

رتبه ۱۴۰۰ هـ
 ۱۳۰۰ هـ
 ۱۲۰۰ هـ
 ۱۱۰۰ هـ
 ۱۰۰۰ هـ
 ۹۰۰ هـ
 ۸۰۰ هـ
 ۷۰۰ هـ
 ۶۰۰ هـ
 ۵۰۰ هـ
 ۴۰۰ هـ
 ۳۰۰ هـ
 ۲۰۰ هـ
 ۱۰۰ هـ
 ۰ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله ورنبته على مفردة وثلاث معالات وعامة أقول هكذا وجد
 عبارة المتن في كثير من النسخ والصواب ان لفظة ثلث هي نازلة
 وقعت هموا من قلم الناصح يدل على ذلك قول المصنف فيما بعد واما
 المغالات فثلث قوله فاوليها في المفردات أقول قد يطلق المفرد
 يراد به ما يقابل المعنى والمجموع اعنى الواحد وقد يطلق ويراد به
 ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وقد يطلق على
 ما يقابل المركب وهما في في مباحث الالفاظ وقد يطلق على ما يقابل
 الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وهو بهذا المعنى يتناول
 المركبات التقييمية ايضا والمراد بالمفرد هنا هو هذا المعنى الاخير
 فيندرج فيها الكليات الخمس والتعريفات ايضا لانها مركبات
 تقييمية والدليل على ذلك انه جعل المفردات في مقابلة القضايا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله الذي جعل في كتابه العزيز ما لا يحصى من النعمان
والله اعلم بالصواب

حينئذ قال المقالة الثانية في القضايا قوله او من المركبات اقول
اراد بها المركبات التامة ^{على} ما ذكرنا فلا اشكال في كلام الشارح
ايضا قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق اقول قيل عليه ان
ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه لان ما هو خارج عنه
لا يعلم فيه قطعاً وحيث يلزم ان تكون المقدمة جزءا من المنطق وهو
باطل لا يتفقهم على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه
وايضا اذا كانت المقدمة جزءا منه كان الشروع فيها شروعا في
المنطق اذ لا معنى للشروع فيه الا للشروع في جزء من اجزائه
والمفروض ان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فيكون
الشروع في المنطق موقوفا على الشروع في المقدمة قطعاً ونقول
الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق موقوف
على الشروع في المقدمة فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة
موقوفا على الشروع في المقدمة وذلك مع ^{والجواب} ان في الكلام
مضافا محذورا ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيلزم ان تكون
المقدمة جزءا من كتب المنطق لاجزاء ^{سبب} منه فاذل ^{سبب} في المحذور ان معا
والدليل على تعدد هذه المضافات المقصود منه بيان انحصار الرسالة
في الاشياء الخمسة لا بيان انحصار العلم فحاصل الكلام ان هذه
الرسالة كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يليق به ان
يتروك على هذه الاشياء الخمسة فهذه الرسالة يليق بها ان
تتروك عليها اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يجب ان

يعلم في كتب هذا الفن انه قوله او من حيث المادة وهو الخاتمة
أقول اورد عليه ان الخاتمة كما ذكرت اولاً مشتملة على المائة واجزاء
العلوم معاً وما ذكرته في المحصر يدل على اشتغالها على المادة فقط
واجيب عنه بان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها واما اجزاء
العلوم فانها ذكرت فيهما تبعاً لهما اذ لا مدخل لهما في الايصال الذي
هو المقصود فلا محذور في خروجها من المحصر قوله والمراد بالمقدمة
ههنا أقول انما يقال ههنا لان المقدمة في مباحث القياس تطلق على
قضية جعلت جزء قياس او حجة وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف عليه
صحة الدليل فيتناول المقدمات الأولية وشرائطها كما يجب
الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى في الشكل الاول مثلاً قوله فلا يتم
التقريب أقول هو موصوف الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة
اخرى تطبيق الدليل على المدعى قوله رسم العلم في مفتح الكلام
أقول اراد برسم المنطق حيث قال ورسموه والمراد بمفتح الكلام
اوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود اعنى الفن فكانه قال اذ
المقصود ببيان هيب اراد رسم المنطق في اثناء المقدمات وواجب
من هذا النظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما ويتم التقريب
لانه لما وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن
تصوره بوجه مخصوص اختار المص تصور برسمه لاستلزامه ما هو
الواجب اعنى التصور بوجه ما لا بخصوصه وكونه غير محتزما
لذلك الواجب لا يقدح في اختصاره كما ان اتجه له طريقان يوصلان

يقول المؤلف في هذا
الكتاب في قوله
المقدمة
المراد بها
التي هي
التي هي
التي هي

اليه مطلوبه فانه يختار احد مما بعينه وان كان الاخر موديا اليه
 ايضا وكان في عبارة الشارح اشارة الى ذلك حيث قال فالاولى ولم
 يقل فالصواب قوله فالاولى ان يقال أقول الوجه السابق يدل
 على وجوب التصور بوجه ما امتناع الشروع مطلقا بل وانه وهذا
 الوجه يدل على انه لا بد في الشروع على بصيرة من تصور العلم
 برحمته ولا يدل على انه لولاه لامتنع الشروع مطلقا قوله وقف
على جميع مسائله اجمالا أقول اراد به ان من تصور النحور مثلا
 بانه علم باصول يعرف بها احوال او اخر الكلم من حيث الاعراب و
 البناء حصلت عنك مقدمة كلية هي ان كل مسألة من مسائل النحور
 لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اوردت عليه مسألة معينة منها
 تمكن بذلك من ان يعلم انها من النحور بان يقول هذه مسألة لها
 مدخل في معرفة اعراب الكلم وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من
 النحور فهذه المسئلة منه وكذا اذا تصور امايزان بانه آلة قانونية تعصم
 مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وحصل عنك مقدمة كلية هي
 ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك العصمة وتمكن بذلك من ان
 يعلم مسائله ويميز ما عن غيرها وتمكننا تاما بالجملة اذا تصور علما
 برحمته نقل عرف خاصته وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في
 تلك الخاصة بذلك يقلد اوردت عليه مسألة منه ان يعلم انها
 منه قد تامة فكانه قد علم ذلك ولم يرد انه بمجرد تصور العلم
 برحمته قد حصل له بالفعل العلم بتمييز جميع مسائله عن غيرها

حتى يرد عليه انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور المنطق بما ذكرناه حصل له العلم بالفعل بكل محتملة منه بل كل محتملة تترد عليه علم انه منه قوله لكان طلبه عبثا أقول يعني ان الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد له ان يعلم اولاً ان لذلك العلم فائدة ما والا لا تمتنع الشروع مطلقة فيه كما بين في موضعه ولا بد ان تكون تلك الفائدة معتد بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان شروعه في طلبه له مما يعد عبثاً عارفاً وبذلك يفترجك فيه قطعاً ولا بد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم يكن اياها لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير معيه في تحصيله عبثاً في نظره واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع فيه بواسطة مناسبة مماثلة لتلك الفائدة قوله فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات أقول ذلك لان المقصود من العلوم بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشئ واحد او باشياء متناهية وطائفة اخرى منهما متعلقة بشئ آخر او باشياء متناهية اخرى كانت كل واحدة منهما علماً بمراسمها ممتازة عن صاحبها ولو كانتا متعلقتين بشئ واحد من جهة واحدة او باشياء متناهية من جهة واحدة لكانتا علماً واحداً ولم يستحسن عد كل واحد منهما علماً على حدة واعلم ان الواجب على الشارع في كل

علم ان يتصوره بوجه ما والا لا يمنع الشرع فيه واما تصوره برحمه
فانما يجب ليكون شروعه فيه ملحا بصيرة في طلبه وان يعتقد ان
للك العلم فائدة مخصوصة تنرتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد
جازما او لا مطابقا للواقع او لا واما الاعتقاد بما هو فائده
وغيره في الواقع فانما يجب لئلا يكون معيه مما يعد عبثا ملحا
مامور ليزداد معيه في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهملة واما
معرفة بان موضوع العلم اي شئ هو فليست بواجبة للشرع بل
هي لزيادة البصيرة في الشرع قوله لم يتميز العلم المطلوب
عنده ولم يكن له بصيرة في طلبه أقول اراد به انه لم يتميز العلم
زيادة تميز ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة قد
حصل له بتصور برحمه وقد تحقق بما تقرر ان مقدمة العلم المذكورة
هي ثلثة اشياء احدها تصور العلم بوجه ما او برحمه وثانيها
التصديق بفائده وثالثها التصديق بموضوعية موضوعه والاولى
ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المفدمة لتوقف استفادة
العلم وافادته على معرفة احوال الالفاظ الا ان المصاير لها
في صدر المقالة الاولى وقد يجعل من المفدمة ايضا بيان مرتبة
العلم فيما بين العلوم وبيان شروعه وبيان وضعه وبيان وجه تسميته
بأوجه والاشارة الى مماثلته اجمالافهذه امور تسعة ثمانية منها
متعلقة بالعلم المطر وموجبة لمزيد تمييزه عند الطالب ولزيادة
بصيرته في طلبه وواحد منها متعلق بطريق افادته وامته ادته اعني

مباحث الالفاظ والاحسن في التعليم ان يذكركلها اولاً وقد يكتفى
ببعضها ولا يحجر في شيء من ذلك الا لضرورة هناك الا في التصور
بوجه ما والتصديق بما ثبت مما كما بيناه ولذلك قال بعضهم الاولى
ان نفس العقل مة بما يعين في تحصيل الفهم قوله ولما كان بيان
الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه أقول ذلك لان بيان
الحاجة هو ان يبين ان الناس في أي شيء يحتاجون اليه فذلك الشيء
يكون غائته وغرضه ويحصل بذلك معرفة العلم بغائته وهي تصوره
برسمه وما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة
لجواز ان يكون رسمه بشيء آخر دون غائته فصاحب بيان الحاجة
اصلاً متضمناً للبيان الماهية برسمه فلذلك اورد ههنا المص في بحث
واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم بقسميه
اعني التصور والتصديق لترتبه عليه فان قلت لاحاجة فيه الى
هذا التقسيم بل يكفي ان يقال العلم منقسم الى ضروري ونظري
الى آخر المقدم مات قلت المقصود بيان الاحتياج الى علم المنطق
بقسميه اعني الموصل الى التصور والموصل الى التصديق فلم
يقسم العلم اولا الى التصور والتصديق ولم يبين ان في كل منهما
ضروريا ونظريا يمكن اكتسابه من الضروري لجواز ان تكون
التصورات بامرهم مثلاً ضرورية فلا حاجة اذن الى الموصل الي
التصور فلا يثبت الاحتياج الى جزئي المنطق وقد هرفت ان المقصود
ذلك قوله العلم اما تصوري فقط أقول هذا التصور قد يكون تصورياً

واحد اكنصور الانسان وقد يكون متعلدا بلا نعمة كصور
الانسان والكاتب ومع نعمة ايضا اما تقييدية كالحيون الناطق
وغلام ريد واما ثامة غير خيرية كقولك صرب واما خبرية يشك
فيها فان كل ذلك من التصورات لخلوها عن الحكم واما اجزاء
الشرطية فليس فيها حكم ايضا الا اذا فرضنا فادراكها ليس تصديقا
بالفعل بل بالقوة القرينة منه كما هييجب قوله واما تصور معه حكم
أقول هذا التصور لابد ان يكون متعلدا لا بل فيه من تصور
المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية حتى يمكن اقتران
الحكم به كما هيأتي قوله اما التصور فهو حصول صورة الشئ في
العقل أقول القسم الاول مشتمل على شيئين احدهما التصور
والثاني كونه بلا حكم والتسم الثاني مشتمل ايضا على شيئين
التصور وكونه مع حكم فاحتيج الى بيان التصور الذي هو مشترك
بين القسمين والى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالامقايسة
اليه وح يتضح القسمان بجزئيهما معا قوله فذلك الضمير اما ان
يعود أقول فان قيل لم لا يجوز ان يعود الى العلم قلنا فلا معنى
لتوسيط تعريفه بين قسميه بل ينبغي ان يقدم عليهما فان قلت
مطلق التصور مرادف للعلم كما هي صرح به فما الفائدة في الافتتاح
بتقسيم العلم ثم بتعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة قلت
الفائدة في ذلك التنبيه على ان التقسيم هو العملية في بيان الحاجة
دون تعريفه لانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في تقسيمه او

او الاول وقوع مضافا الي النسبة فان ادراكهما بهذا المعنى
 ليس حكما بل هو ادراك مركبٍ تقييدى من قبيل الاضافة
 بل نعني بادراك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة ويسمى
 هذا الادراك حكما ايجابيا وادراك عدم الوقوع ان يدرك
 ان النسبة ليست بواقعة ويسمى هذا الادراك حكما سلبيا
 ولا شك ان ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها يجب ان يتاخر
 عن ادراك النسبة الحكمية كما يجب تاخر ادراكها عن ادراك
 طرفيها اقوله وربما يحصل اقول لاختفاء في تمايز ادراك
 الاذهان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينهما وانما
 الالتباس بين ادراك النسبة الحكمية وبين ادراك الذي هو فيها
 حكما فلذلك اشار الي تمايزهما فقال وربما يحصل ادراك النسبة
 الحكمية بدون الحكم فان التشكك في النسبة الحكمية متردد بين
 وقوعها ولا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية قطعاً ولم
 يحصل له الادراك المسمي بالحكم فهما متغايران جزماً وكذلك
 من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له
 ادراك النسبة الحكمية وتجوز جانب السلب تجوز امر جوها
 ولم يحصل له الحكم السلبى فادراك النسبة مغاير للحكم السلبى
 واذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك
 النسبة الحكمية وتجوز جانب الايجاب تجوز امر جوها ولم
 يحصل له الحكم الايجابى فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم

الاجابي ايضا قوله وعند متاخرى المنطقيين ان الحكم اه اقول
توهموا ان الحكم نعل من افعال النفس الصادرة عنها بناء على
ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاكتفاء والابقاف
والانتزاع والايجاب والسلب وغيرها والحق انه ادراك لانا اذا
رجعنا الى وجد انبعاثنا بعد ادراكنا النعمة الحكمية المحمية او
الاتصالية والانفصالية لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النعمة
واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر وادراك ان النعمة ليست
بواقعة اي غير مطابقة لما في نفس الامر قوله لان الادراك انفعال
والفعل لا يكون انفعالا اقول ذلك لان الفعل هو التاثير واليجاد
الاثر والانفعال هو التاثير وقبول الاثر فلا يصدق احدهما على
ما يصدق عليه الاخر بالضرورة واما ان الادراك انفعال فانما يصح
اذا هو الادراك بانتقائس النفس بالصورة الحاصلة من الشيء واما
اذا هو بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا
يكون انفعالا وفعلا ايضا قوله واما على راي الحكماء فالصدق هو

الذي
دور الانفس
والفعل
الانفعالي
والصدق
الانفعالي

الحكم اقول هذا هو الحق لان تعميم العلم الى هذه القيمتين
انما هو لامتنياز كل واحد منهما عن الاخر بطريق خاص يستحيل
بهم ثم ان الادراك المسمى بالحكم ينفرد بطريق خاص يوصل اليه
وهو الحجة للمعملة الى اقسامها واما على هذا الادراك بطريق واحد
يوصل اليه وهو القول الشارح فتصور الحكم عليه وبه تصور
المنهبة الحكمية يشاركها في التصورات في الاستحصال بالقول

ويعتبر ان في النفس شي من شي في العقل ان في النفس شي من شي في العقل
منها ان دور الادراك هو في العقل ان في النفس شي من شي في العقل
بغير ان يكون له دور في العقل ان في النفس شي من شي في العقل
كذلك ان دور الادراك هو في العقل ان في النفس شي من شي في العقل
بغير ان يكون له دور في العقل ان في النفس شي من شي في العقل

وكان في الطرق المتعددة
في ذلك الطريق المتعدد
الذي هو الطريق المتعدد

أشارح فلا فائدة في ضمها إلى الحكم ^ع وجعل المجموع ^ع واحدا من العلم المحمي بالتصديق لأن هذا المجموع ليس له طريق

خاص فمن لاحظ مقصود الفن اعني بيان الطرق الموصلة إلى العلم لم يلتزم عليه ان الواجب في تفصيله ملاحظة الامتياز في الطرق فيكون الحكم احد قسميه المحمي بالتصديق لكنه مشروط بوجوده إلى ضم امور متعلقة من افراد القسم الآخر ^ع وإذا

عرفت هذا فنقول اذا اردت تفصيل العلم على هذا المذهب قلت العلم اى الادراك مطلقا اما ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة او ليست واقعة واما ان يكون ادراكا لغير ذلك فالاول محمي تصديقا والثاني تصور او اذا اريد تفصيله على مذهب

الامام قلت العلم اما ان يكون ادراكا لامور اربعة هي المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة واقعة او غير واقعة واما ان يكون ادراكا هو غير ذلك فالاول هو التصديق والثاني هو التصور واما تفصيله المحمي فلا يصح على مذهب الحكماء قطعا لان التصديق هو الحكم وحده لا التصور الذي معه الحكم

ولا على مذهب الامام ايضا وبيان ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف ان اهل قسمي العلم هو ادراك غير مجاميع للحكم والقسم الثاني هو ادراك مجاميع للحكم ويرد عليه ان تصور المحكوم عليه وحده في التصديق ادراك مجاميع للحكم فيلزم ان يشرج من القسم الاول ويلحق في الثاني فيكون تصور المحكوم عليه وحده يصل يقار كل اياكون

وكان في الطرق المتعددة
في ذلك الطريق المتعدد
الذي هو الطريق المتعدد

تصور الحكم به وحده تصدقاً آخر ويكون تصور النسبة المقارن للحكم تصدقاً ثالثاً ويكون مجموع هذه التصورات المقارنة للحكم تصدقاً رابعاً ويكون كل اثنين من هذه التصورات تصدقاً آخر فيرتفع عدد التصدقات في مثل قولك الانسان كاتب على مقتضى تقسيمه الى سبعة ويكون الحكم في كل واحد منها خارجاً عن التصديق مجامعاً فلا يكون تقسيمه منطبقاً على شيء من المذهبين بل لا يكون صحيحاً في نفسه لان التصديق على التفسير المذكور مستفاد من القول الشارح ويكون ما جماعه ويقنون به اعنى الحكم مستفاداً من الحجج ومنهم من قال معنى هذا التقهيم ان الادراك ان لم يكن معروضاً للحكم فهو القسم الاول وان كان معروضاً له فهو التصديق ولا يلزم ان يكون تصور الحكم عليه وحده وتصور الحكم به وحده ولا مجموعهما

معاً تصدقاً لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات الثلاثة تصدقاً لان ادراك معروض الحكم بل يلزم ان ادراك النسبة الحكمية وحده تصدقاً لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم ايضا ان يكون

الحكم خارجاً عن التصديق عارضاً له فان قلت قد صرح المصنف بان المجموع المركب من الادراك والحكم يعمى بالتصديق وذلك مذهب الامام بعينه قلت ذلك لا يجعله نفعاً لان القسم الثاني الخارج عن التقهيم هو الادراك المجامع للحكم لا المجموع المركب منهما وان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني فالحال

الذي ذكر في الكتاب هو الادراك المجامع للحكم

بل قد يقال ان المجموع هو الذي لا يقبل

على ما عرفت من عدم انطباقه على شئ من المذاهب ونعاده في نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما صرح به حديثا القائل ^{من الادراك الى ١٢} لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركب من اهل قسميه مع امر آخر مقارنا له اعني الحكم وذلك باطل وايضا يصدق على تصور المحكوم به مع حكمه فيلزم ان يكون تصديقا وكذلك يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقا آخر وهكذا تصور النسبة مع الحكم تصديقا ثالثا وكل المجموع المركب من هذه التصورات الثلاثة والحكم تصديقا رابعا

حاصل نفاذ
مع حالهما

وبحصول من تركيب اثنين منهما مع الحكم ثلثة اخرى فيبقي علم التصديق ان يلقى الى سبعين ^{من الادراك الى ١٢} ان القيد عبارة عن العلم بالامام والحدس لا ينافي في جملتها انما هي جملة ما لا يتصل بغيرها الى جملة ايضا الا ان اهل هذه المصنفين هم اهل هذا العلم ^{من الادراك الى ١٢} بعينه بخلاف المصنفين العاقلين قوله اما ان يكون قسم الشئ قسما له

اقول قسم الشئ ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيم الشئ هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شئ آخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى حيوان ناطق والحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسيمه الاخر ومعني كون قسم الشئ قسما له ان يكون ذلك قسما منه في الواقع وقد جعلته انت قسيما له ومعني

كونه اقسامه قسما منه عكس ذلك قوله لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم اقول هذا ايضا على ان التصديق عبارة عن

الادراك الجامع للحكم والمعرض للحكم كما يدل عليه ظاهر عبارة ^{من الادراك الى ١٢} ما يجب الكشف واتباعه كالص وغيره في تقسيمه العلم كما بيناه سابقا ^{من الادراك الى ١٢}

بحث حال صاحبه العلم لا تصور كان ادراكا ماديا
المتعدي في كل ما كان له كذا ما دل على ان العلم بالادراك
عنه الحكم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وما اذا اراد بالتصديق ما هو منسوب الى ما معني المجموع
المركب من التصورات الثلاثة والحكم فلا يظهر ان التصديق بهذا
المعنى قسم من التصور اذ لا يلزم ان يكون المجموع المركب من
شيء وآخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتي يكون قسما منه
ومندرجا تحته الا ترى ان مجموع الجدار والسقف لا يكون مقفا
ولاجل اربل يحتاج الى ان يتمسك بما ذكره في التصديق بمعنى
الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع قسيم للتصور كما انه بمعنى
الحكم قسيم له ايضا وقد جعلته في التقسيم قسما من العلم الذي هو
نفس التصور فيكون قسيم الشيء قسما منه قوله وهذا للاعتراض انما
يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق اقول من قسم العلم
الى التصور والتصديق لم يرد بالتصور معني عاما شاملا للتصديق
بل اراد بالتصديق ادراك 'النسبة واقعية اوليست بواقعة واراد
بالتصور ادراك ما عد اذ لا ولا شك ان هذا يقسم القسمين متقابلا ان
ليس احد مما شاملا للاخر اصلا حتي يلزم ان يكون قسم الشيء قسما
له واما التصور بمعنى الادراك مطلقا اعني ما هو الادراك
فهو معني آخر ولفظ التصور يطابق بالاشتراك اللفظي على هذا
المعنى اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك
المغاير للادراك المسمى بالحكم فلا يلزم شي من المحذورين
او اراد بالتصديق المجموع البر كجسم الانسان والحكم واراد
بالتصور مطلقا كجسم الانسان او اراد بالتصديق قسيم

للتصور بالمعنى الاخص وقسم مع التصور بالمعنى الاعم فلا شك ان
ما هو مراد القوم اصلاً نعم ظاهر عبارتهم يومهم التماساً يزول
بتفسيرهم التصديق والتصور المقابل له كما قررناه قوله فلا ورود
له لانا نختار اقول هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه
على تقهيم المص ايضاً لكنه من دفع بالجواب الذي قررره
المشارح واما على التقهيم المشهور فهو وارد عليه غير من دفع عنه
وقد عرفت ان دفعه عنه ايضاً بما قررناه الا ان اندفاعه عن
تقهيم المص اظهر من اندفاعه عن التقهيم المشهور كما لا يخفى
قوله والثاني ان المراد بالصورة اقول قيل يتجه على كلام المص
ايضاً بان يقال ان اراد بالتصور فقط الحضور الذهني مطلقاً لزم
انقسام الشيء الى نفسه والى غيره كما ذكره ولزم ايضاً ان يكون
قوله فقط لغو الحاجة اليه اصلاً وان اراد به المقيّد بعدم الحكم لزم
امتناع اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره فان قلت
بقوله وجوابه اشارة الى جواب الاعتراض الثاني اذا ورد على
قوله في كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض الاول
ان الاعتراض الثاني ايضاً متوجه على عبارة المص الا انه من دفع
بهذا الجواب واما على عبارة القوم فهو وارد غير من دفعه قلنا هذا
الجواب كما يد مع الاعتراض الثاني عن كلام المص يدل دفعه عن
كلام القوم ايضاً بل هو بكلامهم انصب لان كون لفظ التصور مشتركاً
بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين الحضور الذهني مطلقاً لا يظهر

من كلامهم حيث ذكروا التصور في مقابلة التصديق وارادوا به
معنى يقابله قطعاً مع انهم يطلقون التصور مرادفاً للعلم اعني بمعنى
الادراك مطلقاً للتصور عندهم معنيان واما الكلام المص فلا يقتضى
الان يكون للتصور معنى واحد متناول للتصور فقط وللتصور مع
الحكم واما ان التصور يطلق على ما يقابل التصديق اعني ما اعتبر
فيه عدم الحكم فلا دلالة له عليه اصلاً لانه جعل التصور فقط
مقابلاً للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستفاد من قيل فقط وليس
داخلياً في مفهوم لفظ التصور بل هو مستعمل بمعنى الادراك وقد
ضم اليه قيل زائد وجعل المقييد قهوماً للتصديق وللتصور عندك معنى
واحد فاتضح بما ذكرناه ان الاشتراك في لفظ التصور انما يظهر
من كلامهم دون كلامه وبهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان عن
التقميم المشهور واما ان دفعهما عن تقميم المص فانما هو بالجواب
الاول لان المقابل للتصديق عندك كما صرح به هو التصور فقط وليس
التصديق قهوماً منه بل من التصور مطلقاً فان دفع الاعتراض
الاول وكذا المعتبر في التصديق شرطاً او شرطاً هو التصور مطلقاً
التصور فقط وعدم الحكم انما اعتبر في التصور فقط لاني التصور مطلقاً
فان دفع الاعتراض الثاني ايضاً قوله رانه مع أقول وذلك لانه يلزم
تركيب الشيء من النقيضين على من هب الامام واشتراط الشيء بنقيضه
على من هب الحكماء قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل
الثاني اه أقول فيه بحيث لان المعتبر في التصديق هو تصور المحكوم

عليه وبه وتصور النعمية الحكمية وكل واحد من هذه التصورات
تصور خاص معتقد من القول الخارج اذا كان نظريا فيكون كل واحد
منها تصورا ما ذاجا مقابلا للتصل يقي مندرجات تحت مطلق التصور
وقد اعتبر في التصديق شرطا او شرطا التصور الذي اعتبر فيه عدم
الحكم فالاشكال باق بحاله والجواب ان يقال عدم الحكم معتبر في
التصور الماذج لما انه صفة له وقيل فيه والمعتبر في التصديق هو
فات التصور الماذج لا صفته وقيل فان الموصوف اذا كان جزءا من
الشيء لا يلزم ان يكون صفته جزءا منه الا ترى ان قطع الخشب اجزاء
للحريين وليس كرن تلك القطع جزءا له وكذا الحال في الشرط فان
الموصوف اذا كان شرطا لشيء لا يجب ان يكون صفة له فاذا
قلت الانسان كاتب فجزء هذا التصديق او شرطه هو تصور الانسان
وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض
له بل انما عرض لمجموع الادراكات الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة
من ماهية التصديق وموصوف بها وهو ذات ذلك التصور داخل
فيه فلا يلزم تركيب التصديق من الحكم ونقيضه بل من الحكم
والموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك فان كل واحد من اجزاء
البييت موصوف بنقيض الاخر وكذا موصوفها شرط لتحقيق الحكم
دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه بل بالموصوف بنقيضه
ولا استحالة في ذلك ايضا فان شرط الصلوة كالطهارة مثلا موصوف
بانه ليس بصلوة هذا هو التحقيق الذي افاده الشارح في شرحه

س
لعل ان يقول من المنقلا
الساكن في كل واحد من التصورات
معرفة عن اعتبار الموصوف من غير
الاضافة لغيره كما ان
الموصوف له الصفة فلا يندفع
الحكم فالحكم بان احدى الموصوف
في الساكنين وهما الموضوع
الذي اعتبر فيه عدم الحكم هو
اعتبر في كل واحد من

للمطالع وإنما بنى الكلام ههنا على ما هو ظاهر الحال في التقييمات
 من أن المعتبر في كل قسم هو مورد الغهمة تقريرا إلى فهم المبتدئ فمن
 شنع عليه في أمثال هذه المواضع فذلك من جهله بعلومه أو بطمعه
 من الجهل لاعتقاده رفعة شأنه بتزئيف مقاله قوله أما بل يهي وهو
 الذي لم يتوقف حصوله على نظره وكسب أقول البديهي بهذا
 المعنى مرادف للضرورة المقابل للنظري وقد يطلق البديهي على
 المفدمات الأولية قوله كتصور الحرارة والبرودة أقول مثل لكل
 واحد من البديهي والنظري بالتصور والتصديق تنبيه على
 أن التصور منقسم إلى البديهي والنظري والتصديق أيضا منقسم
 إليهما وهما ياتي تحقيق ذلك بالدليل ولا إشكال في تعريف البديهي
 والنظري من التصور فإن البديهي منه ما لا يتوقف على نظرا أصلا
 والنظري منه ما يتوقف عليه وأما التصديق ففي تعريف قسميه إشكال
 وذلك لأن الحكم قد يكون غير محتاج إلى نظر ويكون تصورا محكوما عليه
 أو المحكوم به محتاجا إليه ومثل هذا التصديق يسمى بديهي كالحكم
 بأن الممكن محتاج إلى الوجود لا مكانه مع أنه يصدق عليه أنه يتوقف
 على نظر فيدخل في تعريف النظري ويخرج عن تعريف البديهي
 فيبطل التعريفان طردا وعكسا والجواب أن التصديق عبارة عن
 الحكم فإذا كان مستفادا في ذاته من النظر كان نظريا إذا خلا في تعريفه
 لأنه ينوقف على نظر في ذاته وإذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر
 كان بديهي إذا خلا في تعريفه لأنه لم يتوقف في ذاته على

فنظر وهذا هو المراد مما ذكر في تعريفه وأما توقفه على النظر في أطرافه
 فلا للمعتوقف بالواضحة وإذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو
 مذهب الإمام فقد قوي هذا الاشكال قوله فنقول ليس كل واحد
 أقول يريد أنه ليس كل واحد من التصورات بديهيا ولا كل
 واحد منها نظريا حتى يلزم أن بعض التصورات بديهي وبعضها
 نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديهيا ولا كل واحد
 منها نظريا حتى يلزم أن بعضها بديهي وبعضها نظري لكنه جمع
 بين التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك
 في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال ليس جميع التصورات بديهيا
 والاما احتجنا الى نظر في تحصيل شيء من التصورات وهو باطل
 قطعاً وكذلك ليس جميع التصديقات بديهيا والاما احتجنا
 في تحصيل شيء من التصديقات الى نظر وهو ايضا باطل قطعاً قوله
 وفيه نظر أقول هذا لنظر وارد على ظاهر هذه العبارة وإن كان
 المصنف قد فسرها في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر وقال بعض
 الأفاضل في توجيه هذا التفسير يعني لما كان شيء من الأشياء
 مجهولاً لنا جهلاً لا محجوجاً الى نظر وكان ما لا يحتاج الى نظر معلوم
 لنا فتأمل قوله ولا نظرياً أقول عطف على بديهيا وقد جمع بينهما
 ايضا بين التصورات والتصديقات والمقصود بيان حال كل واحد
 منهما على حدة أي ليس كل واحد من التصورات نظرياً إذ
 لو كان كل واحد منها نظرياً كان تحصيل التصورات بطريق

الدور أو التسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظريا
اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكان تحصيل التصديقات به طريق
الدور أو التسلسل وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل والاختصار
على قياس ما مر فان قلت جاز ان يكون جميع التصورات نظريا
وينتهي سلسلة الاكتساب التي تصدق بل يهي فلا يلزم دور
لاتسلسل وجاز ايضا ان يكون جميع التصديقات نظريا وينتهي
سلسلة الاكتساب الى تصور بل يهي فلا دور ولا تسلسل ايضا قلنا
هذا البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من
التصديقات وبالعكس فان تم الكلام والافلا على ان البيان في
التصورات يتم بل ون ذلك ايضا لان التصديق بل يهي الذي
ينتهي اليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه وبه
والغلبة الحكمية وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فلهذا يلزم الدور
او التسلسل فان قلت على تقدير ان يكون جميع التصورات
والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كلها نظريا يلزم الدور
او التسلسل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة
فيه ايضا نظريا ويكون ايضا قولك واللازم باطل فالملزم
مثله تصديقا نظريا والتصورات المذكورة فيه ايضا نظرية
فيحتاج في تحصيل هذه التصديقات والتصورات الى الدور
والتسلسل المحالين فيكون الاحتلال بهذه المقدمات محالا
قلت هذه المقدمات وتصوراتها امور معلومة لما بلا شبهة في ذلك

فيتم الاستدلال بها قطعا نعم يلزم ايضا من كونها معلومة انما
 ان لا يكون جميع التصورات والتصلقات نظريا في الواقع
 وهذا امر مطلوبنا قوله فلانه يقتضي اه أقول اذا كان الدور
 بمرتبة واحدة كما اذا توقف الملبوب وب ملبى يلزم ان يكون
 مقدما ملبى نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وكذلك يكون
 ب مقدما ملبى نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وذلك لان اسابق
 ملبى سابقه ولو كان في مرتبة سابقة لكان مقدما ملبى نفسه بمرتبة
 واحدة فاذا سبق ملبى سابقة فقد تقدم ملبى نفسه بمرتبتين وقس
 عليه حال ب قوله ان غنيتهم اه أقول حاصل السؤال ان احتضار
 امور غير متناهية في زمان واحد او في ازمة متناهية مح
 واما احتضارها في ازمة غير متناهية فليس بمح فاذا فرض
 ان تحصل الادراكات بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم ح
 احتضار ما لا نهاية له اما دفعة واحدة او في زمان متناه
 منعنا الملازمة وان ادعى انه يلزم ح احتضار ما لا نهاية له
 في ازمة غير متناهية صلحنا الملازمة ومنعنا بطلان اللازم لجواز
 ان تكون النفس قد يمتدة موجودة في ازمة غير متناهية ما هيمة
 ويحصل لها في تلك الازمنة ادراكات غير متناهية فيحصل لها الان
 الادراك المطلوب الموقوف ملبى تلك الادراكات التي لا يتناهى قوله
 فان الامور الغير المتناهية معدلات لحصول المطأقول قيل عليه ان
 الامور الغير المتناهية هيتهناهي العلوم والادراكات لتي تقع بها الحركات

الفكرية اعني الانتقالات الذهنية الواقعة فيها عند ترتيبها فانك
اذا اردت تحصيل المطالب بالنظر فلا بد هناك من معلوم سابقة عليهم ومن
ترتيبها والانتقال من بعضها الى بعض فالعلوم السابقة ليست
معدلات للمطالب لانها اتجامعها فان العلم باجزاء المعرف يجامع العلم
بالمعرف والعلم بالمقدّمات يجامع العلم بالنتيجة ولو كانت العلوم
السابقة معدلات للمطالب لما امكن مجامعتها اياها لان المعدل يوجب
الامتثال للمشى وامتنع اد الشئ هو كونه بالقوة القرينة او البعينة
فيمتنع ان يجامع وجوده بالفعل نعم الانتقالات الواقعة في تلك
العلوم عند ترتيبها معدلات للمطالب اتجامعها بل انما يحصل المط
بند انقطاعها فالعلوم السابقة اما على موجهة للمطالب او غير
لحصوله فلا بد ان تكون حاصلة مجتمعة معا عند حصول المط
وان كانت الافكار والانتقالات الواقعة فيها غير حاصلة عند
حصول المط فيلزم احاطة الذهن بامور غير متناهية دفعة واحدة
وهو مح فتمت الدليل ويسقط الاعتراض وواجب بان لا شك ان
الحركات الفكرية معدلات لحصول المط متمنعة الاجتماع معه واماما
يقع فيه تلك المعدلات اعني العلوم والادراكات وان لم يمتنع
اجتماعها مع المط لكنها ليست مما يجب اجتماعها باهرها معه
فاننا نجد من انفسنا في القياسات المركبة الكثيرة المقدّمات
والنتائج التي يتوصل بها الي المط انا نل هذا عند حصول المط عن كثير
من تلك المقدّمات السابقة مع الجزم بالمط بل ربما نغفل بعد ما

حصل لنا المط من المقل مات القريبة التي بها حصل لنا المط ابتداء مع
 ملاحظة المط وحصوله بالفعل وذلك ظاهر في المسائل الهندسية الكثيرة
 المقل مات جد افان من زاولها علم انه غفل ما حصل له التصديق
 المط بتلك المسائل وقد ذهل عن المقل مات البعيدة وهو لا تاما بلا
 ارتياب في ذلك التصديق وعلم ايضا انه يلاحظ تلك المسائل بعد
 حصولها ويجزم بها جزما يقينية مع الغفلة عن المقل مات القريبة ايضا
 نعم يعلم اجمالا ان هناك مقل مات يقينية توجب اليقين بهذا
 التصديق فظهر ان العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها
 مع المط دفعة بل يكفي حصولها متعاقبة وح كان ذلك الاعتراض
 متجها غير ساقط ويحتاج الى الجواب الذي ذكره الشارح وانما حكمهم
 على تلك الامور الغير المنتهية بكونها معدلات لانها محال للمعدلات
 وفي حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت ممتازة
 من المعدلات في جوار الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة
 وان لم يجب اجتماعها مع المط مفصلة اي بالفعل لكنها يجب ان
 يجامعها مجملتها اي بالقوة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت
 ادراك النفس دفعة واحدة لا امور غير منتهية مجملتها ليس بمجموع وانما المبحر
 ادراكها اياها دفعة مفصلة فيجوز ان يحصل للنفس امور غير منتهية
 مفصلة في ازمة غير منتهية وتكون تلك الامور حاصلة لها الان اي
 عند حصول المط المتوقف عليها مجملتها على اننا نقول كما جاز ان لا تكون
 تلك الامور حاصلة بالفعل عند حصول المط جارا ايضا ان لا تكون

التصديقات ولما كانت التصورات والتصديقات امورا موجودة
لم يتجه ان يقال جازان لا يكون شيء من التصورات والتصديقات
بل يهيا ولا نظريا فان النظرى بمعنى الابل يهيى وجازان لا يكون
شيء منه ما بل يهيا ولا الابل يهيا كزيد المعلوم فانه ليس كاتبا
وللا كاتبا قوله لان من علم اه اقول اوردد الدليل على اكتبه اب
التصديقات فانه امر محقق لا ينبغي لاحد ان يشك فيه بخلاف
التصورات فان اكتبه ما بها لا يخلو عن وصمة المشبهة كيف وقد
ذهب الامام الى ان التصورات كلها بل يهية لا يجرى فيها اكتبه اب
وفى التمثيل اورد مثالا للتصور ومثالا للتصديق توضيحا قوله
يطلق عليها اهم الواحد اقول اي اهم هو الواحد فالصفة بيان
قوله ويكون لبعضها انسية الى بعض بالتقدم والتأخر اقول هذا
داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحا ومفاهم للمعنى اللغوي واما
التأليف فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اهم الواحد
ولم يعتبر في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخير والترتيب يرادف
التأليف قوله وانما اعتبر الجمل في المطا قول مبادي المطا لابل
ان تكون معلومة اي حاصلة لتصور الترتيب فيها فلذلك قال ترتيب
امور معلومة واما لاط فية بمعنى ان لا يكون معا وما حاصلا من الوجه
الذى يطلب من النظر تحصيله وان وجب ان يكون معلوما بوجه
آخر حتى يمكن طلبه بالاحتمال ر قوله واما المجهول التصوري
فاكتبه من الامور التصورية اه اقول يعنى ان طريق اكتبه اب

جواب سوال مفرد واما ان يقال ان
ليس من الامور الموجودة في الخارج
الموجودة في الذات كالتصورات
كك حاد وان لا يكون له تصديق
مستقلا وانظر الى ان ارتفاع
في الوجود من غير ان يكون
كاتبه لان كاتبه احد
والنفس فيكون من الامور
الكلية نفسية موجودة في

فكره لتصوره ليس الترتيب هو التأليف لانه لا يخلو عن وجوده مع غيره وان كان قد وجد
او فقد فالتأليف اعلم منه فهو
واما ان يذكر ان المتساوي الى

ان قال فنفسي دون نفسي
يكون معلوما من الوجه الذي
فقط الطالب غير معلوم
اقر على الدليل بعد معلوم
عيسى

التصور من التصورات وطريق اكتساب التصديق من التصديقات
 معلومان واما طريق اكتساب التصور من التصديقات او بالعكس
فمحال يتحقق وجوده وان لم يقيم ايضا برهان على امتناعه قوله مشتمل
 على العلل الاربع اقول كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له
 من عللة مادية وعللة صورية وهما داخلتان فيه ومن عللة فاعلية وعللة
 غائية وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيء بالقياس الى علته واحدة
 او علتين او ثلث علل واذا عرف بالاربع كان ذلك اكمل من باقى
 الاقسام وليس المراد من التعريف بالعلل الاربع ان تكون هي
 بنفسها معروفة لانها مبثثة للمعلوم بل المراد انه يوخذ للمعلوم
 بالقياس الى العلل محمولات عليه فيعرف بها وما ذكره من ان
 فاعل النظر هو المرتب الناظر وان غايته هو النادى الى المجهول فهو
 قول تحقيقي واما ان الامور المعلوم مادية وان الهياة العارضة
 لتلك الامور صورية فهو قول على سبيل التشبيه لان النظر
 من الاعراض النفسانية والمادة والصورة انما تكونان للجسام
 قوله فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة اقول اعترض
 عليه بان صورة الفكر كما اعترف به هي الهياة الاجتماعية ولا شك انها
 ليست نفس الترتيب بل هي معلومة انه فتكون دلالة الترتيب عليها
 التعزيمية كدلالة على المرتب الذى هو فاعله ويمكن ان يبق ان دلالة
 الترتيب على الهياة الغي هي معلومة له اظهر من دلالة على المرتب
 الذى هو فاعله لان دلالة الهياة على معلولها اقوى والمجهول من دلالة

ان دلالة الترتيب على الهيئة
 التي ايضا باشر امر ان كانت
 مرتبة للهيئة على ان يكون لها
 بها الظهور في الاخرى وبهذا الوجه
 يمكن ان يترتب لوان كانت
 هيئة المصانعة كما ان الترتيب
 لم يحدق الترتيب على الفكر

المعلول ملو علمته لان العلة المعينة تدل على معلول معين والمعلول
المعين لا يدل على علة ما فإراد الشارح التنبيه على ذلك فجعل
بالمطابقة ملو معني ان دلالة الترتيب على الهيئة كما لمطابقة في الظهور

قوله لان بعض العقلاء يبنوا قضا بعضا أقول يدل هذا على ان

الفكر قد يكون خطأ وان بل يهتة العقل لا تقى بتميز الخطأ عن
الصواب والا وقع الخطأ عن العقلاء الطالبين للصواب الهاردين
عن الخطأ وانما قال بل الانسان الواحد يبنوا قضا نفسه في وقتين
لانه اظهر فان العاقل المفكر اذا فتش من احواله وجد انه يعتقد

امورا متناقضة بحسب اوقات مختلفة اي يفكر في وقت ويعتقد

حكماء ثم يفكر في وقت آخر فيعتقد حكما آخر متناقضا للحكم الاول

فانوته ان انما هما للفكرين واما التبيينان فمشكلتان على انهما

الزمان المعتبر في التناقض واقتصر على بيان الخطأ في الامكان

الكافية المتصلة يقات لعدم ظهور ذلك في التصورات قوله فثبت

الحاجة الي قانون أقول يريد به ان المقصود ان كان معرفة تفاصيل

احوال الانظار الجزئية لكنهما متعذرة فلا بد من قانون يرجع اليه

في معرفة احوال اي نظرا ريد من الانظار المخصوصة قوله من

ضرورياتها أقول لم يرد ان اكتساب النظريات انما يكون من الضروريات

ابتداء ايل اراد ان اكتسابها يستعمل في الضروريات اما ابتداء اولها

بواسطة الجوزان يكتسب نظري من نظري آخر ويكتسب ذلك الاخر

من نظري ثالث وهكذا لكن لا بد من الانتهاء الى الضروريات دفعا

هذا هو المطلوب في نظرية العقل لا يستلزم من هذا القول ان يكون العقل قادرا على معرفة كل شيء بل هو قادر على معرفة ما هو ممكن في ذاته من غير ان يكون قادرا على معرفة ما هو ممكن في غيره من الوجودات الخارجية

للدور والتمسك قولك لئلا يترك صحيحا واي نكر فامد اقول قد عرفت

ان للفكر مادة هي الامور المعلومة ومصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة
لترتيبها فاذا صحتما كان الفكر صحيحا واذا فسدتا معا فسدتا

احدهما كان فامد اذا اريد اکتساب تصور لم يمكن ذلك من

اي تصور كان بل لابد له من تصورات لها مناهية مخصوصة الى

ذلك التصور المطور وكل الحال في التصديقات فلكل مط من المطالب

التصورية والتصل بقيمة مباد معينة يكتسب منها ثم ان اکتسابه

من تلك المبادي لا يمكن ان يكون بأي طريق كان بل لابد هناك من

طريق مخصوص له شرايط مخصوصة فيحتاج في كل مط الى شيئين

احدهما تميز مباديه من غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص

الواقع في تلك المبادي مع شرايطه فاذا حصل مباديه وسلك فيها

ذلك الطريق اصيب الى الطوان وقع خطأ اما في المبادي او في

الطريق لم يصيب اليه والتكفل لتحصيل هذين الامرين كما ينبغي هو

هذا الفن قوله لانظر والقوة المنطقية اقول النطق يطلق علي

النطق الظاهري وهو التكلم وهلى النطق الباطني وهو ادراك المعقولات

وهذا الفن يقوي الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد فبهذا الفن

يقوي ويظهر كلام معنى النطق للنفس الانسانية المسماة بالناطق

فاشتق له اسم من المطلق قوله لان اثر العلة البعينة لا يصل الى المعلول

اقول قيل عليه فعلى هذا لا يكون المعلول منفعلا عن العلة البعينة

ولا تكون العلة متوسطة واسطة بين الفاعل ومنعفل ذلك الفاعل

فان قيل قد عرفت ان للفكر مادة هي الامور المعلومة ومصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة لترتيبها فاذا صحتما كان الفكر صحيحا واذا فسدتا معا فسدتا احدهما كان فامد اذا اريد اکتساب تصور لم يمكن ذلك من اي تصور كان بل لابد له من تصورات لها مناهية مخصوصة الى ذلك التصور المطور وكل الحال في التصديقات فلكل مط من المطالب التصورية والتصل بقيمة مباد معينة يكتسب منها ثم ان اکتسابه من تلك المبادي لا يمكن ان يكون بأي طريق كان بل لابد هناك من طريق مخصوص له شرايط مخصوصة فيحتاج في كل مط الى شيئين احدهما تميز مباديه من غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص الواقع في تلك المبادي مع شرايطه فاذا حصل مباديه وسلك فيها ذلك الطريق اصيب الى الطوان وقع خطأ اما في المبادي او في الطريق لم يصيب اليه والتكفل لتحصيل هذين الامرين كما ينبغي هو هذا الفن قوله لانظر والقوة المنطقية اقول النطق يطلق علي النطق الظاهري وهو التكلم وهلى النطق الباطني وهو ادراك المعقولات وهذا الفن يقوي الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد فبهذا الفن يقوي ويظهر كلام معنى النطق للنفس الانسانية المسماة بالناطق فاشتق له اسم من المطلق قوله لان اثر العلة البعينة لا يصل الى المعلول اقول قيل عليه فعلى هذا لا يكون المعلول منفعلا عن العلة البعينة ولا تكون العلة متوسطة واسطة بين الفاعل ومنعفل ذلك الفاعل

فان قيل قد عرفت ان للفكر مادة هي الامور المعلومة ومصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة لترتيبها فاذا صحتما كان الفكر صحيحا واذا فسدتا معا فسدتا احدهما كان فامد اذا اريد اکتساب تصور لم يمكن ذلك من اي تصور كان بل لابد له من تصورات لها مناهية مخصوصة الى ذلك التصور المطور وكل الحال في التصديقات فلكل مط من المطالب التصورية والتصل بقيمة مباد معينة يكتسب منها ثم ان اکتسابه من تلك المبادي لا يمكن ان يكون بأي طريق كان بل لابد هناك من طريق مخصوص له شرايط مخصوصة فيحتاج في كل مط الى شيئين احدهما تميز مباديه من غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص الواقع في تلك المبادي مع شرايطه فاذا حصل مباديه وسلك فيها ذلك الطريق اصيب الى الطوان وقع خطأ اما في المبادي او في الطريق لم يصيب اليه والتكفل لتحصيل هذين الامرين كما ينبغي هو هذا الفن قوله لانظر والقوة المنطقية اقول النطق يطلق علي النطق الظاهري وهو التكلم وهلى النطق الباطني وهو ادراك المعقولات وهذا الفن يقوي الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد فبهذا الفن يقوي ويظهر كلام معنى النطق للنفس الانسانية المسماة بالناطق فاشتق له اسم من المطلق قوله لان اثر العلة البعينة لا يصل الى المعلول اقول قيل عليه فعلى هذا لا يكون المعلول منفعلا عن العلة البعينة ولا تكون العلة متوسطة واسطة بين الفاعل ومنعفل ذلك الفاعل

فان قيل قد عرفت ان للفكر مادة هي الامور المعلومة ومصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة لترتيبها فاذا صحتما كان الفكر صحيحا واذا فسدتا معا فسدتا احدهما كان فامد اذا اريد اکتساب تصور لم يمكن ذلك من اي تصور كان بل لابد له من تصورات لها مناهية مخصوصة الى ذلك التصور المطور وكل الحال في التصديقات فلكل مط من المطالب التصورية والتصل بقيمة مباد معينة يكتسب منها ثم ان اکتسابه من تلك المبادي لا يمكن ان يكون بأي طريق كان بل لابد هناك من طريق مخصوص له شرايط مخصوصة فيحتاج في كل مط الى شيئين احدهما تميز مباديه من غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص الواقع في تلك المبادي مع شرايطه فاذا حصل مباديه وسلك فيها ذلك الطريق اصيب الى الطوان وقع خطأ اما في المبادي او في الطريق لم يصيب اليه والتكفل لتحصيل هذين الامرين كما ينبغي هو هذا الفن قوله لانظر والقوة المنطقية اقول النطق يطلق علي النطق الظاهري وهو التكلم وهلى النطق الباطني وهو ادراك المعقولات وهذا الفن يقوي الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد فبهذا الفن يقوي ويظهر كلام معنى النطق للنفس الانسانية المسماة بالناطق فاشتق له اسم من المطلق قوله لان اثر العلة البعينة لا يصل الى المعلول اقول قيل عليه فعلى هذا لا يكون المعلول منفعلا عن العلة البعينة ولا تكون العلة متوسطة واسطة بين الفاعل ومنعفل ذلك الفاعل

بل تكون واسطة بين فاعلها ومنفعليها كما صرح به اولاً ولا يحتاج
 في اخراجها عن تعريف الالة الى القيد الاخير بل هي خارجة
 بقوله ومنفعله اي منفعل ذلك الفاعل والجواب انا اذا فرضنا ان
 أمثلاً أَوْ جَلَبَ وَبَّ او جَلَّجَ فلا شك ان آله مدخل ما في وجود
 جَ و ليس ذلك الا بكونه فاعلاً له اذ لا يمكن وجود جَ الا بان يصير
 آ فاعلاً لبَ لكنه فاعل بعيد لم يصل اثره الى جَ فيكون جَ ايضا منفعلاً له
 بعيداً فبصدق على بَ انه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة
 فيحتاج في اخراجه بالقيد الاخير والى ما ذكرناه مفصلاً اشار
مجلاً بقوله اذ علة علة الشيء علة له بان واسطة تتعامل قوله والقانون
 امر كلي أقول اذا قلت مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كلي اي
 مفهوم لا تمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة
 يحمل هو عليها وهذه القضية ايضاً امر كلي اي قضية كلية قد
 حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواردة
 على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع و
 عمر وفي ضرب عمر ومرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة
 تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة عن الفعل
 والقانون والاصل والاضابطة والقاعدة اجماع لهذه القضية
 الكلية بالقيام الى تلك الفروع المندرجة فيها واستخراجها
 منها الى الفعل يسمى تفريعاً وذلك بان يحمل موضوعها اعني
 الفاعل على زيد مثلاً فيحصل به قضية وتجعل صغرى وتلك القضية

الكيفية كبرى هكذا زيد فاعل مرفوع فينتج ان زيدا
مرفوع فقد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة الى الفعل وليس ملحق
ذلك فقولنا امر كلي اي قضية كلية وقوله منطبق اي مشتمل بالقوة على
جزئياتها اي على جميع احكام جزئيات موضوعه ليعترف احكامها منه

اي بالفعل على الوجه الذي قررناه قوله لانه واسطة بين القوة والعاقلة

اقول قيل عليه ان القوة العاقلة قابلة للمطالب الكسبية فلا فاعلة لها

واجيب بان الحكم ان كان فعلا فلا اشكال في التصديقات وان كان ادراكا

فكونه آلة اما بناء على الظاهر المتبادر الى افهام المبتدئين من كون

العاقلة فاعلة لا ادراكا كما ذكره واما بناء على انه آلة بين العاقلة و

بين المعلومات التي ترتبها لاكتساب الجواهر فان الاثر الحاصل فيها

بترتيب العاقلة اياها على وجه الصواب انما هو بواسطة هذا الفن

قولنا حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم اقول اعلم ان اعماء العلوم

الخاصة كالمنطق والنحو والفقه وغيره تطلق تارة على المعلومات

المختصة فيقال مثلا فلان يعلم النحو اي يعلم تلك المعلومات المعينة

واخرى على العلم بالمعلومات المختصة وهو ظرف على الاول حقيقة كل

علم مسائل كما ذكره اولا وعلى الثاني حقيقة متصل بصفات مسائله

كما صرح به فانما لا واعتراض ما يمد بان اجزاء العلوم كما سئل كره في

الختامة لثلاثة الموضوع والمباني والمسائل وواجب بان المقص بالذات

من هذه الثلاثة والمسائل واما الموضوع فانما احتج اليه ليرتبط بسببه

بعض المسائل ببعض ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل الكثيرة

والعلم هو العلم بالحقائق والعلوم هي المعلومات المتعلقة بالحقائق
والعلم هو العلم بالحقائق والعلوم هي المعلومات المتعلقة بالحقائق
والعلم هو العلم بالحقائق والعلوم هي المعلومات المتعلقة بالحقائق
والعلم هو العلم بالحقائق والعلوم هي المعلومات المتعلقة بالحقائق

نقطة من تقصده
على النفس
يكون كمالا
فيما يتعلق
بمعرفة الحق

فلا يصح القول بكون العلم بالمعلومات المختصة هو العلم بالمعلومات المختصة
فلا يصح القول بكون العلم بالمعلومات المختصة هو العلم بالمعلومات المختصة
فلا يصح القول بكون العلم بالمعلومات المختصة هو العلم بالمعلومات المختصة

والمراد من العلم بالمعلومات المختصة هو العلم بالمعلومات المختصة
والمراد من العلم بالمعلومات المختصة هو العلم بالمعلومات المختصة
والمراد من العلم بالمعلومات المختصة هو العلم بالمعلومات المختصة

صلها واحدا وكذا المبادئ احتيج اليها لتوقف تلك المسائل عليها
 فالاولى والاعلى ان تعتبر تلك المسائل ملحقاً وتضمنى باسم
 فمن جعل الموضوع والمبادئ من اجزاء العلوم فلعل ذلك منه
 نسامح بناء على تلك احتياج العلم اليهما فنزلا منزلة الاجزاء
 مع انه يجوز ان تعتبر المقص بالذات اعني المسائل مع
 ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبادئ معا وتضمنى باسم فيكونان ح

من اجزاء العلوم لكن الاول اولى كما لا يخفى قوله لانه قد حصلت

تلك المسائل اولاً ثم وضع اسم العلم بازائها اقول قيل علمه ان مسائل
 العلوم تتراثر يومافيو ما فان العلوم والصناعات انما تتكامل
 بتلاحق الافكار وكيف يقا ان المسائل قد حصلت اولاً ثم وضع اسم العلم
 بازائها واجيب بان وضع الاسم لعني لا يتوقف على تحصيله في
 الخارج بل في الذهن فلم يرد بتحصيل المسائل اولاً انها استخرجت
 ودونت بتمامها ثم سميت باسم العلم بل اراد ان تلك المسائل
 لوحظت اجمالاً وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها متسخرجة
 بالفعل وبعضها حاصلة بالقوة فلا اشكال قوله دون ان يقول وحده
 اقول لو قال ذلك لم يكن صحيحاً ولو قال وهو اي ذلك القانون او قال
 وعرفوه لكان صحيحاً لكنه عارض التنبيه المذكور قوله العلم هو
 التصليقات بالمسائل اقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرنا انه
 مرص به ثانياً قوله لكن تصور العلم المطاه اقول لما كل حقيقة العلم
 هي التصليقات بالمسائل واريد تصوره بحك احتمل ان يتصور

تلك التصلقات التي هي اجزأؤه فاذا تصورت تلك التصلقات
 بأمرها مجمعة فقد حصل تصور العلم بـهك اذ لا معنى لتصور الشيء
 بـهك التام الا تصور به جميع اجزائه والتصور امر لا يحجز فيه ان يتعلق
 بكل شيء حتى انه يجوز ان يتصور التصور وان يتصور التصلق بل
 يجوز ان يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك التصلقات
 امراً متعدياً لم يكن تصور العلم بـهك مقدمات المشروع فيه قوله هذا
 اشارة الى جواب معارضة أقول اذا استدلل على المطالب ليل فالخصم
 ان منع مقدمات معينة من مقدماته او كل واحدة منها على التعيين
 فذلك يسمى منعاً ومناقضة ونقضا تفصيلياً ولا يحتاج في ذلك الى
 شاهد فان ذكر شيئاً يتقوى به المنع يسمى منداً للمنع وان منع مقدمات
 غير معينة بان يقول ليس دليلك بـهك جميع مقدماته صحيحاً ومعناه
 ان فيه اخلالاً فذلك يسمى نقضاً عاماً ولا بد هناك من شاهد على
 الاختلال وان لم يمنع شيئاً من المقدمات لا معينة ولا غير معينة بل
 اورد دليلاً مقابلاً لدليل الاستدلال دالاً على نقض ما ادعاه فذلك
 يسمى معارضة قوله المنطق مجموع قوانين الاكتساب أقول وذلك
 لان الاكتساب اما للتصور او للتصلق والاول انما هو بالقول الخارج
 والثاني بالحجة فقوانين الاكتساب ليست الا قوانين متعلقة
 باحد مما هو القوانين المنطقية المتعلقة باكتساب التصورات و
 التصلقات فليس هناك قانون متعلق بالاكتساب خارج عن
 المنطق قوله بل بعض اجزائه بل يهي كالشكل الاول أقول فان

منه
 في العلم بالاشياء اقسام اربعة
 ١- العلم بالاشياء على ما هي
 ٢- العلم بالاشياء على ما هي
 ٣- العلم بالاشياء على ما هي
 ٤- العلم بالاشياء على ما هي

والعلم بالاشياء على ما هي
 ١- العلم بالاشياء على ما هي
 ٢- العلم بالاشياء على ما هي
 ٣- العلم بالاشياء على ما هي
 ٤- العلم بالاشياء على ما هي

والعلم بالاشياء على ما هي
 ١- العلم بالاشياء على ما هي
 ٢- العلم بالاشياء على ما هي
 ٣- العلم بالاشياء على ما هي
 ٤- العلم بالاشياء على ما هي

انتاجه لنتائج بين لا يحتاج الى بيان اصلا بل كل من تصور
 موجبتين كليتين على هيئة الضرب الاول من الشكل الاول وتصور
 الموجبة الكلية التي هي نتيجةهما جزم بل يهت بهما متلزما مهمما ايها
 وهكذا حال باقي الضروب وكذلك القياس الاستثنائي المتصل فان
 من علم الملازمة وعلم وجود الملزوم وعلم وجود اللازم قطعاً وعلم
 بل يهت ان المقدمتين المتكورتين اعني المقدمة العقلية الملازمة
 والمقدمة العقلية وجود الملزوم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا
 الحال اذا استغني نقيض التالي وكذا الاستثنائي المنفصل بل يهت
 بالنتائج وكثير من مباحث العكس والتناقض بل يهت ايضا فان

قلت اذا كانت هذه المباحث بل يهت فلا حاجة الى تدوينها في الكتب
 قلت في تدوينها فائدتان احدهما ازالة ما عسى ان يكون في
 بعضها من خفاء مدحج الى تنبيهه وثانيهما ان يتوصل بها الى المباحث
 الاخرى الكسبية قوله انما يستفاد من البعض البديهي اقول فان
 قيل استفادة البعض الكسبي من البعض البديهي انما تكون بطريق
 النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون آخر فيعود المحذور
 قلنا ذلك النظر ايضا بل يهت فالكسبي من المنطق يستفاد من البديهي
 منه بطريق بل يهت فلا حاجة الى قانون آخر اصلا قوله فالملزوم

في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة اقول قيل عليه انما يلزم ذلك
 اذ اقر كلام المعارض على ما وجهه به ولنا ان نقره هكذا لو كان المنطق
 محتاجا اليه كان اما بل يهت او كسبيا وكلاما باطلان اما الاول

قوله هم المساحة ولا يقل
 اسأل لا يكون الا هو لا مخرج

العلم هو تلك الحداثة والدين الفقهاء
 لا يقرروا كلام المعارض على ما وجهه به ولنا ان نقره هكذا لو كان المنطق
 محتاجا اليه كان اما بل يهت او كسبيا وكلاما باطلان اما الاول

فلانه يستلزم الاستغناء عن تعلمه وليس كذلك واما الثاني فللزوم الدور والتأمل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفى

الاحتياج الى المنطق نفسه وح يجب بذلك الجواب **ورد بان**
في الذي ذكره المصنف في المتن المذكور ان مقتضى الاستغناء
ابطال كونه بديهيا او كسبيا يدل على انتفائه في نفسه ولا تعلق له

بكونه محتاجا اليه او غيره اذ يصح ان يقال ليس المنطق مالا محتاج
اليه والا لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان فوجب ان يكون
محتاجا اليه فظهر ان هذه شبهة يسهل دحضها في نفى هذا العلم وراه
احتياج اليه ولم يحتج **ولنا** ايضا ان نقول في تقرير المعارضة للمنطق
كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق
اما الاول فلانه لو لم يكن كسبيا لكان بديهيا وهو بطوالة مستغني

عن تعلمه واما الثاني فلانه لو احتجج اليه مع كونه كسبيا لزم الدور
او التسلسل ولم يلتفت الشارح الى هذا التقرير اذ كان المناصب
ح ان يقدم المص ذكر الغطري وان يشير الى لزوم الدور والتأمل
في اكتساب الغطريات المحتاجة الى المنطق لان يقتصر على لزومها
في تحصيله في نفسه **ويمكن** ان يقال لما بين المص الاحتياج
الى المنطق نفسه اراد ان يبين ان حاله ما ذاهل هو بديهي بجميع
اجزائه حتى يستغني عن تدوينه في الكتب او كسبي بجميع
اجزائه حتى يمتنع تحصيله فضلا عن تدوينه وبين فساد القهجين
فظهر ان المنطق ليس مما يستغني عن تدوينه ولا مما يمتنع
تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدلون في الكتب

انه لو كان محتاجا الى او غيره فحينئذ
على نفسه يستلزم معه الاستغناء
له لا تعلق له بكونه محتاجا الى غيره
بل هو مطلق لا يحتاج
فمحتاجا اليه لكان موجودا ولو كان موجودا
بديهيا او كسبيا واما المطلوب
فان لو كان محتاجا اليه لكان موجودا
في المنطق مع انتفاءه في غيره
يدل على تبيينه لا على انتفاءه

باعتبار ان المنطق ليس
بشيء مطلق الا في نفسه
او بان المناصب
في المنطق
فان كان المنطق
محتاجا الى غيره
فحينئذ يستلزم
معه الاستغناء
فان كان محتاجا
اليه لكان موجودا
ولو كان موجودا
بديهيا او كسبيا
فان كان محتاجا
اليه لكان موجودا
في المنطق مع
انتفاءه في غيره
يدل على تبيينه
لا على انتفاءه

ولم هلنفت أهدا الي هذا التوجيه لان المشهور في كتب الفن ايراد
المعارضة في هذا الموضوع لنفي الاحتياج اليه قوله لانها المقابلة على
صبيح المعارضة أقول يعني ان المعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر
ممانع الاول في ثبوت مقتضاه وما ذكرتم ليس كذلك قوله لا يتميز
هذه العقل الابل العلم به موضوعه أقول اي لا يتميز تميزا تاما ولا
يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم الابل العلم بان موضوعه
ما ذا اعني التصديق بان الشيء القلا نبي مثلا موضوع لهذا
العلم كما اشرنا اليه سابقا قوله ولما كان موضوع المنطق اخص من
مطلق الموضوع أقول هذا الكلام القوم ويتبادر منه الى الفهم ان
المقصود تصور الموضوع فلذلك اعترض عليه بان العلم بالخاص
محبوق بالعلم بالعام اذا اجتمع هناك شيان احدهما ان يكون العلم
بالخاص علما به بالانكته وثانيهما ان يكون العام ذاتيا للخاص وكلاهما
منوعان في صورة النزاع واجيب عن ذلك بان الخاص ههنا اعني
موضوع المنطق مقيّد بالعام اعني موضوع العلم مطلق ولا يتصور
معرفة المقيّد الابل معرفة المطلق وانضمامه الى ما قيل به في هذا
الجواب بان المطم ههنا ليس تصور مفهوم موضوع المنطق جتنى يصح
توقفه على معرفة مفهوم مطلق الموضوع بل المطم معرفة ما صدق عليه
مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتصدّق عليه وليس
ذلك مقيّد افسقط ما ذكرتم بل الحق انه لما كان المقصود التصديق
بان الشيء القلا نبي موضوع للمنطق وذلك لا يمكن الابل معرفة

بشيء ان المراد الخامس من المعارض
هو المقابلة بين المراد الثاني
المطلق على سبيل التجوز

اي واصل في ما يميز سواء كان محمولا او لا

الاول دلالة ليس بواجب ان يسمو الموضوع بمنزلة من هو له او يكتفي بتصويره وانما الثاني لعل موضوع المنطق المعلومات التصورية
والمطلق الموضوع ليس بواجب ان يسمو الموضوع بمنزلة من هو له او يكتفي بتصويره وانما الثاني لعل موضوع المنطق المعلومات التصورية
المقصود به والمقصد بيقينه
الموضوعية والوصف خارج
فلا يكون ذاتيا لها

اي كما قيل في ما يميز سواء كان محمولا او لا

مفهوم الموضوع لانه وقع محمولاً في هذا التصديق فحده اولاً و
الحاصل ان المطابق هذا المقام لو كان تصوراً ما صدق عليه موضوع
المنطق لم يحتج الى معرفة مفهوم الموضوع اصلاً لانه عارض له لا ذاتي
واما اذا كان المطابق التصديق بالموضوعية احتج الى بيان مفهومه
هواء جعل في التصديق موضوعاً وقيل موضوع المنطق هو هذا
او جعل محمولاً وقيل هذا موضوع المنطق قوله تلحق الشيء بالامر هو
أقول لفظ ما موصولة واحداً الضميرين راجع الى ما والاخر الى
الشيء اي تلحق الشيء للامور الذي هو اي ذلك الامر هو اي ذلك
الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته قوله كالتعجب اللاحق لذات
الانسان أقول فان قلت العارض للشيء ما يكون محمولاً عليه خارجاً
منه والتعجب ليس محمولاً على الانسان فاجيب بانهم يتسامحون
في العبارات كثيراً فيذكرون مبدأ المحمول كالتعجب والمنطق
والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحمولات المشتقة
منها واعلم ان العوارض التي تلحق الاشياء لذاتها لا تكون بينها
وبين تلك الاشياء واسطة في ثبوتها لها بحسب نفس الامر واما
العلم بثبوتها لها فربما يحتاج الى برهان قوله كالحركة بالارادة
اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان أقول طريقة المتأخرين انهم
يجعلون اللاحق بواسطة جزء الاعم من الاعراض الذاتية التي
يبحث عنها في العلم وليست بصحيحة بل الحق ان الاعراض
الذاتية ما تلحق الشيء لذاته ولا يسهل عليه هواء كان جزءاً له وخارجاً

هذه قوله لما فيها من الغرابة بالقياس الى ذات المعروف اقول
 يعنى ان ثلاثة الاول من الاعراض لما استندت الى الذات في الجملة
 نهبت الى الذات وتسمى ذاتية واما الثلاثة الاخيرة فهي وان كانت
 هارضة لذات المعروف لانها ليست معتمدة اليها وفيها غرابة
 بالقياس الى ذات المعروف فلم تنسب اليها بل صحت اعراضها
 غريبة قوله والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية
 لارضاء عنها اقول وذلك لان المقصد في العلم بيان احوال موضوعه
 والاعراض الذاتية للمشيء احوال له في الحقيقة واما الاعراض الغريبة
 فهي في الحقيقة احوال لاشياء اخرى هي بالقياس اليها اعراض
 ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباهية عن احوال تلك
 الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الابيض عرض غريب وبالقياس
 الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه
 الجسم وقس عليه ما عدا اقول فنقول موضوع المنطق المعلومات
 التصورية والتصديقية اقول ليس المراد انها مطلقا موضوع المنطق
 بل هي مقيمة بصحة الايصال موضوع له وذلك لان المنطقي لا يبحث
 عن جميع احوال المعلومات التصورية والتصديقية بل عن احوالها
 باعتبار صحة ايصالها الى مجهول وتلك الاحوال هي الايصال وما
 يتوقف عليه الايصال واما احوال المعلومات لامن هذه الحيثية
 اهني صحة الايصال لكونها موجودة في الذهن او غير موجودة وكونها
 مطابقة لاهيات الاشياء في انفسها او غير مطابقة اليها غير ذلك

حتى ان يعرف الموضوع فتبين ان يكون اعراضا
 عن جميع احوال موضوعه وان كان المنطقي لا يبحث
 عن احوال موضوعه الا في ما يتعلق بالصدق
 اعني احوال موضوعه التي هي المعلومات
 تلك المعلومات لا تشمل كل احوالها
 ان يكون المنطق يبحث عن احوالها
 لان الغرض من المنطق هو معرفة
 ما لا دخل له في موضوعه

توفنا فيبدأ ذلك بمباحث القضايا والنشأ ما يتوقف عليه الايصال الى
 مجهول تصد يقي توفنا بعيد اكون المعلومات التصديقية مقدّمات
 وتوالي فان المقدم والتالي قضيتان بالقوة القريبة فهما معد ودان
 في المعلومات التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول
 فانهما من قبيل التصورات قوله وهذه الاحوال اقول اشارة الى
 الايصال والاحوال التي يتوقف عليها الايصال معاقوله والمجهول اما المجهول
 تصوري او تصديقي اقول لما انحصر العلم في التصور والتصدّيقي
 انحصر المعلوم في التصور والمتصدّق به قطعاً وانحصر المجهول ايضا في
 التصوري والتصدّيقي لان ما كان مجهولاً امان يكون بحيث اذا علم
 وادرك كان ادراكه تصوراً واما ان يكون بحيث اذا علم وادرك كان
 ادراكه تصديقاً قوله فلانه في الاغلب مركب اقول وذلك لان
 الحد التام مركب قطعاً والحد الناقص قد يكون مركباً وقد لا يكون
 هنك من جزو الحد الناقص بالفصل وحده والرمح التام مركب قطعاً
 والرمح الناقص قد يكون مركباً وقد لا يكون عند من جزو الرمح الناقص
 بالخاصة وحدها فان قلت القول الشارح موصل الى التصور بطريق
 النظر وقد تقدم ان الفطر ترتيب امور معلومة فكيف يجوز ان يكون
 القول الشارح غير مركب قلت من جزو الحد الناقص بالفصل وحده
 والرمح الناقص بالخاصة وحدها قال في تعريف النظر انه تحصيل
 امر وترتيب امور لكن المص قد تعامح فاعتبر في الفطر الترتيب وجوز
 التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها قوله لان الموصل الى التصور

التصورات والموصل الي التصديق التصديقات أقول وذلك لان
 الموصل القريب الى التصور هو الحد والرهيم وهما من قبيل التصورات سواء
 كانا مفردين او مركبين تقييديين والموصل البعيد الى التصور هو
 الكليات الخمس وهي ايضا من قبيل التصورات والموصل القريب الى
 التصديق هو انواع الحقيقة اعني القياض والامتقار والتمثيل وهي مركبة
 من تضاييا وكلها من قبيل التصديقات قوله ولا يكون علمة له أقول
 اي لا يكون علمة مؤثرة فيه كافية في حصوله فان المحتاج اليه ان احتقل
 بتحصيل المحتاج كان متقدما عليه تقل ما بالعلية كتقدم حركة
 اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه تقل ما
 بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وتقدم التصور على التصديق
 تقدم بالطبع كما بينه والمثبت ان لهذه النوع اعني التصورات تقل ما
 بالطبع على النوع الاخر اعني التصديقات كان الاولى ان يكون
 المباحث المتعلقة بالاول متقدمة في الوضع على المباحث المتعلقة
 بالثاني قوله احد هما ان امتداد التصديق أقول كما ان التصديق
 لا يستلعي تصور المحكوم عليه لكنه حقيقة بل يستلعي تصور
 بوجه ما هو كان بكفه حقيقة او بامر صادق عليه كذلك لا يستلعي
 تصور المحكوم به لكنه بل يستلعي تصور مطلقا اعم من ان يكون
 فكيفه او بوجه آخر وكذلك لا يستلعي تصور النوبة الحكمية الا بوجه ما
 هو كان بكنهها اول ذلك لانا نحكم احكاما يقينية نظرية او بديهية
 كما مثل ونهيب اشيا الي الحرف ولا نعرف كنهه فثائق المحكوم عليها

فان قيل قد يقال ان
 التصديق لا يستلعي
 تصور المحكوم عليه
 بل يستلعي تصور
 بوجه ما هو كان
 بكفه حقيقة او بامر
 صادق عليه كذلك
 لا يستلعي تصور
 المحكوم به لكنه
 بل يستلعي تصور
 مطلقا اعم من ان
 يكون فكيفه او
 بوجه آخر وكذلك
 لا يستلعي تصور
 النوبة الحكمية
 الا بوجه ما هو
 كان بكنهها اول
 ذلك لانا نحكم
 احكاما يقينية
 نظرية او بديهية
 كما مثل ونهيب
 اشيا الي الحرف
 ولا نعرف كنهه
 فثائق المحكوم
 عليها

ولا النسبة التي بينهما على ما لا يخفى قوله والا أقول اى وان لم يعن
بالاول النسبة الحكمية وبالثاني ايقاع النسبة وانتزاعها ^{عط} فاما
ان يريد بالحكم فى الموضوعين النسبة الحكمية فيلزم ان لا يكون لقوله
لامتناع الحكم ممن جهل معنى وذلك لان قوله والحكم ان كان
معطوفا على قوله المحكوم عليه كان المعنى لا بد فى التصديق من تصور
الحكم اى النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية فى الواقع بدون
تصورها وهذا معنى بطرآن كان معطوفا على تصور المحكوم عليه كان
المعنى لا بد فى التصديق من الحكم اى من النسبة الحكمية لامتناع
النسبة الحكمية بدون تصورها وهذا الظاهر فسادا ^{عط} واما ان يريد بالحكم فى
الموضوعين ايقاع النسبة وانتزاعها فيكون المعنى لا بد فى التصديق من
تصور الايقاع والانتزاع لامتناع الايقاع والانتزاع بدون تصورهما
وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفا على تصور الايقاع والانتزاع
وهو باطل كما حقه فان قلت هناك وجه رابع وهو ان يراد بالاول
الايقاع وبالثاني النسبة الحكمية قلت فيلزم ان يكون المعنى لا بد
فى التصديق من تصور الايقاع لامتناع النسبة الحكمية ممن جهل
الايقاع وهو بقطعنا مع ان المقص وهو ان الحكم يطلق على النسبة الحكمية
وعلى ايقاعها حاصل على هذا الوجه ايضا قوله قال الامام فى الملخص
أقول المقص من هذا الكلام ايراد اعتراض على ما تقدم من قوله فانه قول
قوله لان كل تصديق لا بد فيه الى آخره ودفع ذلك الاعتراض اما
تقرير الاعتراض فهو ان يقال ان المقص لم يقل لان كل تصديق لا بد فيه

هذا هو الوجه الرابع
على ان لا بد من تصور
الايقاع والانتزاع
لأنهما لا يمكن
ان يتصورا
بدون تصور
الوجهين

من تصور الحكم حتى يصح ما فرغته عليه من ان الحكم لو اريد به
 ايقاع النسبة لكان تصورا لايقاع داخل في ماهية التصديق، ولزاد
 اجزاؤه على اربعة بل قال لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم
 عليه وبه والحكم وهذه العبارة تحتمل وجهين احدهما ان يجعل
 قوله والحكم معطوفا على المحكوم عليه ويكون المعنى لابد فيه من تصور
 الحكم وحيتهم ماذا كرته والثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفا على تصور
 المحكوم عليه فيكون المعنى لابد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم
 بمعنى الايقاع لم يلزم محذور اصل بل كان الحكم نفسه جزءا من
 التصديق لا تصوره نعم ماذا كرته وهو ان تصور الحكم جزء من اجزاء
 التصديق انما يتم في عبارة الملخص حيث صرح فيها بان المعتبر في
 التصديق هو تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الايقاع لزاد اجزاء
 التصديق على اربعة لا يقال لعل الامام جعل الحكم بمعنى الايقاع
 ادراكا كما هو مذهب الاوائل ومماه تصور فادعي ان كل تصديق
 لابد فيه من ثلاثة تصورات تصور المحكوم عليه وبه والتصور الذي
 هو الحكم وح لا يتم ما ذكره الشارح في عبارة الملخص ايضا لاننا نقول
 مذهب الامام ان الايقاع فعل لا ادراك فوجب ان يريد بالحكم في
 تلك العبارة النسبة الحكمية لا الايقاع والالزاد اجزاء التصديق عنده
 على اربعة واما تقرير الدفع فبان يقال لا يصح ان يكون قوله
 والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه والا لوجب ان يقال لانه تناع
 الحكم من جهل احد هذين الاخرين اي المحكوم عليه وبه ولو حمل

الامور على الامرين كما في تعريفات هذا الفن ظهر الفساد
 من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعى لان الدليل
 لا يثبت الامرين والمدعى مركب من امور ثلثة وايضا يلزم ان
 يكون ذكر الحكم في المدعى لغوا لمدخل له فيما هو المقص ههنا من
 تقديم التصور على التصديق قوله لاشغل للمنطقي من حيث هو
 منطقي اه اقول انما اعتبر هذه التحقيقية لان المنطقي اذا كان نحويا
 ايضا فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث
 هو نحوي قوله ولكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على
 الالفاظ اه اقول فالمنطقي اذا اراد ان يعلم غيره مجتهدا لا تصوريا
 او تصليا بقيا بالقول الشارح او بالحجة فلا بد له هناك من الالفاظ
 ليتمكن ذلك واما اذا اراد ان يحصل هو لفهمه احد المجهولين
 باحد الطريقين فليس الالفاظ هناك امرا ضروريا اذ يمكنه
 تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه عمير جدا وذلك لان النفس
 قد تعودت بملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا ارادت ان
 تتعقل المعاني وتلاحظها تتخيل الالفاظ وتنقل منها الى المعاني
 ولو ارادت ان تتعقل المعاني صرفة صعب عليها ذلك معوبة
 تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان بل نقول من اراد استفادة
 المنطق من غيره او افادته اياه احتاج الى الالفاظ وكذا الحال
 في ما نرى العلوم فلذلك عدت بها تحت الالفاظ مقدمة للشروع
 في العلم كما اشرنا اليه ثم ان المنطقي يبحث عن الالفاظ على الوجه

الكلمى المتناول لجميع اللغات لتكون هذه المباحث منافية
 للباحث المنطعية فانها امور قانونية متناولة لجميع المفهومات
 وربما يورد على الندرة احوال مخصوصة باللغة التي دون
 بها هذا الفن لزيادة الاعتناء بها قوله من العلم اقول يريد
 بالعلم الادراك اهم من ان يكون تصورا او تصديقا يقينيا
 او غيره قوله كدلالة الخط والعقد اقول وكذلك دلالة النصب
 والاشارة وهذه دلالات غير لفظية لكنها وصعية وقد تكون
 دلالة فير للفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر قوله والوضع
 جعل اللفظ بازاء المعنى اقول هذا تعريف وضع اللفظ واما الوضع
 المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شيء بازاء شيء آخر بحيث
 اذا فهم الاول فهم الثاني قوله كدلالة الخ اقول بفتح الهمزة وبالحاء
 المعجمة دال على الوجود واما اح بفتح الهمزة وضمها وبالحاء المهملة
 فدلالة على وجع الصدر يقال اح الرجل اح اذا جعل قوله فان
 طبع اللفظ يقتضي التألف به عند مروض هذا المعنى له اقول وبهذا
 الاقتضاء صار هذا اللفظ دال على ذلك المعنى اعني الوجود فنكون
 الدلالة منصوبة الى الطبع كما ان صدر اللفظ منسوب الى الطبع
 ايضا قوله من وراء الجدار اقول انما اعتبر هذا القيد لتظهر
 دلالة اللفظ على وجود اللفظ عقلا فان المجموع من المشاهد يعلم
 وجود اللفظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عقلا واما المجموع من وراء الجدار
 فلا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة اللفظ عليهم عقلا وانحصار الدلالة

هذا هو العلم الادراك اهم من ان يكون تصورا او تصديقا يقينيا
 او غيره قوله كدلالة الخط والعقد اقول وكذلك دلالة النصب
 والاشارة وهذه دلالات غير لفظية لكنها وصعية وقد تكون
 دلالة فير للفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر قوله والوضع
 جعل اللفظ بازاء المعنى اقول هذا تعريف وضع اللفظ واما الوضع
 المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شيء بازاء شيء آخر بحيث
 اذا فهم الاول فهم الثاني قوله كدلالة الخ اقول بفتح الهمزة
 وبالحاء المعجمة دال على الوجود واما اح بفتح الهمزة وضمها
 وبالحاء المهملة فدلالة على وجع الصدر يقال اح الرجل اح اذا
 جعل قوله فان طبع اللفظ يقتضي التألف به عند مروض هذا المعنى
 له اقول وبهذا الاقتضاء صار هذا اللفظ دال على ذلك المعنى
 اعني الوجود فنكون الدلالة منصوبة الى الطبع كما ان صدر اللفظ
 منسوب الى الطبع ايضا قوله من وراء الجدار اقول انما اعتبر
 هذا القيد لتظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ عقلا فان المجموع
 من المشاهد يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عقلا
 واما المجموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة
 اللفظ عليهم عقلا وانحصار الدلالة

في اللفظية وغيرها امر محقق لا شبهة فيه وإما الحصار والدلالة
 اللفظية في الوضعية والطبعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر
 العقلي الذي يربط بين النفي والاثبات فان دلالة اللفظ اذا لم تكن معتمدة
 الي الوضع ولا الي الطبع لا يلزم ان تكون معتمدة الي العقل قطعاً لكننا
 اذا استقرينا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة قوله متى اطلق اقول
 اي كلما اطلق فان الدلالة المعتمدة في هذا الفن ما كانت كايه
 واما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب
 هذا الفن لا يحكمون بان ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف
 اصحاب العربية والاصول قوله للعلم بوضعه اقول احتراز من
 الدلالة الطبيعية والعقلية واما قال للعلم بوضعه اي بوضع ذلك اللفظ
 ولم يقل للعلم بوضعه له اي لمعناه لئلا يختص بالدلالة المطابقة
 والحصار والدلالة اللفظية الوضعية في اقسامها الثلاثة المذكورة بالحصر
 بالعقلي لان دلالة اللفظ بالوضع اما ان تكون على نفس المعنى
 الموضع له او على جزئه او على خارجه قوله وعلى الامكان العام
 تضمناً اقول يريد ان لفظ الامكان حين اطلق على الامكان الخاص
 يدل على الامكان العام دلالة تضمنية وذلك لاينا في دلالته على
 الامكان العام ايضاً دلالة مطابقة وذلك لانه اجتمع في الامكان
 العام شيئان احدهما كونه جزءاً للمعنى الموضع له اعني الامكان
 الخاص والثاني كونه موضوعاً له فلا بد ان يدل لفظ الامكان عليه
 بالاثنتين من تيفك الجهاتين فاذا اعتبرنا الدلالة التضمنية صدق

عليها انهاء دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فاذا قيل فاما
 حل المطابقة بفيل التوسط خرجت تلك الدلالة التضمنية من حل
 المطابقة قوله لتحققها اقول اى لتحقيق تلك الدلالة التضمنية
 فانها ثابتة بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص ولا يدخل فيها الوضع
 للامكان العام بل الوضع للامكان العام بسبب دلالة اخرى عليه
 مطابقة قوله وعلى الضوء التزاما اقول لما كان الضوء مشتملا على
 جهتين احدهما كونه لازما للموضوع له اعني الجرم والثانية
 كونه موضوعا له فلفظ الشمس يدل عليه دالتين احدهما مطابقة
 والاخرى التزامية ويصدق على هذه الدلالة الالتزامية انها
 دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له فينتقض حل المطابقة بالالتزام
 فاذا اعتبر قيد التوسط لم ينتقض قوله كانت دلالة عليه مطابقة
 اقول يعنى ان هناك دلالة مطابقة وان كان هناك دلالة
 تضمنية كما عرفت فتلك المطابقة تدخل في حل التضمن ان لم يرد
 بذلك القيد واذا قيل فلا انقضاء قوله وعنى به الضوء كانت دلالة
 عليه مطابقة اقول وهناك ايضا دلالة التزامية كما عرفت فتأمل
 قوله ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه اقول
 اى عن المعنى الموضوع له والالزام ان يكون كل لفظ وضع لمعنى
 دلالة على معان غير متناهية وهو ظاهر البطلان قوله فلا بد للمل لالة
 عاي الخارج من شرط اقول اما الدلالة على المعنى الموضوع له
 اعني المطابقة فيكفي فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم

ان اللفظ المسوع موضوع لمعنى فلا بد ان ينتقل ذهنه من
سماع اللفظ الى ملا حظته ذلك المعنى وهذا هو الدلالة
المطابقة وكذا اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعلدة
فانه عند سماعه له ينتقل ذهنه الى ملا حظته تلك المعاني
بما مرها فيكون دال على كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم
ان مراد المتكلم ما ذا من تلك المعاني فان كون المعنى مراداً
للمتكلم ليس معتمداً في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني دلالة
اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوماً من اللفظ سواء كان
مراداً للمتكلم اولاً وما الدلالة التضمنية فلا تحتاج ايضاً الى
اشتراط ان اللفظ اذ وضع لمعنى مركب كان دالاً على كل
واحد من اجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم
الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعاً لخصوصية معنى مركب
من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على
امور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن ايضاً ان يوضع لفظ
واحد لكل واحد من معان غير متناهية باوصاف غير متناهية
حتى يلزم كونه دالاً باطابقة على ما لا يتناهي قوله اولاً
انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه اقول الدلالة التضمنية
داخلية في هذا المقسم لان المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ
لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعا قوله والعدم
المضاف اليه البصر يكون البصر خارجاً عنه اقول المضاف

اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية فيه
 والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت
 اضافة ايضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف
 الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر داخلية
 في مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه قوله لجواز ان
 يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط أقول بهذا الدليل ايضا يعرف
 ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له
 لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن قوله فغير متيقن أقول
 قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه
 بان لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني والالتزام من تصور
 معنى واحد تصور لازمه ومن تصور لازمه تصور لازم لازمه
 وهكذا الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى واحد ادراك
 امور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال بل ان يكون
 هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضح اللفظ بازاء
 ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام وورد ذلك لحوار ان
 يكون بين المعنيين تلازم متماكس فيكون كل منهما لازما
 ذهنيا لا اخر ولا استحال في ذلك كما في التضايفين مثل الابوة
 والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل
 منهما على الاخر حتى يكون دورا محالا ومنهم من استدل
 على عدم الامتناع باننا نجزم قطعيا بجواز تعقل بعض المعاني

مع الذمول من جميع ما عداه فتحقق هناك المطابقة بدون
 الالتزام فان صح ذلك فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام
 والا فلا قوله وزعم الامام أقول مبناه على ان سلب الغي
 لازم ذهني لكل معني من المعاني بحيث يلزم من حصوله في
 البلد من حصوله فيه وليس بصحيح فاننا نتصور كثيرا من المعاني
 مع الغفلة عن سلب غيرها عنها ولو صح لاستلزم كل تصور تصديقا
 وهو باطل قطعا نعم سلب الغير لازم بين بالمعني الاعم وهو ان
 يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافيا في الجزم باللزوم
 والمعتبر في الالتزام هو اللازم البين بالمعني الاخص وهو ان
 يكون تصور الملزوم مستلزما لتصور اللازم قوله لم يعلم ايضا جرد
 لازم ذهني لكل ماهية مركبة أقول قد يتوهم ان مفهوم الكلية
 والجزئية بل مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معني مركب
 فيكون التضمن مستلزما للالتزام وهو باطل لانا قد نتصور معني مركبا
 مع الذمول من كونه مركبا وعن مفهوم الكلية والجزئية وليس
 شيء منهما لازما ذهنيا يلزم من تصور الملزوم تصور ما يدل على
 ههما ايضا انا فنزعم بحوازن عقل بعض المعاني المركبة مع الغفلة
 عن جميع المفومات الخارجة على قياس ما قيل في المطابقة فلا
 يكون التضمن مستلزما للالتزام قوله لان التابع في الصغرى ان
 قيل بالحيثية منعناها أقول وذلك لانك اذا قلت التضمن
 تابع من حيث هو تابع فان اردت ان التضمن نفس مفهوم التابع

كما يفهم من هذه العبارة كان كذا با قطعاً لان التضمن فرد من افراد
التابع لانفس مفهومه وان اردت معنى آخر فلا بد من تصويره حتى
يتكلم عليه قوله ويمكن ان يجاب عنه اه اقول يعني ان قولنا من
حيث هو تابع في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون
المتبوع متعلق بالمحكوم به اعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو
التابع حتي يلزم عدم تكرار الاوسط فيصير الكلام ح مكذا التضمن
تابع وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه من حيث هو تابع ينتج ان
التضمن لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو
تابع ولا يخفى عليك ان قيل الحثية في الكبرى لا يجوز ان يكون
من قيمة المحكوم عليه فانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع
لا يوجد بدون متبوعه جعلت قولك من حيث هو تابع متعلقاً
بالتابع فان اردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان
المعني ان مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون
القضية كلية بل طبيعية فلا يصلح كبرى للشكل الاول بل لا يكون
لها معني محصل وان اردت به تعليل اتصاف ذات التابع بوصف
التبعية بهذه الحثية وتقييمك بها لكان تعليلاً وتقييداً للشئ
بنفسه وهو فاهل ايضا فتعين ان الحثية متعلقة بالمحكوم
به ويكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً
بالجمعية لذلك المتبوع فلا يرد التابع الهم فانه لا يوجد بدون
متبوعه موصوفاً بالجمعية له لكن يتجه ح ما ذكره الشارح

من أن اللازم من الدليل ح أن التضمن والالتزام لا يوجدان
بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة. والمقص
انهما لا يوجدان بدونهما مطلقا ومنهم من قال ان صفة التبعية
لازمة لما همتي التضمن والالتزام فاذا لم يوجد ابدون هذه الصفة
لم يوجد اطلاقا فهذه القضية المقيمة ملزمة للقضية المطلقة المطلوبة
والاولى في بيان استلزامهما للمطابقة ان يقوما يستلزمان
الوضع المستلزم للمطابقة فيمتلزمانها قطعا قوله ومجموع
المعنيين معنى رمى الحجارة أقول يعنى ان هذا المجموع معنى
مطابق لهذا اللفظ يدل عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة
اللفظ على المعنى الموضوع له هو ان كان هناك وضع واحد كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق او اوضاع متعددة بحسب اجزاء
اللفظ والمعنى كرامى الحجارة مثلا فان الجزء الاول منه موضوع
لمعنى والجزء الثانى لمعنى آخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معا كان
مجموع اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ لعين
المعنى بل وضع اجزائه لاجزائه والمطابقة نعم القبيلتين معا قوله
وهو العبودية لكفه ليس جزء المعنى المقص الى الذات المشخصة
أقول وذلك لان العبودية صفة للذات المشخصة وايضا بدلالة
فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس
ذلك المعنى ايضا جزءا للذات المشخصة وهو ما قاله كعب
الله علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا ايضا فبما كرامى الحجارة

وكذلك الحيوان الناطق اذا لم يكن علما كان مركبا تقييد يا
من الموصوف والصفة قوله وهي جزء لمعني اللفظ المقص أقول
اي الماهية الانسانية جزء المعنى المقص فيكون مفهوم الحيوان
ايضا جزء ذلك المعنى المقص لان جزء الجزء جزء قوله وانما
اعتبر في المقسم اه أقول اي اعتبر في المقسم المطابقة وحدها ولم
يعتبر الدلالة مطلقا بحيث يندرج فيها التضمن والالتزام ايضا
واما اعتبار التضمن والالتزام بدون المطابقة فمما لا يذهب
اليه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما ان يشترط في التركيب
دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابقة وجزء معناه التضميني
وجزء معناه الالتزام جميعا حتى اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة
على اجزاء معانيها الثلاثة كان مركبا واذا انتفى الدلالة بالقياس
الى اجزاء جميع هذه المعاني او بالقياس الى بعضها كان مفردا
واما ان يكتفى في التركيب بالدلالة على جزء من اجزاء هذه
المعاني وحده يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر
الى غيرها ايضا وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحد من
الدلالات الثلاث لانه عدم التركيب فاذا انتفى التركيب نظرا الى
التضمن مثلا كان هنا افراد نظرا اليه والاول مستبعد جدا فلذلك
لم يتعرض له وبين ان الثاني يهتلمز كون اللفظ مفردا ومركبا
معنا نظرا الى الدلاتين واعتراض عليه بانه لا محذور في ذلك
بل هذا هو الجواز مما جوزه من تركيب اللفظ وافراده نظرا الى

المعنيين المطابقين ^١ وقد يعتذر من ذلك بان التركيب والافراد
 في عبده الله انما كانا في حالتين وبحسب وضعين مختلفين فليس
 هناك زيادة الالتباس بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان
 التركيب والافراد فيه وان كانا باعتبار دلالتين لكنهما في حالة واحدة
 وبحسب وضع واحد فيلتبس الاقسام زيادة التباس قوله والاولي
 ان يق الأفراد والتركيب بالنسبة اذا قول ذكر الافراد هي ما هي
 بعض النهج استطراد والصحيح تركه والمقص ان التركيب باعتبار
 المعني التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعني
 المطابق واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعني
 المطابق تحقق باعتبار المعني التضمني والالتزامي لكن التركيب
 هو المفهوم الوجودي واعتباره بحسب المعني المطابق يغني
 عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فلذلك اعتبر المطابقة
 وحدها ولم يلتفت الي ما يقتضيه الافراد من الاكتفاء بغير
 المطابق قوله واما في الالتزام فلانه اذا قول اهترس عليه
 بان الدلالة الالتزامية وان استلزم المطابقة الا ان تركيب
 اللفظ بحسب الالتزام لا يحتلزم تركيبه بحسب المطابقة
 لجواز ان يكون المعني الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على
 جزئه ولا يكون المعني المطابق كذلك ولا محذور في ذلك
 اذ لم تلزم دلالة الالتزام بلا مطابقة بل لزم تركيب المدلول
 الالتزامي بدون المدلول المطابق ولادليل يدل على استحالة

ذلك وورد هذا الافتراض بأن جزء اللفظ اذا دل على جزء
معناه التزامي بالالتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزء من
اللفظ مدلول مطابق والالتزام ثبوت الالتزام بدون المطابقة
والجزء الاخر من اللفظ لا يكون مهملًا والالم يكن هناك تركيب
بل ضم مهمل الى مستعمل واذا لم يكن مهملًا بل موضوعًا لمعني
فذلك المعني لا يكون عين المدلول المطابق للجزء الاول والا
لكننا لفظين مترادفين يدل كل منهما على كل ما يدل عليه الاخر
فلا تركيب هنا ايضا بل يكون معني مغايرًا للمعني الجزاء الاول فقد
حصل للجزء الثاني اللفظ مدلولان مطابقان قطعًا ولزم التركيب
باعتبار المطابقة ايضا فان قلت اذا دل جزء اللفظ على
جزء المعني الالتزامي لا يلزم ان يكون تلك الدلالة بالالتزام
لان المعني الالتزامي وان كان محارجا عن المعني المطابق
الا انه لا يلزم ان يكون اجزاء المعني الالتزامي خارجة عن
المطابق وذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج فلو
دلته على جزء المعني الالتزامي اما ان تكون التزمية او تضمينية
او مطابقة وعلى هذه التقادير الثلاثة يثبت لذلك الجزء من اللفظ
مدلول مطابق ولا بد ايضا ان يكون للجزء الاخر من اللفظ مدلول
مطابق آخر كما بيناه فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعًا قوله
فان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداء أقول يشكل هذا بمثل
الضمائر المعلقة كالالف في ضربا والواو في ضربوا الكاف في ضربك

والهاء في غلامى فان شيئاً من هذه الضمائر لا يصلح لان يخبر به
 وحده * وربما يجاب بان المراد من عدم صلاحية الادوات لان
 يخبر بها واحد ما انها لا تصلح لذلك لانفسها ولا بما يراد فيها وذلك
 الضمائر تصاح لان يخبر بها يراد فيها فان الالف في ضمير بمعنى هما
 والواو في ضمير نوا بمعنى هم والكاف في ضميرك بمعنى انت والياء في
 غلامى بمعنى انا وهذا المراد فالتصلح لان يخبر بها واحد ما وليس
 لفظة في مرادفة المظرفة حتى يرد انها تكون اداة ايضاً وذلك لان
 لفظ الظرفية معناها مطلق الظرفية لفظية مع انه اداة منصوصة
 معتبرة بين حصول زيد وبين الدار ومن الظرفية المنصوصة
 المعتبرة على هذا الوجه لا تصاح لان يخبر بها واحد ما ولا عنها بخلاف
 معنى الظرفية المطلقة فانه صالح لهما ارس على ذلك معنى لفظة
 من ومعنى لفظ الا ببناء * ولو قيل الاداة لا تصاح لان يخبر بها او
 منها لم ترد الضمائر التي وقعت مخبراً عنها كالالف والواو والياء
 في ضربت * نعم يحتاج في ضربك وعلامى الى التاويل المدكور ولو
 قيل اللفظ المفرد ما ان لا يصلح معناه لان يخبر به وحده فهو اداة
 لم يحتج الى تاويل قوله ولا دخل لى في ان حمارى اقول قيل
 على يد ليس المراد من زيد في الدار الاخبار عنه بالحصول مطلقاً
 بل بالحصول في الدار فلا بد ان يكون في جزء المخبر به في المعنى
 كما ان لاجزاء في زيد لا حجرة من الحجرة ولا فرق وهذا كلام حق
 لكن المارح نظراً الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق المخبر به

في هذا التركيب حاصل في آخر المقدّر قبل كلمة في فحكم بان
 المخبر به قد تم قبلها ووجه في لاحق حاصل لا بعد لان فعله جزء امن
 المخبر به قوله حتى انهم قسموا الادوات أقول يعني ان القوم في اول
 باب القضايا ذكروا ان الرابطة بين الموضوع والحصول اداة وحصولها
 الرابطة التي هي زمانية وهي ما لا يدل على زمان اصله كقوله في قولك زيد
 هو قائم والى زمانية وهي ما يدل عليه ككان في زيد كان قائما فدل ذلك
 على انهم عدوا الافعال الناقصة من الادوات قوله ونظر النحاة فيها من
 حيث اللفظية أقول لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا
 الافعال الناقصة انها تشترك ما عداها من الافعال المسماة بانتمامة
 لتماها مع فاعلها كلاما في كثير من العلامات والاحوال اللفظية
 جعلوها افعالا واما القوم فقد وجدوا ان معانيها نوافق معاني
 الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها ادرجوها في الادوات
 وان كانت ممتازة عن مائر الادوات بالدلالة على الزمان ولذلك
 سماها بعضهم كلمات وحدوية ومن ثم قيل الاولى ان يربع القسمة
 ويقال اللفظ المفرد اما ان يكون معناه غير تام اي لا يصلح لان يخبر به
 ولاهذه واما ان يكون معناه تاما اي يصلح لاحدهما اولها معا والاول
 امنى غير التام اما ان لا يدل على زمان بهيأته فهو الاداة واما ان يدل
 عليه فهو الافعال الناقصة والثاني ايضا ان لم يدل على زمان بهيأته فهو
 الاسم وان دل فهو الكلمة وقد يقال ايضا الاسماء الموصولة لاتصلح لان
 يخبر بها وحدها فيجب ان تكون ادوات ويجب بانها اصلها لذلك

لكنها لا بهامها تحتاج الى صلابة تنبيهها بالمحكوم به او المحكوم عليه هو
الموصول والصلابة عارضة منه مبينة له قوله وان صلح لان الخبر به
وحدّه أقول هذا القسم لكون مفهومه وجوديا كان أولى بالتقديم من
القسم الذي قد منه تكون مفهومه علميا لكن هذا القسم الوجودي
ينقسم الى قسمين فلو قلنا ما ان يعقسم الى قسميه اولاً ثم يدكر
ما هو قسميه يلزم تباعد القسمين وذلك يوجب انتشارا في الغهم
واما ان يدكر قسميه عقبيه ثم يعاد الى تقسيمه ثانياً وذلك يوجب
تكراراً في ذكر القسم الوجودي كما في عبارة الكافية في تفهيم الكلمة لى
اقسامها ما خبر ههنا تقديم العدمى احتراماً عن المحذرين وما في
تفهيم القسم الثانى اعني تفهيم ما صلح لان لخبر به وحدّه الى قسميه
فقد روعي تقديم الوجودى اهني الكلمة على العدمى اعني الالهم
اذلا محذوره ههنا قوله كضرب ويضرب أقول فالاول مثال لما يدل
يهيأته على الزمان الماضي والثانى لما يدل بهيأته على الزمان الحاضر
وعلى الزمان المستقبل ايضا لكونه مشتركاً بينهما أقول لئلا يحسب
جوهره وما دته كالزمان أقول لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال
على تلك الأزمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك ان تكون تغايب الزمان
باسرها دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو بقطع اربل اراد ان
الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الكافة فان الهياة
هناك مستقلة بالدلالة على الزمان كما عند كرهه واعترض عليه بان
دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة ان صحت انما تصح في الغم لعرب

دون العجم فان قولك آمل وآيد متعذران في الصيغة ومختلفان
بالزمان وقد تقدم ان نظرا لن في الالفاظ ملن وجه كلتي غير
محصور بلغة دون اخري؟ واجيب بان الاهتمام باللغة العربية
التي دون بهامد الفن غالبا اكثر في زماننا ولا يعنى اختصاص
بعض الاحوال بهذه اللغة كما سرت اليه الاشارة قوله لشهادته اختلاف
الزمان عند اختلاف التأييد اذ اقول رد عليه بان صيغ الماضي
في النكلم والخطاب والغيبة مختلفة قطعاً ولا اختلاف للزمان بل
نقول صيغة المجهول من الماضي مخالفة لصيغة العلوم وصيغته من
الثلاثي المجرد والمزيد والرابعي المجرد والمزيد مختلفة بلا اشتباه
وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزم
لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان
هو الصيغة قوله تعالى تعاذ الزمان عند انشاد التأييد والصيغة اقول
رد على البصائر بان صيغة المضارع تدل على الحال والاستقبال على
الاصح وليس هناك اختلاف صيغة فالاولى ان يقال ما يصلح
لان يشجر به وذلك اما ان يصلح لار يشجر عنه او الاول الاسم والثاني
الكلمة فان قلت يازم من ذلك ان تكون اسماء الافعال كلمات
وامت لا يعمل في ذلك لان هيئات اذا كان جمعني يعمل ينبغي ان تكون
كلمة مثله وامر الله انشاذ ياها اسماء فللامور اللفظية وبالجملة كل
ما لا يصح معناه حقيقة لان يشجر به وذلك فهو عند القوم اداة سواء كان
من انشادة فعلا كلافعال المماثلة واما كذا ونظائرها وكل ما يصلح

لان يخبر به وهذا يصلح لان يخبر عنه فهو عندهم كلمة وان كان عند
 النحاة من الاصماء فعلى هذا يكون امتياز الاداة عن اخويها ببقيد على مي
 وامتياز الكلمة منها ببقيد وجودي وعن الاسم ببقيد على مي وامتياز
 الاسم عنهما ببقيد ين وجوديين قوله مسموع أقول اي مترتبة في
 الجمع بان يجمع بعضها قبل وبعضها بعد قوله رمى العاقل وحروب أقول
 اراد بالالفاظ ما يتركب من الحروف كريد وقائم وبالحروف ما يعاينها
 كقولك بك فانه مركب من اداة وايم وكل واحد منهما حرف واحد
 ولو اكتفى بالالفاظ لكفاها وتناولها بالحروف ايضا قوله است هذه
المثابة أقول وذلك لان المادة والهيأة مسموعتان معاقوله أقول اي
 في حصة الاسم بالقياس الى معناه أقول جعل هذه القسمة مخصصة
 بالاسم لان انقسام اللفظ الى الجزئي والكلي اعماق وحسب اتصاف
 معناه بالجزئية والكلية ومعني الاسم من حيث هو معناه صالح
 للاتصاف به مادان معني زيد من حيث هو معناه معني مستقل يصلح
 لان يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه وكذا معني الانسان يصلح
 لان يحكم عليه بالكلية واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه
 ليس معني مستقلا بل الحال ان يحكم عليه بشئ اصلا وذلك لان معني
 من مثله هو ابتداء مخصص ملحوظين السير والبصرة مثلا على وجه
 يكون هو آلة الملاحظة او مראה لتعرف حاله ما فلا يكون بهذا الاعتبار
 ملحوظا قصدا فلا يصلح لان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما
 عليه وكذا الفعل التام كضرب مثلا لا يتمل على حدث كالضرب

وعلى النسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة لملاحظتهما على قياس معنى الحرف وهذا المجموع اعنى الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ نعم جزء اعنى الحدث وحده مأخوذ من مفهوم الفعل على انه معند الى شئ آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به اصلا والفعل انما امتاز عن الحرف باعتبار اشتغال معناه على ما هو معند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح ان يكون معندا او معندا اليه وان شئت انضاح هذه المعاني عندك فعبّر عن معنى من بلفظه ثم انظر هل تقدر ان تحكم عليه او به ولا اظنك ان تكون في حرية من ذلك وكذا عبّر عن معنى ضرب بلفظه ثم تأمل فيه فانك تجد انك جعلت الضرب معندا الى شئ ربما صرحت به او ارمات اليه واما مجموع الضرب والنسبة المعتبرة بينه وبين غيره فمما لا يصير محكوما عليه ولا محكوما به وكذا عبّر عن معنى الانعان بلفظه فانك تجد انما الحال ان يحكم عليه وبه صلوحا لاشبهته فيه قطعاً فظهر ان معنى الاسم من حيث هو معناه يصلح للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما معنى الكلمة والاداة من حيث هو معناه فلا يصلح لشيء من ذلك اصلاً لكن اذا عبّر عن معناها بالاسم كان يقال معنى من او معنى ضرب

صرح ان يحكم عليهما بالكلية والجزئية وبهذا الاعتبار لا يكونان
 معني الكلمة والاداة بل معني الاسم واتضح بذلك ان الاسم صالح
 لان يقسم الى الجزئي والكلبي المنقسم الى المتواطى والمشكل
 بخلاف الكلمة والاداة واما الانقسام الى المشترك والمنقول
 باقماه والى الحقيقة والمجاز فليس مما يختص بالاسم وحده
 فان الفعل قد يكون مشتركا كخلق بمعنى اوجد وافتري ومسعس
 بمعنى اقبل وادبر وقد يكون منقولا كصلى وقد يكون حقيقة كقتل
 اذا استعمل فى معناه وقد يكون مجارا كقتل بمعنى ضرب ضربا
 شديدا او كذا الحرف ايضا يكون مشتركا كمن بين الابداء
 والتبويض وقد يكون حقيقة كفى اذا استعمل بمعنى الظرفية
 وقد يكون مجارا كفى اذا استعمل بمعنى طلى والسرفى جريان
 هذه الانقسامات فى الالفاظ كلها ان الاشتراك والنقل والحقيقة
 والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الالفاظ
 متساوية الاقدام فى صحة الحكم عليها وبها واما الكلية والجزئية
 المعتبرتان فى التفهيم الاول فهما بالحقيقة من صفات معاني
 الالفاظ كما هيأتى وقد عرفت ان معني الاداة والكلمة لا يصلحان
 لان يوصفا بشئ فان قلت المشترك ونظائره وان كانت صفات
 للالفاظ حقيقة لكنها لا يتضمن صفات اخرى للمعاني فان اللفظ
 اذا كان مشتركا بين المعاني كانت تلك المعاني مشتركة قطعيا يلزم من
 جريان هذه الاقسام فى الكلمة والاداة تصانف معنيهما بهلك

الصفات الضمنية وقد تبين بطلان ذلك * قلت التفهم محتمل
 اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بها على موصوفاتها واما
 الصفات الضمنية فربما لا يلتفت اليها حال التقميم فاذا ارد
 الالتفات اليها والحكم بها على معنى الكلمة والاداة عبر عنهما
 لا بافظهما بل بلفظ آخر كما اشرنا اليه فلا محذور قوله من غير
 نظاره أقول يعني ان الاعتبار في الاشتراك ان لا يلاحظ احد الوصفين
 الوضع الاخر سواء كانا في زمان واحد او لا وسواء كان بينهما
 مناسبة او لا قوله الي ذات القول ثم الرابع أقول قيل الى الفرس
 خاصة واعلم ان الجزئي يقابل الكلبي فلا يجمع شيئا من اقسامه
 وان المتواطى والمشارك متقابلان فلا يجتمعان في شيء واما المشترك
 فقد يكون جزئيا بحسب كلا معنييه كزيد اذا سمى به شخصان
 وقد يكون كلياً بحسبهما كالعين وقد يكون كلياً بحسب احد معنييه
 وجزئياً بحسب الاخر كلفظ الانسان اذا جعل علماً لشخص
 ايضاً واذا اعتبر معناه الكلبي فاما ان يكون متواطياً او مشتركاً وقس
 على ذلك حال المنقول فانه يجوز جريان هذه الاقسام فيه فيجوز
 ان يكون المعنيان المنقول منه والمنقول اليه جزئيين او كليين او
 احدهما جزئياً والاخر كلياً نعم المنقول والمشارك يتقابلان فلا
 يجتمعان وكذلك الحال بين الحقيقة والمجاز قوله للمحركة في الحكم
أقول الاول ان يقال للمحركة حول الشيء قوله الي ترتب الاثر على
ماله صلوح العلمية أقول كترتب الاعمال على ضرب العقومونيا

وترتب الحرمة على الاسكار قوله اما الحقيقة اه أقول جعل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى مفعول ما خوزة من حق المتعدي بها أحد المعنيين وح يجب ان يجعل التاء للمخفل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة ونظائرها و بجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موصوف موزن غير مذكور كما في قولك مررت بفعل لم يذني فلان وجار ان يؤخذ من اللازم بمعنى التابتة فلا اشكال في التاء قوله فهي شيء مثبت في مقامه أقول هذا اشارة الى المعنى الاول وقوله معلوم الدلالة اشارة الى المعنى الثاني قوله فقد جار مكانه أقول فعلى هذا يكون المجاز مصدر واميميا استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل الى اللفظ المذكور وقد يوجه بان المتكلم جا ز في هذا اللفظ من معناه الاصل الى معنى آخر وهو محل الجواز قوله ومن الناس اه أقول فيه تحقيق لهم بناء على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفصيح والفصاحة صفة للنطق فهما مختلفان في المعنى وان صدقا على ذات واحدة مع صدق الناطق على ذات اخرى بدون الفصيح وكذا السيف موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع ان السيف اعم منه فيبطل ظن الترادف في هذين المثالين و ابعد منهما توهم الترادف فيما بين شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واما ظن الترادف بين الموصوف والصفة المنسوبة له كالانسان والكاتب بالامكان فهو ان كان باطلا ايضا الا انه ليس بل الكاتب البعد بالكلية فكان

منشأ الظن في التساويين توهم انعكاس الموجبة الكلية كنهفسها فلما
وجدوا أن كل مترادفين متحدان في الذات تخيلوا أن كل متحدين
في الذات مترادفان وإذا بطل الظن في المتماويين كان بطلانه
في غيرهما ظاهر قوله لأنه إما أن يصح السكوت عليه أقول الاظهر أن
يفعل لأنه إما أن يفيد المخاطب فائدة تامة أي يصح السكوت عليه
فيجعل صحة السكوت تفسيراً للفائدة التامة حتى لا يتوهم أن
المراد بالفائدة الفائدة الجديدة التي يحصل للمخاطب من المركب
التام فيلزم أن لا يكون مثل قولنا السماء فوقنا وغيره من الاخبار
المعروفة للمخاطب مركباتاً ما إذا لا يحصل منه للمخاطب فائدة
جديدة؛ قوله ولا يكون مستتبعا أقول هذا أيضاً تفسير لصحة
السكوت إذ فيه نوع إيهام أيضاً كأنه قال المراد بصحة مكوث المتكلم
على المركب أن لا يكون ذلك تاركب مستتبعا للفظ آخر استبعاد
المحكوم عليه للمحكوم به أو بالعكس فلا يكون المخاطب ح منتظر للفظ
آخر كأنظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه أو انتظاره للمحكوم
عليه عند ذكر المحكوم به وقد أشار إلى أن المراد بالاستتباع أي
الاستبعاد والانتظار المنفيين ما ذكرناه بقوله كما إذا قيل زيد أروح
لا يتجه أن يقال يلزم أن لا يكون مثل ضرب زيد مركباتاً ما لأن
المخاطب ينتظر أن يبين المضروب ويقال عمراً والى غير ذلك من
القيود كالزمان والمكان قوله بمجرد النظر إلى مفهوم اللفظ أقول
يعني إذا جرد النظر إلى مفهوم المركب ويقطع النظر من خصوصية

المتكلم بل عن خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى محصل مفهومه
وما هيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب فلا يرد ان خبر الله
وكذا خبر الرسول صلى الله عليه وسلم لا يحتمل الكذب لانا اذا قطعنا
النظر عن خصوصية المتكلم ولا حفظنا محصل مفهوم ذلك الخبر
وجدناه اما ثبوت شيء لشئ او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق
والكذب عند العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا لكل اعظم من الجزء
وغیره من البدیهیات التي يجزم العقل بها عند تصور طرفيها مع
النسبة لا يحتمل عنده الكذب اصلا بل هو جازم بصدقه وجاؤه بامتناع
كذب به قطعانا اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك البدیهیات ونظرنا
الى محصل مفهوماتها وما هياتها وجدناه اما ثبوت شيء لشئ
او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه
فالحاصل ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظرا الى
ماهيته ومفهومه مع قطع النظر عما عداهما حتى عن خصوصية مفهوم
ذلك الخبر ولا اشكال في ان الاخبار باعتراف محتملة للصدق والكذب
وهي مناسوال مشهور وان تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب
يقتلزم الدوران الصدق مطابقة الخبر للمواقع والكذب عدم مطابقته
للمواقع والجواب ان ذلك اذا يرد على من فسر الصدق والكذب
بما ذكرتم واما اذا فسر الصدق بمطابقة النسبة اليفاعية او الانتزاعية
للمواقع والكذب بعدم مطابقتها للمواقع فلا يرد له اصلا قوله احتراز
عن الاخبار اه اقول اعترض عليه بان الكلام في تقسيم الانشاء فلا

تكون تلك الاخبار داخلية في مورد القسمة فكيف تخرج بتقصيل
الدلالة بالوضع * ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاحتمال من
تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على
سبيل المجاز فنكون داخلية في الانشاء لكن دلالتها على المعنى
الانشائي مجازية فلا تعد امرا لان الفاظها في الاصل اخبار
وان كان معانيها في هذا الاستعمال طلبا قوله لكن المص ادرج
الاستفهام تحت التنبيه أقول قبل عليه كيف يصح ادرجه في
التنبيه مع ان الاستفهام دال على الطلب دلالة وضعية والتنبيه ما
لا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية * واجيب بان الاستفهام
وان دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل
فلا يندرج في القسم الاول الذى هو الدال بالوضع على طلب الفعل
بل في التنبيه الذى هو ما لا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية
ولعائل ان يقول الفهم وان لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل
هو انفعال او كيف لكنه يعد في عرف اللغة من الافعال الصادر عن
القلب والتميز من الالفاظ معانيها المفهومة عنها بحسب اللغة
فيصدق على الاستفهام انه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا
يندرجه في التنبيه وايضا المط بالاستفهام من المخاطب هو تفهم
المخاطب للمتكلم لا الفهم الذى هو فعل المتكلم والتفهم فعل بلا
اشتباه فيلزم ما ذكرناه * فان قلت ان التفهم ليس فعلا من افعال
النجوارح والتميز من لفظ الفعل اذ اطلاق هو الافعال الصادر

فمن الجوارح قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون قولك علمنى وفهمنى
 وما اشبههما امرا وهو ناطق قوله لم يعتير المناهضة اللغوية اقول
 قل يقال الاستفهام تنبيه للمخاطب على ما في ضمير المتكلم من
 الاستعلام فالمناسبة اللغوية مرعية ويرد بان المقصود الاصلى من
 الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب لاتنبية على ما في ضمير
 المتكلم من الاستعلام فاذا لوحظ المقصود لم يكن تلك المناهضة مرعية
 والامر في ذلك سهل قوله والنهي تحت الامر بناء على ان الترك هو
 كف النفس اقول ذهب جماعة من المتكلمين الى ان المطلوب بالنهي
 ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستهتر ومن
 الازل فلا يكون مقدر للعبد ولا حاصلا بتحصيله بل المطلوب
 هو كف النفس عن الفعل وح يشارك النهي الامر في ان المطلوب بهما
 هو لفعل الا ان المط بالنهي فعل مخصوص وهو لكف عن فعل آخر
 وح يمكن اذراجه في الامر كما ذكره ويمكن اخراجه عنه بان تقييد
 الامر بانه طلب فعل غير كف كما فعله بعضهم وذهب جماعة اخرى
 منهم الى ان المط بالنهي على م الفعل وهو مقدر للعبد باعتبار
 استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمراره عنه وله ان
 لا يفعله فيستمر استمراره وح لا يكون النهي مندرجا تحت الامر
قوله ولو اردنا اه اقول جعل الشارح طلب الشيء اعم من طلب
 الفعل وطلب الترك لانه جعله متناولا لطلب الفهم وطلب
 غيره اهني طلب الفعل وطلب تركه وقد عرفت ان الاستفهام ايضا

يدل علي طلب الفعل وكيف لا والمط من الغير اما فعله فقط على
راي واما فعله مع عد مه علي راي آخر وليس المط بالاهتفهام
هو العمل فنعين ان يكون هو الفعل اذ لا مقل ورغيرهما اتفاقا
فلا ولي ان يقال الانشاء اذ دل على طلب الفعل دلالة وصحية
فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول
شيء فيه فهو الاستفهام واما ان يكون المقصود حصول شيء في
الخارج او عدم حصوله فيه فالاول مع الاستعلام امرالح والثاني
مع الاستعلاء نهيا واخا قيل فاستفهام بالحيشية لا يعترض
بنحو علمي وفهمي فان المقصود هنا حصول التعليم والتفهيم في
الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول اثره في الذهن وهذا
الفرق يحتاج الى تأمل صادق مع توفيق الهى والمؤفق هو الله تعالى
قوله المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ
أقول المعني اما مفعول كما هو الظاهر من هني يعني اذا قصد اي
المقصد واما مخفف معني بالتشديد اسم مفعول منه اى المقصود
وايما كان فهو لا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي بل
من حيث انها تقصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان
اللاية اللغائية العقلية او الطبيعية ليست بجمعة كمالها من حيث
الاشارة فلذلك قال من حيث وضع بازائها الالفاظ وقد يكتفى في
الاطلاق المعني على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لان يقصد
باللفظ هو وضع لها اللفظ ام لا فالمناسب لهذا المقام هو الاول

لان المعنى باعتبارها يتصف بالافراد والتركيب بالفعل وعلى
التانى بهلاهمية الافراد والتركيب قوله فان عبارة أقول يعنى
ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بهيطة لاجزائه ومن
المعنى المركب ما يكون له جزء بل المراد من المعنى المفرد ما يكون
لفظه مفرد او من المعنى المركب ما يكون لفظه مركبا فالافراد
والتراكيب صفتان للالفاظ اصاله ويوصف بهما المعانى تبعافيقا للمعنى
المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ
المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزءه من جزء لفظه
والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزءه من جزء لفظه سواء كان هناك للمعنى
واللفظ جزءا ولا يكون لشي منهما جزء او يكون لاحد هما جزء دون الآخر
قوله وكل مفهوم اه أقول ملخص الكلام ان ما حصل فى العقل فهو
بمجرد حصوله فيه ان امتنع للعقل فرض صدقه لم يكن كثيرين فهو
الجزئى كذلك زيد فانه اذا حصل عند العقل استحالة فيه فرض
صدقه على كثيرين والاى وان لم يمتنع بمجرد حصوله فيه فرض
صدقه فهو الكلى فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة
قوله اى لمن حيث انه متصور أقول لما كان ظاهر العبارة يدل
على ان المانع من الشراكة هو نفس تصوره فيه على ان المراد منع
ذلك المفهوم من حيث انه متصور قوله وقد وقع فى بعض النسخ اه
أقول منشأ هذا السهو ان القوم قد يصقون اللفظ بالكلى والجزئى
وان كان بالعرض فيقولون اللفظ اما ان يمتنع نفس تصور معناه

من وقوع الحركة فيه فهو الجزئي ولا يمنع فهو الكلي قولهم وانما قيل
 بنفس التصور اقول يريد انه لو قيل كل مفهوم اما ان يمنع من
 الحركة يفهم ان المقصود منعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس
 الامر اي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم ان
 يكون مفهوم واجب الوجود داخل في حد الجزئي فلما قيل
 بالتصور علم ان المراد منعه في العقل من الاشتراك اي يمنع
 العقل من ان يجعله مشتركا بين كثيرين ويمنع فيه ذلك فلا
 يمكن للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب الوجود في
 حد الجزئي واما التقييد بالنفس فلهذا يتوهم دخول مفهوم
 الواجب فيه اذا لاحظ العقل مع ملاحظة برهان التوحيد فان
 العقل لا يمكنه فرض اشتراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل
 بمجرد تصوره وحصوله في العقل بل به وملاحظة ذلك البرهان
 واما بمجرد تصوره وحصوله في العقل فيمكن للمعقل فرض اشتراكه
 قولهم والكميات الفرضية اقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس
 الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كاللا شيء فان
 كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض
 في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على
 شيء منهما انه لا شيء وكلاهما ممكن بالامكان العام فان كل مفهوم فانه
 يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن ما لم يمتنع صدق نقيضه
 في نفس الامر ما لم يفهم من المفهومات كالاتي وجود فان كل ما هو

في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق نقيضه على شيء اصلا لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول نقائصها لجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التعميم الى الكلي والجزئي حال المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم الواجب ونقائص المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انتمائها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فيه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان مقصودهم التوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار احوالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم قوله ومن ههنا يعلم انه اقول اي ومن اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات الاشياء واللاممكن واللاموجود كليات يعلم ان افراد الكلي التي يتحقق بها كليته لا يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر بل من افراد ما يمنع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يمتنع صدقه في نفس الامر على اكثر من واحد والكليات

الفرضية يمتنع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما هو أكثر منه فالاعتبار في افراد الكلية امكان فرض صدقه عليها اذ بهذا القدر يتحقق كايته وكون تلك الافراد محققة غير لازم لكليته نعم ما كان فردا للكلية في نفس الامر فلا بد ان يصدق عليه ذلك الكلية في نفس الامر او امكن صدقه عليه فيها وستهظهر لك فائدة هذه النكتة التي علمتها ههنا في مباحث تحقيق مفهومات القضايا المحصورة قوله فلولم يعتبر نفس التصور اقول متعلق بقوله لان من الكلمات ما يمتنع الشركة اذ قوله غالبا اقول اشارة الى ان بعض الكلمات ليس جزء الجزئيات كالخاصة والعرض العام واما الثلاثة الباقية فهي اجزاء لجزئياتها فان الجنس والفصل جزء ان لماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث انه شخص وان كان تمام ماهيته قوله وكلمة الشيء انما تكون بالنسبة الى الجزئي اقول لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكلية بالقياس الى الجزئي الاضافي فان كل واحد منهما متضائف للاخر اذ معنى الجزئي الاضافي هو المندرج تحت شيء وذلك الشيء يكون متما ولا لذلك الجزئي ولغيره فالكلمة والجزئية الاضافية فهومان متضايفان لا بعقل احدهما الا مع الاخر كالبوة والبنوة واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية تقابل العدم والملكية فان الجزئية منع فترض الاشتراك بالصدق على كثيرين والكلية هدم المنع فالاولى ان يذكر وجه التعمية في الكلية والجزئي الاضافي

ثم يقال وانما سمى الحقيقي ايضا جزئيا لانه اخص من الجزئي
الاضافي فاطلق اسم الاسم على الخاص وقيد بالحقيقي لا
منذ كره قوله وهي لا تقتنص بالجزئيات اقول وذلك لان
الجزئيات انما تدرك بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة او
الباطنة وليس الاحساس مما يودى بالنظر الى احساس آخر بان
يحس بمحسوسات متعلدة وترتب على وجه يودي الي الاحساس
بمحسوس آخر بل لابد لذلك المحسوس الاخر من احساس
ابتداء وذلك ظاهر لمن يراجع الى وجد انه وكذلك ليس ترتب
المحسوسات موديا الى ادراك كلي وذلك اظهر والجزئيات
مما لا يقع فيها نظر وفكر اصلا ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست
كاسبة ولا منسوبة فلا غرض للمنطقي متعلق بالجزئيات فلا يبحث
له عنها بل لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمية اصلا وذلك
لان المقص من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الانسانية الذي
يبقى ببقائها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل من ادراكها
كمال يبقى ببقاء النفس وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثرتها او
عدم انحصارها في عدد يتي قوة الانعنان بتفاصيلها فلا يبحث الا
عن الكليات فان قلت قد ذكره هنا الجزئي الحقيقي وميزه
الجزئي الاضافي والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئي الحقيقي
قلت اما ذكره هنا فتصوير المفهوم الجزئي الحقيقي ليمتص به مفهوم
الكلي وما بيان النسبة بين المعنيين فمن تمة التصوير اذ يعرفه

النسبة بين المعنيين ينكشفان زيادة انكشاف واما الجزئي الاضافي
 فان كان كلياً فاما بحث عنه لكونه كلياً وافكان جزئياً حقيقة فلا
 بحث عنه واما تصوير مفهومه الشامل لقسميه فليس بحثاً عنه لان
 البحث بيان احوال الشيء واحكامه لا بيان مفهومه وقوله وربما يقال
الذاتي على ما ليس بخارج عنها اقول اي عن الماهية فتناول الذاتي
 بهذا المعنى الماهية لانها ليست بخارجة عن نفسها ريتناول اجزائها
 المنقسمة الى الجنس والفصل واما الذي اتي بالمعنى الاول اي
 الذي اخل في الماهية فيختص بالاجزاء وفي قوله وربما اشارة
 الى ان اطلاق الذي اتي بالمعنى الاول اشهر قوله الابعوار
مشخصة اقول يعني ان افراد الانسان لا تشمل الا على
 الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للمنع عن قبول فرض الاشتراك
 وليس تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها
 اشخاصاً معينة ممتاز بعضها عن بعض فتكون الانسانية تمام ماهية كل
 فرد من تلك الافراد قوله وقولنا متفقين بالحقايق اه اقول هذا القول
 يخرج الجنس مطلقاً كما ذكره ويخرج العرض العام ايضاً مطلقاً
 ويخرج الفصول البعيدة كالشعاس والنامي وقابل الابعاد ويخرج
 هذه ايضاً خواص الاجناس كما لماشي فانه وان كان عرضاً اما بالقياس
 الى الانسان مثلاً لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان واما القيد الاخير
 اعني في جواب ما هو فانه يخرج الفصول مطلقاً قريبة كانت
 او بعيدة ويخرج الخواص ايضاً مطلقاً سواء كانت خواص الانواع

ازا لجناس بكان اسناد اخراج الفصول والحوص الى العيل الاخير اولى
 واما اخراج العرض العام فقد قيل اسما ده الى الاول اولى واما اسناد
 الي الثاني رعاية لادراجه مع الخاص في المشاركة اياه في العرضية في
 هلك الاخراج بغير واحد قوله لانها لا يقال في جواب ما هو اقول
 اما العرض العام فلا يقال في جواب ما هو لانه ليس تمام ماهية ما هو
 عرض عام له ولا في جواب اي شيء هو لانه ليس مميزا للماهية عرض عام
 له واما الفصل والخاصة فلا يقالان في جواب ما هو لانهما ليسا
 تمام ماهية لما كنا فصلا وخاصة لهما ويقالان في جواب اي شيء هو لانهما
 يميزانه والفصل يقال في جواب اي شيء هو في جوهره والخاصة
 في جواب اي شيء هو في عرصة واما النوع والجنس فيقالان في
 جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية لافراد متففة الحقيقة
 واما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين افراد مختلفة الحقيقة
 وسيرد عليك تفاصيل هذه المعاني في قوله بل لفظ الكلبي ايضا فان
 المقول على كثيرين يغني عنه اقول وذلك لان مفهوم الكلبي هو
 مفهوم المقول على كثيرين بعينه لان لفظ الكلبي يدل عليه اجمالا
 ولفظ المقول يدل عليه تفصيلا لا يقال مفهوم الكلبي هو الصانع لان
 يقال بالفرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان
 مقولا على كثيرين بالفعل فلا يغني عنه لان دلالة المقول بالفعل على
 الصانع لان يقال على كثيرين بالالتزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة
 في التعريفات بل نانا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريف

الكليات الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو ارد به المقول
بالفعل تُخرج عن تعريفات الكليات مفهومات كائنه ليست لها
افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا يكون مقولة
بالفعل بل بالصلاحية فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكلي
فيغني عنه قوله بالتخصيص بالنوع الخارجي ينافي ذلك أقول
فان قلت ما هو مال عن الحقيقة ولا حقيقة الا للموجودات
الخارجية فيلزم التخصيص بالنوع الخارجي قطعاً قلت
ما هو مال عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في
الخارج ام لا فكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي مع وجوب
انحصار الكلي في الخمسة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من
افرادها التي هي تمام ماهيتها كالعنقاء مثلاً لا يندرج في غير
النوع قطعاً فلما خرج عنه لم ينحصر الكلي في الاقسام الخمسة فلا
يجوز ان يقال المتعبر في الكلي ان يكون موجوداً في الخارج
ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكلي يتناول
الموجود والمعدوم والممكن والممتنع وصيافي تقسيم الكلي بحسب
الوجود في الخارج الى هذه الاقسام نعم المقصود الاصلي
معرفة احوال الموجودات اذ لا كمال يعتد به في معرفة احوال
المعدومات الا ان قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات موجودة
او معدومة ممكنة او ممتنعة والمقصود الاصلي من الفن ان يستعمل
في معرفة احوال الموجودات وقد يستعمل في معرفة المفهومات

الاعتبارية وبيان احوالها واحكامها فان هذه المعرفة بحتم
 اليها في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ولذا قيل لولا
 الاعتبار لبطالت الحكم بقوله وبين نوع آخر أقول هذا القدر
 امي كون الجزء تمام المشترك بين الماهيتين نوع آخر كما في كونه
 جنسا فانه اذا كان الجزء مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر فقط
 وكان تمام المشترك بينهما كان جنسا قريبا لها واذا كان الجزء
 مشتركا بين الماهية وبين نوعين آخرين او انواع الاخر وكان
 تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين او الانواع
 الاخر كان ايضا جنسا قريبا للماهية وان كان تمام المشترك
 بينهما وبين احد النوعين او الانواع الاخر كان جنسا بعيدا لها
 فالمعتبر في إطلاق الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية
 وبين نوع آخر هو تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك
 الماهية في ذلك الجنس او لا ومتطلع عن قريب على هذا المعنى
 فقوله او لا يكون معناه ان الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية
 وبين نوع ما من الانواع اصلا قوله اي جزء مشترك لا يكون
 جزء مشترك خارجا عنه أقول هذا تفسير لقوله الجزء المشترك
 الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما قوله وهذا الكلام
 وقع في البين أقول يعني قوله وربما يقال واما تفسير تمام المشترك
 بما ذكره او لا نعم لا بد منه قطعا قوله لانه مقول على واحد فيقال
 هذا زيد أقول كون الجزئي الحقيقي مقولا على واحد انما هو

بحسب الظاهر وما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولا
 ومحمولا على شيء أصلا بل يقال واحمل عليه المفهومات الكلية فهو
 مقول عليه لا مقول به وكيف لا وحمله على نفسه لا يتصور قطعاً إذ
 لا بد في الحمل الذي هو التسمية أن يكون بين امرين متغايرين و
 حمله على غيره استحالة باستماعها فلو كان هذا زيد فلا بد فيه من
 التمايز لأن هذا الإشارة إلى شخص معين ولا يراد بزيد ذلك الشخص
 والأفلا وحمل من حيث المعنى كما عرفت بل يراد به مفهوم معين
 بزيد أو صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي وإن فرض انحصار ذى شخص
 واحد فالمحمول اعني المقول على غيره لا يكون إلا كلياً قوله وبقولنا
مختلفين بالصفات أقول ويخرج به أيضاً فصول الأنواع وخواصها
 لكن القيل الأخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول والخواص
 مطلقاً فلذلك استدل آخرهما إليه وأما العرض العام فلا يخرج إلا
 بالقيل الأخير قوله القوم رتبوا الكليات أقول لا يخفى عليك أن
 القواعد الكلية لا تنضج عند المجتدي إلا بالأمثلة الجزئية فلذلك
 ترى كتب الفنون مشحونة بالأمثلة تسهيلاً على المتعلم المجتدي
 فاصحاب هذا الفن ذكروا في مباحثه أمثلة جزئية فأوردوا في
 مباحث الكليات أمثلة من الكليات المخصوصة وفي ترتيب الأنواع
 والجناس كليات مخصوصة مرتبة كما بينه قوله فبقول الجنس أما
قريب أو بعيد أقول قد عرفت أن الجنس يجب أن يكون تمام
 المشترك بين الماهية وبين غيرها فاما أن يكون تمام المشترك

بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه اولا فالاول لا بد ان يكون جوابا عن الماهية وعن جميع مشاركتها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهذا يسمى جهة ما قريبا والثاني اعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض ما يشاركها دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الاخر وهذا يسمى جنسا بعيدا والضابطة في معرفة مراتب البعدان يعتبر هل دالاجوية الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد فمابقي فهو مرتبة البعد واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من جنسه القريب الذي هو الجسم النامي ومن فصله الذي هو الحساس المتحرك بالارادة وان الجسم جنس للانسان بعيد بمرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي وان الجوهر جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب وللحيوان بمرتبتين وللجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم وكل ذلك ظ بالتأمل الصادق واعلم ايضا ان ترتب الاجناس مما لا يجب بل يجوز ان تتركب ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس كما سيأتي عن قريب هذه المعاني مفصلة قوله ولا اخص اقول اي ولا اخص مطلقا ولا من وجه والجار وجود تمام

المشترك الذي هو الكل بدون جزئه الذي هو اخص منه مطلقاً
 او من وجهه واذا لم يكن اخص من وجهه لم يكن اعم من وجهه ايضاً
 وذلك ان تقول ولا اخص اي مطلقاً وتجعل ولا اعم متناً ولا الا اعم
 مطلقاً ومن وجهه والحاصل ان الا اخص من وجهه له خصوص
 باعتبار عموم باعتبار ان شئت لاحظت خصوصيته وادرجته فيما
 لزم من الا اخص مطلقاً وهو جواز وجود الكل بدون الجزء وان
 شئت اعتبرته عمومه وجعلته مشاركا للاعم مطلقاً فيما لزمه من
 وجوده بدون تمام المشترك قوله لكان موجوداً في نوع آخره
 أقول قيل عليه تحقيق معني العموم لا يتوقف على ان لا يكون
 تمام المشترك موجوداً في النوع الاخر الذي هو بازائه لجواز ان
 يكون تمام المشترك موجوداً ايضاً في هذا النوع فيكون بعض تمام
 هذا المشترك اعم منه لصلقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع
 فيكون له فردان واما تمام المشترك فلا يصلح على نفسه اذ لا
 يكون الشيء فرداً لنفسه بل على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون
 اخص واجيب باننا نقرر الكلام هكذا اجزاء الماهية اما ان يكون تمام
 المشتركة بينهما وبين نوع ما من الانواع المبانيعة لها اولاً والاول هو
 الجنس والثاني اما ان لا يكون مشتركاً اصلاً بينهما وبين نوع ما مبائن
 لها فيكون فصلاً للماهية مميزاً لها عن جميع المبانيعات واما ان يكون
 مشتركاً بينهما وبين نوع ما مبائن لها وحيث لا يجوز ان يكون تمام المشترك
 بينهما لانه خلاف المقتضى بل لا بد ان يكون بعضاً من تمام المشترك

بينهما ما هما مشترك تمام مشترك هو بعضه وجزءه فهذا البعض اما ان لا يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع مبادئ له او يكون مشتركا فعلا ولا يكون مميزا لتتمام المشترك عن جميع الماهيات المباشرة له فيكون فصلا للجنس الماهية الذي هو تمام المشترك فيكون فصلا للماهية في الجملة والثاني اعني ما يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع ما مبادئ له لا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع المبادئ لتتمام المشترك والا لكان جنسا اذا خلا في القسم الاول لان ذلك النوع مبادئ للماهية ايضا فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشتركة بينهما ما هما مشترك تمام مشترك آخر ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك مبادئ له فلو وجد فيه لكان ~~مميزا~~ لا عليه لان الكلام في الاجزاء المحمولة فلا يكون مبادئ له فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول لكن اذا قيل ان بعض تمام المشترك الذي كلاً منافيه اما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مبادئ له او لا فالثاني يكون فصلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والا لكان اما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما عرفت واما ان يكون بعضا من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث اتجه ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذا الثالث بعينه هو الاول بان يكون بازاء الماهية نوعا من متباينان ومباينان للماهية يشار كما يكل منهما في تمام مشترك

بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك اى تمام المشترك المذكور
 فى النوع الاخر فيكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجودا
 فى كل من النوعين واعم من كل واحد من تماهى المشترك فلا
 يكون فصل جنس وهذا الاعتراض مما لا دفع له الا اذا ثبت
 انه لا يجوز ان يكون لماهية واحدة جنسان لا يكون احدهما
 جزءا للاخر ولم يثبت فلا بد من ترك هذا الدليل والتمسك
 بدليل آخر وهو ان يعاين جزء الماهية اذا لم يكن تمام ~~المشترك~~
 بينهما وبين نوع من الانواع المباينة لها فاما ان لا يكون مشتركا
 بينهما وبين نوع مباين لها كان مميزا لها عن جميع المباينات
 واما ان يكون مشتركا بينهما وبين غيرها ولكن لا يكون تمام المشترك
 بينهما فهذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهيتين جميع
 ما عداها اذ من جملة الماهيات ماهية بسيطة لاجزاء لها فيكون
 هذا الجزء مميزا للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها فى هذا
 الجزء فيكون فصلا للماهية * فان قلت فعلى هذا تنحصر اجزاء
 الماهية فى الفصل وحده لان جزء الماهية لا يجوز ان يكون جزءا
 لجميع ما عداها لما ذكرتم فيكون مميزا للماهية عما لا يشاركها فيه
 فيكون فصلا لها * قلت لا يكفى فى كون الجزء فصلا للماهية مجرد
 تمييزه لها فى الجملة بل لا بد ان لا يكون تمام المشترك بينهما و
 بين نوع آخر قوله او ينتهى الى بعض تمام مشترك معاولة اقول
 الظاهر فى العبارة ان يقال او ينتهى الى تمام مشترك معاويله بعض


تمام المشترك قوله وان لم يكن لها جنس أقول وذلك بان يتركب
مثلا من امرين متساويين ومساويين للماهية فيكون كل واحد
منهما فصلا لها فانحصارا جزاء الماهية في الجنس والفصل بان
يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا ويكون كلها اقصولا وسياتي ذكر هذه
الماهية قوله ان الكلام في الاجزاء المفردة أقول قد يناقش ح في انه
كيف يعد الجعم النامي من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا قوله
لان السؤال باي شئ هو انما يطلب ما يميز الشئ في الجملة أقول
اذا مثل عن الانه ان باي شئ هو كان المطلوب ما يميزه في الجملة
هو ما يميزه عن جميع ما عداه او عن بعضها وسواء تميزه
ذاتيا او عرضيا فصيح ان يجاب باي فصل او يدقربا كان او بعيدا
كالناطق والحساس والنامي وقابل الابعاد وان يجاب بالخاصة
ايضا واذا قيل اي شئ هو في جوهره لم يصح الجواب بالخاصة
وصح بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل اي جوهر هو في ذاته صح
الجواب بجميع تلك الفصول واما اذا قيل اي جعم هو في ذاته لم يصح
الجواب الا بمعد القابل للابعاد واذا قيل اي جسم نام هو في ذاته
لم يصح الجواب بالقابل والنامي ايضا واذا قيل اي حيوان هو في ذاته
تعيين الناطق في الجواب قوله كما هيئة الجنس العالي او الفصل
الاخير أقول انما مثل بهما لامتناع تركبهما من الجنس والفصل
مع والاهم لم يكن الجنس العالي عاليا ولا الفصل الاخير اخيرا فاذا
فرض تركبهما من اجزاء وجب ان تكون تلك الاجزاء متساوية قوله

وانما اعتبر القرب والبعد أقول اعترض عليه بان قواعد الفن
 عامة شاملة للمفهومات كلها سواء كانت محققة الوجود او لا فلا
 يكون تحقق الوجود مقتضيا لتخصيص البحث به فالصواب ان
 يقال الانقسام الى القرب والبعد لا يتصور في الفصول المميزة عن
 المشاركات الوجودية فان الماهية اذا تركبت من امور متساوية كان
 تمييز كل منها للماهية كتمييز الاخر لها فلا يمكن عد بعضها قريبا
 وبعضها بعيدا فلذلك خص اعتبار الانقسام الى القرب والبعد
 بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية ويرد عليه ان الانقسام
 اليهما متصور في تلك الفصول ايضا فانا اذا فرضنا ماهية مركبة من
 جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من امرين متساويين
 كان كل واحد من الامرين المتساويين فصلا مميزا، ذلك الجنس
 من جميع المشاركات الوجودية ومميز لتلك الماهية عن بعض
 المشاركات الوجودية فقد وجد احوال الفصول المميزة عن المشاركات
 الوجودية مختلفة في التمييز فمحتمل ان يقال الفصل المميز للماهية
 مما يشاركها في الوجودان ميزها عن جميعها فهو فصل قريب لها
 وان ميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها فالاولى الاقتصار على ما
 ذكره الشارح فان تحقق الوجود يقتضى زيادة الاعتماد به
 وربما يقتصر في بعض المباحث على ما ذكر وتحال معرفة ما هو على
 المقايضة به واما التعريفات فالاولى بها شمولها للكل قوله فانه من
 مطارح الاذكياء أقول يعني ان الاعتماد لالهي امتناع وجود

الماهية المركبة من امرين متساويين مما يلقيه الاذكياء فيما بينهم
 ويطرحون عليه افكارهم اى هو من المباحث الدقيقة التي يعنى
 بها الاذكياء ويتعرضون لتفويتها او دفعها او يعنى انه مما يطرح
 فيه الاذكياء ويوقع فى الغلط كانه مزلة تزل فيها اقدام اذهانهم
 والمقصود منه الاشارة الى ما فى الدليلين من الانظار واما فى
 الاول فبان يقال لانهم وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية
 الى بعض مطلقا واما يجب ذلك فى الاجزاء الخارجية المتميزة
 فى الوجود العينى واما فى الاجزاء المحمولة فلا لانها اجزاء
 ذهنية لا تمايز بينها فى الوجود الخارجى قطعاً وان يقال جاز
 احتياج كل ~~الاجزاء~~ الى الاخر من وجهين مختلفين فلا يلزم دور
 وجاز ايضا ان يحتاج احدهما الى الاخر من دون العكس فلا محذور
 اذ لا يلزم من التساوى فى الصديق التساوى فى الحقيقة فجاز
 ان يكونا متخالفين بالماهية فلا يلزم من الاحتياج من احد
 الطرفين دون الاخر ترجيح بلامرجح * واما فى الدليل الثانى
 فبان يقال اننا نختار ان احد الجزئين يصدق عليه الجوهر و
 ان الجوهر خارج عنه وقوله فلا يكون العارض بتمامه عارضا
 وانه مع قلنا استحالة ممنوعة فان العارض للشيء بمعنى الخارج
 عنه لا يجب ان يكون خارجا عنه بجميع اجزائه فان الانعاز
 اذا قيس الى الناطق لم يكن عينه ولا جزءه بل خارجا عنه وليس
 بتمامه خارجا عنه نعم العارض للشيء بمعنى القائم به لا يجوز ان

لا يكون بتمامه عارضا له وبين المعنيين بكون بعيد قوله كالفردية
 للثلاثة وقوله كالكتابة بالفعل للانسان وقوله كالعود للزنجي
 أقول هذه من المسامحات المشهورة في عباراتهم والامثلة المطابقة
 هي الفرد والكتب بالفعل والعود لان الكلام في الكلي الخارج
 عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها
 لكنهم تسامحوا فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتمادا على فهم
 المتعلم من سياق الكلام ما هو المقصود منه وقص على ما ذكرناه مائرا ما
 تسامحوا فيها من امثلة الكليات قوله فان ما يمنع انفكاكه من

الماهية في الجملة اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث انه
 موجودة او يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث انه لا هي أقول
 قيل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله يمنع كان المعني
 ان اللازم ما يمنع في الجملة انفكاكه عن الماهية وح يدخل في
 اللازم كل عرض مفارق اذ لا بد لثبوته للماهية من علة فاذا
 اعتبرت تلك العلة كان ذلك العرض ممتنع الا انفكاك عن الماهية
 في تلك الحالة وان كان متعلقا بالماهية على ما توهم لم يكن له معني
 اصلا الا ان يقال المراد به الماهية من غير تقييد شيء فيرد ان الماهية
 من غير تقييد شيء هي الماهية من حيث هي فكيف ينقسم الى
 الماهية الموجودة والى الماهية من حيث هي فالاولى ان يقال
 المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يمنع
 انفكاكه عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة

اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي اولافالاول
 لازم للماهية وهو الذي يلزمها مطلقا اي في الذهن والخارج
 معا والثاني لازم الوجود اي لازم الماهية الموجودة اي في الخارج
 محققا ومقدرا قوله ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء
 أقول انهم يقل المص ذلك لانه قسم الكل بالقياس الى ماهية افرادة
 الى ثلاثة أقسام احدها ان يكون الكل نفس تلك الماهية وثانيها ما يكون
 جزءا لها وثالثها ما يكون خارجا عنها فلما قسم جزء الماهية
 بالنسبة اليها الى جنس وفصل اراد ان يقسم الكل الى الخارج
 منها بالقياس اليها الى لازم وغير لازم فان ذلك هو مقتضى
 معنى كلامه قوله فهو الذي يكفى تصويره تصور ملزومه اقول لابد
 في الجزم من تصور النسبة بينهما قطعا فاما ان يقال المراد ان
 تصويره مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف في الجزم واما
 ان يقال تصورهما يقتضى تصور النسبة والجزم معاقوله كتماوي
 الزوايا اقول اذا وقع خط مستقيم على مثلث بحيث يحد ثلث من
 جنيبه زاويتان متساويتان فكل واحد منهما يسمى قائمة وهما
 قائمتان هكذا  فاذا وقع خط بحيث يحد ثلث هاتيك زاويتان
 مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى
 منفرجة هكذا  واما المثلث فهو الذي يحيط به ثلاثة خطوط
 معتقمة هكذا  وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا
 المثلث التي في المثلث متساوية لزاويتين قائمتين فتماوي الزوايا

للغائمتين لازم لما هيئة المثلث سواء وجدت في الذهن او في
 الخارج لكن جزم العقل باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور
 المثلث وتصور تماثلي الزوايا للغائمتين بل لابد هناك من برهان
 منهجي قوله وهنا نظر اقول حاصله ان التقسيم الي البين
 وغير البين على ما ذكره ليس بحاصر مع ان المتبادر من كلامهم
 ان لازم الماهية منحصر فيهما ومن زعم ان مقصودهم منع الجمع
 الا لانفصال الحقيقي لم يأت بما يعتدل به لقوات الانضباط ح
 قوله لجواز توقفه على شيء اخر اقول يعني ان لازم الماهية
 اذا لم يكن تصورهما كافيا في الجزم باللزوم بينهما وجب ان
 يتوقف الجزم به على امر مغاير لتصورهما ولا يجب ان يكون
 ذلك الا مرالموقوف عليه هو الوسيط بل يجوز ان يكون شيئا
 اخر كالحديث واخواته وتوضيحه ان الاحتياج الي الوسيط بالمعني
 المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفي تصور طرفيه في
 الجزم به يكون قضية اولية فكانه قال باللزوم الذي بين الماهية
 ولازمها اما بدليهما اوليا واما نظري كحبي فورد انه يجوز ان لا يكون
 نظريا ولا اوليا بل يكون بدليهما مغاير الاوليا كالحديث والتجربي
 والحديث فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب
 ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الي الوسيط بل يكفي
 بعدم كون تصور اللازم مع تصور الملزوم كافيا في الجزم باللزوم
 وح يظهر الا انحصار ويكون غير البين منقسما الي نظري يفتقر و

الى الوسط والى بلديهم يفتقر الى امر آخر موي تصور الطرفين والوسط
قوله وقد يقال البين على اللازم **اقول** هذا هو اللازم الذهني المعتبر
في الدلالة الاتزامية فان لزوم شيء لشيء اما ان يكون بحسب
الوجود الخارجي على معنى انه يمتنع وجود الشيء الثاني في الخارج
منفكا عن الشيء الاول كالحدوث للجسم ويسمى لزوما خارجيا واما
ان يكون بحسب الوجود الذهني على معنى انه يمتنع حصول الشيء
الثاني في الذهن منفكا عن حصول الشيء الاول فيه لحاصله انه
يتمتع ادراك الثاني بدون ادراك الاول ويسمى لزوما ذهنيا
واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هي على معنى انها
يتمتع ان يوجد باحد الوجودين منفكا عن ذلك اللازم بل اينما
وجدت كانت معه موصوفة به ويسمى هذا اللازم لازم الماهية فان
قلت لازم الماهية من حيث هي يجب ان يكون لازم اذهنيا لان
الماهية اذا وجدت في الذهن وكانت موصوفة به وجب ان يوجد ذلك
اللازم فيه ايضا فيكون لازم الماهية لازم اذهنيا قطعاً فيكون بينا بالمعنى
الاخص فلا يجوز ان تمامه الى اللازم البين بالمعنى الاعم وغير البين
قلت الواجب في لازم الماهية ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية في
الذهن كانت متصفة به ولا يلزم من ذلك ان يكون اللازم مدركا
مفعورا به فان ماهية المثلث اذا وجدت في الذهن كانت موصوفة
بكون زواياها المثلث معاوية لقائمتين ومع ذلك يمكن ان لا يكون
للهذه من شعور بمفهوم المماواة المذكورة فضلا عن الجزم بثبوتها

لما هيئة المثلث فليس كل ما كان حاصلًا للماهية المدركة في الذهن
يجب ان يكون مدركًا فان كون الماهية مدركة صفة حاصلة لها
هناك مع انه لا يجب الشعور به والا يلزم من ادراك امر
واحد ادراك امور غير متناهية بل يجوز ان يكون لازم الماهية
بحيث يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك
فصح الانقسام الى البين بالمعنى الاعم وغير البين ويجوز ان يكون
بحيث يلزم من تصور الملزوم اي الماهية تصوره فيكون بينا
بالمعنى الخاص وان لا يكون بهذه الحثية قوله والمعنى الاول اعم
اقول اعترض عليه بان المعتبر في الاول هو كون تصورهما كائين
في الجزم باللزوم والمعتبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافيافي
تصور اللازم وبهذا المقدار لم يتمين كون الاول اعم اذ ربما كان
تصور الملزوم كافيافي تصور اللازم ولا يكون التصوران معا كائين
في الجزم باللزوم فلا بد لغفي ذلك من دليل * نعم لو فهم البين
بالمعنى الثاني بما يكون تصور الملزوم كافيافي تصور اللازم مع
الجزم باللزوم كان المعنى الثاني اخص من الاول بلا شبهة لكن
لم يثبت هذا التفصيل في كلامهم قوله وقولنا فقط يخرج الجنس
والعرض انعام اقول وكذا يخرج فصول الاجناس كالحيات وما
فوقه لكن القيد الاخير يخرج الفصول مطلقا اعني فصول الانواع
والاجناس فلذلك اشد اخراج الفصول اليه قوله يخرج النوع
والفصل والخاصة اقول خروج النوع بهذا القيد مما لا شبهة

فيه وكذا خروج فصل النوع كالناطق واما فصول الاجناس اعني
الفصول البعيدة للانواع فيخرج بالقييد الاخير قوله وانما كانت هذه
 التعريفات رسوما اقول الماهيات اما حقيقية اي موجودة في الاعيان
 واما اعتبارية اي موجودة في الازمان اما الحقيقية بالتمييز بين
 ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال لالتباس الجنس بالعرض
 العام والفصل بالخاصة فيتمتع بالتمييز بين حدودها ورسوماتها
 المعماة بالحدود والرسوم الحقيقية واما الاعتباريات فلاشكال
 فيها لان كل ما هو داخل في مفهومها فهو ذاتي لها اما جنس ان
 كان مشتركا واما فصل ان لم يكن مشتركا وكل ما ليس داخل في مفهومها
 فهو عرضي لها فلا اشتباه بين حدودها ورسوماتها المعماة بالحدود
 والرسوم الكلمية قوله حصلت مفهوماتها اولاً ووضعت اسمائها
 بازائها اقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث الجنس
 من كتاب الشفاء قوله فتكون هي اقول اي هذه التعريفات التي
 هي تفاصيل لتلك المفومات التي وضعت الاسماء بازائها حدوا
 اهمية للكليات لارسوما اهمية لها نعم لو كانت تلك الاسماء
 موضوعة لمفومات آخر ملزومة مساوية لهذه المفومات المذكورة
 في هذه التعريفات لكانت رسوما اهمية لها ا قوله وفي تمثيل
 الكلمات اقول قد سبق انهم يتسامحون فيذكرون النطق مثلاً
 ويريدون به الناطق والمص ترك المساومة تنبيهها على تلك الفائدة
 قوله لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة اقول بل النطق

بصدق على افراده اعني نطق زيد ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطاة
فيكون كلياً بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلانعم
اذا اشتق منه الناطق او ركب مع ذو كان ذلك المشتق او المركب
كلياً بالقياس الى افراد الانعام لحمله عليها بالمواطاة وقس عليه
الفصحك والمشي ونظائرهما وبعضهم جعل الحمل ثلاثة اقسام
حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مودي
الاخيرين واحداً كان جعلهما قسماً واحداً في قوله فيكون اقسام
الكلي سبعة اذ اقول هذا في غاية الظهور لان المقسم يجب ان يكون
معتبراً في كل واحد من اقسامه فاللزم اذا قسم الى خاصة وعرض
عام فالقسمان هما اللزم الذي هو خاصة واللزم الذي هو عرض
عام والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الذي هو خاصة
والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام اللذان وقع
قسمين للارم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقع قسمين
للمفارق فاقسام الكلي الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن
اراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه اولاً الى الخاصة
والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللزم والمفارق
فيظهر ان انحصار الكلي في خمسة اقسام وقد يعتزل للمص بان
اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هي
واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليها بهذا الاعتبار
ايضاً فعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بما هي

واحدة وان مفهوم العرض العام فيها مالا يختص بها بل يعمها
وغيرها فقد رجع محصول الاقسام الاربعة الى معنيين مطلقيين
يوجد كل منهما في اللازم والمفارق وصار الكلي الخارج منحصرا
فيهما فان لوحظا هرا التقسيم كان الاقسام اربعة وان لوحظ
محصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالشارح نظر الى اللفظ
فحكم بعدم صحة التفريع والمص كانه نظر الى زيادة الاقسام في
المال فلذلك فرع على تقسيمه الانحصار في الخمسة قوله في مباحث
الكلي والجزئي أقول ذكر الجزئي ههنا على سبيل التبعية اذ قد
سبق ان ليس لصاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات فلا
يبحث له عن احوال الجزئي لكنه تصور مفهوميه اعني الحقيقي الذي
مضي والاضافي الذي هيئ كره وبين النسبة بين مفهوميه تقريبا
للتصوير وربما يبين النسبة بين الاضافي والكلي ايضا توضيحا
لتصوره قوله اما ان يكون محتنع الوجود في الخارج الخ أقول
هذا الامكان هو الامكان العام مقيد بجانب الوجود فيقابل المحتنع
كما ذكره ويتفولل الواجب كما هيئ كره اعني قوله والاول كالباري
تعالى فلا يتجه ان يقال ان اراد الامكان العام كان متناولا
للمحتنع لا مقابلا له وان اراد الامكان الخاص فلا يندرج تحته
الواجب والحاصل ان الكلي اما معدوم في الخارج وهو مسمان
محتنع الوجود فيه وممكن الوجود فيه واما موجود في الخارج
فغير متعلد الافراد وهو ايضا مسمان واما موجود متعلد الافراد

فيه كشرىك البارى وما هو معدوم ممكن كالعنفاء قوله وهذا مشترك
أقول يريد به ان البحث عن وجود الكلي الطبيعي ايضا خارج عن
الفن بل هو من مسائل الحكمة الالهية قوله فلا وجه أقول قيل الوجه
ان بيان وجود الكلي الطبيعي يكفيه ادنى اشارة مع ان معرفة وجوده
نافعة في الامثلة الموضحة لقواعد الفن بخلاف الباقين اذ هناك
تطويل انكلام ولا نفع فلذلك استحسن ايراد الاول وترك الآخرين
قوله فان لم يصد قائل شىء اصلا فها متباينان أقول اعترض عليه
بان اللاشئ واللاممكن بالامكان العام لا يصد فان على شىء اصلا
لا فى الخارج ولا فى الذهن فان جعلام متباينين وجب ان يكون بين
فقيضيهما تباين جزئى على ما هيأنى وهو باطل لان الطبيعى والممكن
العام متساويان وان لم يجعلام من المتباينين فقد دخل فى تعريفهما
ما ليس منهما ما وجب عنه بتخصيص الدعوى بالكليات الصادقة
فى نفس الامر على شىء او اشياء او التي يكمن صدقها كذلك
فيخرج الكليات الفرضية التي يمتنع صدقها فى نفس الامر على شىء
من الاشياء خارجا اذ هنا فكانه قيل الكلما ان اللذان يصدق
كل منهما على شىء بحسب نفس الامر ينحصران فى الاقسام
الاربعة وتعميم القواعد انما يجب بحسب الطاقة البشرية وبحسب
الاغراض المطلوبة من الفن ولا فرض لهم فى الكليات الفرضية
بل فى الكليات الموجودة اصاله والصادقة فى نفس الامر على شىء
تمها ولا يمكن ايضا ادراجها فى هذه الاقسام مع رعاية تلك

الاحكام قوله فان صدقانهما متساويان أقول المعتبر فيه ما صدق
 كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق
 معاني زمان واحد فان النائم والمستيقظ متساويان مع امتناع
 اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما هو بين
 النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة فالنائم في حال نومه يصدق
 عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ في
 حال النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال اليقظة انه نائم في
 الجملة وان لم يصدق عليه انه نائم في حال اليقظة فالتساويان
 يصدق كل منهما على جميع افراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه و
 قس على ذلك الصدق باعتبار العموم مطلقا ومن وجه قوله وانما
 اعتبر النسب بين الكليين أقول يعني ان الكليين يتحقق فيهما
 النسب الرابع على معنى انه يوجد كليان مخصوصان بينهما ثابان
 وكليان آخران بينهما متساو وعلى هذا فقد تحقق في الكليين مطلقا
 الاقسام الاربعة واما الكلي والجزئي فلا يوجد فيهما الاقسام فقط وفي
 الجزئين الاقسام واحد فلو قال المفهوم متساويان الى اخر التعميم
 لربما تورهم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل واحد من
 الاقسام الثلاثة فلما قال الكليان علم ان ليس حال القسمين الاخرين
 كذلك والالكان التخصيص لغوا فان قلت قد علم مما ذكر عدم
 جريان النسب الرابع فيهما لكن لم يعلم ماذا فيهما من تلك النسب
 قلت يعلم ذلك بالغاية بادني التفات على ان المقصود الاصلي معرفة

احوال نسب الكليات بعضها مع بعض قوله فانهما لا يكونان الا
متباينين اقول فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان
متصا دقان فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا
الضاحك زيد امثلا بهذا الكاتب عمرو امثلا فهناك جزئيان متباينان
وان كان المشار اليه بهما زيد امثلا فليس هناك الا جزئى حقيقى واحد
هو ذات زيد لكنه اعتبر معه تارة اتصافه بالضحك واخرى اتصافه
بالكتابة وذلك لم يتعد الجزئى الحقيقى تعددا حقيقيا ولم يتغير
تغاييرا حقيقيا بل هناك تعدد وتغاير بحسب الاعتبار والكلام
فى الجزئيين المتغايرين تغاير حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة لا
فى جزئى واحد له اعتبارات متعددة ولو عد جزئى ~~بالحسب~~
الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئى
الحقيقى كليا فاذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب وهذا الضاحك
وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات
متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداه من الجزئيات المتكثرة
فلا يكون ما نعا من فوض اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعاً
وامثال هذه الامثلة تخيلات يتعظم بها عقل العامة ويفتضح
بها لى الخاصة نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن هيات اعمالنا
قوله والا لكان بعض الانعام ليس بلاناطق الح اقول اورد
عليه ان صدق بعض الانعام ان ليس بلاناطق لا يحتلزم صدق
بعض الانعام اناطق كما مى اتى من ان العالمة المعدولة المحمول

أعم من الموجبة المحصلة المحمول الاتري ان صدق قولك ليس زيد بلا كاتب لا يستلزم صدق قولك زيد كاتب لجوار ان يكون زيد معد وما فلا يكون كاتباً ولا لا كاتباً والسرفى ذلك ان الايجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبوت مفهوم وجودى ادعى لشيء يستلزم وجود ذلك الشيء بخلاف السلب فان قلت اذا كان الموضوع موجوداً فالسالبة المعدولة والموجبة المحصلة متلازمان كما هيأتى والاحمال فيما نحن فيه كذلك لان الانسان صادق على موجودات محققة كالفرس وغيره * قلت ذلك لا يحد بك دفعاً اذ ليس الكلام فى خصوص هذا المثال بل فى نقيضى المساويين مطافاً فاذ لم يصدق نقيضاهما على شيء اصلا فهناك لا يتم البرهان قطعاً كنقيضى الشيء والممكن العام فان الشيء والممكن لا واجب صدقهما على كل مفهوم بحسب نفس الامر امتنع صدق اللا شيء واللاممكن بحسب العلم بمفهوم من المفهومات * فاذا قلت لو لم يصدق كل لاشيء لاممكن يصدق نقيضه بعض اللا شيء ليس بلا ممكن فيكون بعض اللا شيء ممكناً اتجه المنع المذكور * فان قلت مفهوم الممكن نقيض لمفهوم اللاممكن فاذا لم يصدق احد هما على شيء وجب ان يصدق عليه الاخر والا لارتفع النقيضان معا وهو منج بديهية فان اورد عليه المنع كان مكابرة غير مسموعة * قلت هذا ان المفهومان متناقضان اذا اعتبرنا فى انفسهما هكذا منفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء واما اذا اعتبر صدقهما على شيء حصل هناك

فحينئذ ان موجبتان احدهما موجبة معدولة والاخرى موجبة
محصلة كقولك زيد ممكن وزيد لا ممكن ولا تناقض بينهما لان
نقيض صدق الممكن على شئ ملب صدقه عليه لا صدق ملبه عليه
ولا شك ان المتساويين اعتبر وصدقهما على شئ اذ مرجع التساوي الى
موجبتين للحيثيين واطراف القضايا اعتبر الصدق بهما على ذات
الموضوع فاذا قلت كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فقد اعتبرت
صدقهما على افرادهما وكذلك اذا قلت كل لا انسان لا ناطق
فقد اعتبرت صدق اللا ناطق على ذات اللا انسان فاذا اخذت
نقيضه بهذا الاعتبار كان هو ملب صدق اللا ناطق عليه وهو
معني قولنا بعض اللا انسان ليس بالناطق لا صدق بالناطق عليه
لان الناطق نقيض اللا ناطق في حالة الافراد من غير اعتبار
الصدق على شئ لا في حالة اعتبار صدقه عليه فقد اشتبه عليك
نقيضه باعتبار الصدق بنقيضه لا باعتبار وفروضة احد هما مكان
الاخر فالمنع متجه بلا مكاورة والمخلص ان يقال انا اخذ نقيضي
المتساويين باعتبار الصدق على شئ فيكون نقيضا هما ملبين ممكن
كل ما ليس با نسان هو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو
ليس بانسان فتحصل قضيتان موجبتان هالبنما الطرفين والموجبة
السالبة الطرفين لا تقتضي وجود الموضوع بخلاف الموجبة المعدولة
الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا ايضا ان نخص البحث بما
اذا لم يكن المتساويان هالمين لجميع الاشياء ذ هنا وعارجا

فان نقيضيهما ح يصدقان على موجود اما خارجي او ذهني فيتم
البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تخصيص القواعد لانا نقول تعميمها
انما هو بحسب المقاصد وليس لنا زيادة غرض في معرفة احوال نقائض
الامور العامة اذ ليس في العلوم الحكمية قضية موضوعها ارضي محمولها
نقيض الامور الشاملة وهذا الفن آلت لتلك العلوم فلا باس
باخراجها عن قواعد بل اعتبارها بوجوب اختلالا في حصر
الذميمة كما امر في تساوي نقيضي المتما ويين كما ذكرنا آفا وفي
كون نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم الى غير ذلك واصلاح
هذا الاختلال يوجب تكلفات بعيدة قوله اما الاول فلانه لو لم
يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم اقول
يرد عليه الاعتراض المورود على نقيضي المتما ويين كما اشرنا اليه
فاذا قلت لو لم يصدق كل الاشياء لا انسان يصدق بعض الاشياء
ليس بلا انسان فيلزم صدق بعض الاشياء انسان اتجه ان يقال
المعالية المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول فلا
يستلزمه كما مروان تمسكت بان الانعام نقيض الانسان فاذنا
لم يصدق احد ما على شيء صدق عليه الاخر والا لارتفع النقيضان
ورد بما عرفت من ان نقيض مفهوم في نفسه يغاير نقيضه باعتبار
صدق والمخلص ما مر فتأمل قوله فيصدق الاخص على كل الاعم
بعكس النقيض اقول يعني على طريقة القدماء وهي ان يجعل
نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فان الموجبة

الكلية ثم عكس كنفسيها على هذه الطريقة والاشكال المذكورة متوجه عليه
ايضا فان قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام موجبة كلية ولا يصدق
عكسها موجبة لأكلية ولا جزئية لعدم الموضوع ودفعه بما مر فان
قلبت عكس النقيض على هذه الطريقة مما لم يفل به المص كما
هيأتي فكيف يستدل به على اثبات ما ادعاه وايضا الاستدلال به
بيان عالم يتبين بعد اجيب بان الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك
الطريقة ولم يكتف ايضا بعكس النقيض في الاستدلال بل استدلال
بما صح التمسك به عند المص ايضا واما قولك هذا بيان عالم يتبين
بعد فجوابه ان العكس المذكور قريب من الطبع كقوله ادنى تنجيه
قوله نهامح اقول اجيب بان المدعي كون نقيض الاعم مطلقا
اخص مطلقا من نقيض الاخص وما جعله جزءا من الدليل هو
تفسير للمدعي لا عينه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على
ثبوت المحدود وما بعد استدلال على الحد ولا يحفى عليك ان
المقصود الاصل تفصيل للمدعي الى جزئين ليثبت على كل واحد
منهما على حدة فالاولى ان يجعل تفسيره ويقال اي يصدق نقيض
الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس ففي
الكلام نهامح يجعل التفسير منزلة جزءا من دليل صورة قوله نهامح
التبائن اه اقول حاصله انه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكلية لم يلزم
من ثبوت التباين بين نقيض الامرين بينهما عموم من وجه ثبوت
المدعي وهو ان ليس بين ذيفك النقيضين عموم اصلا لا مطلقا ولا من

وجه لا حتمال ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تباينا جزئيا
 وانه بجماع' العموم من وجه لانه احد فرديه قوله فيندفع الاشكال اه
 اقول لان المدعى انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد
 لا ينال انتفاء اللزوم لجواز ان لا يثبت العموم في محل آخر فلا يكون
 العموم لازما للنقيضين الماكورين مطلقا قوله او نقول اقول
 يعني ان دعوى نفي العموم بين نقيضيهما دعوى موجبة كلية فاذا
 اورد هناك السلب كان رفعه لا يجاب الكلي فيكون سالبة جزئية
 وصل بها لا ينال صدق الموجبة الجزئية قوله وهو يصل ذلك اقول
 قيل ان المصحين ان نقيضي الامر بن الذين بينهما عموم من وجه
 قد يتباينان في بعض الصور تباينا كلياً وظاهراً بينهما قد يكون عموم
 من وجه كاللاحيوان واللابيض فاذا ضم ذلك الى ما ذكره في نقيضي
 المتباينين من صدق عين كل واحد منهما مع نقيض الآخر فانه
 بما زفيهما ايضا فظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئي مجردا عن
 خصوصية كل من فرديه او نقول نفى المص اولا ان تكون النسبة بينهما
 العموم لان الوهم يتبادر الى ان النسبة بين النقيضين هي العموم من
 وجه ايضا فالغ في نفيه حيث هم اليه نفى العموم مطلقا ولم يتعرض
 للنسبة بينهما هناك لانها تعلم ما ذكره من نقيضي المتباينين
 بعينه لان نقيضيهما ان لم يتصادقا اصلا على شئ كمنقيض الاعم
 وعين الاخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم
 من وجه ضرورة صدق كل واحد من العينين مع نقيض الآخر وايضا

كان كان التباين الجزئي لارما فلا يلزم ان المص اهل النسبة بينهما وهو
 يصدق بيانها قوله فاعلم ان النسبة بينهما المباينة الجزئية أقول
 لا يقال يلزم من ذلك ان لا تنحصر النسبة بين الكليات في الاربع لانا
 نقول المباينة الجزئية منحصرة في المباينة الكلية والعموم من وجه فاذا
 قيل النسبة هناك المباينة الجزئية كان حاصلها ان النسبة في بعض الصور
 مباينة كلية وفي بعض اخرى عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما
 نسبة خارجة عن الاربع قوله فلان قيد فقط الحق أقول اجيب عنه
 بان معنى كلام المص ان احد المتباينين يصدق مع نقيض الاخر فقط اي
 لا يصدق مع عين الاخر فصدق احد المتباينين مع نقيض الاخر يظهر
 صدق احد النقيضين بدون نقيض الاخر وعدم صدق الثاني المتباينين
 مع عين الاخر يظهر صدق نقيضه مع عين الاخر في مجموع كلام المص
 ظهر صدق كل من نقيضي المتباينين بدون الاخر فقيده فقط لابل منه
 وليس معناه ان المباين الاخر لا يصدق مع نقيض الاول والا لكان فاصدا
 لاحالها عن الفائدة فقط ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دقيقا
 صحيحا للمطلوب اذ حاصله ان قيد فقط منضمما الى ما تقدم يفيد
 معني صدق كل من المتباينين مع نقيض الاخر الا ان ترك لفظة كل مع
 كونه مفيد للمعني المقص مادة ظاهرة والعدل الى هذا القيد المحجوج
 الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف ظاهر لكن
 الخلل ح متعلق بالعبارة دون المعنى قوله وانك تعلم ان الد موي
 تثبت بمجرد المقدمة! لقائله أقول اجيب عن ذلك بان معني

قولهم نقض المتباينين متباينان تبايناً جزئياً ان النسبة بين هذين
 النقيضتين هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل واحد من
 فرديه اعني التباين الكلبي والعموم من وجه اذ لو كان التباين الجزئي
 بينهما في جميع الصور في ضمن احد الخصوصيتين كالتباين الكلبي
 مثلاً لكافى النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة
 بين الفرس والاشجار او بين الحيوان والابيض هو التباين الجزئي مع
 ثبوته هناك قطعاً بل يقال ان النسبة بين الاولين هي التباين الكلبي
 وبين الآخرين هي العموم من وجه ويعلم من ذلك ثبوت التباين
 الجزئي في الموضعين ولا شك ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين
 ان نقضي المتباينين قد لا يتصادقان اصلاً وقد يتصادقان فلا يكون
 التباين الجزئي بينهما مقيداً بخصوص التباين الكلبي في جميع الصور
 ولا بخصوص العموم من وجه في جميع ابل يثبت في بعضها في ضمن
 المباينة الكلية وفي بعضها في ضمن العموم من وجه فالنسبة بين نقضي
 المتباينين هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل من فرديه وهو
 المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه قوله وبازائه الكلبي الحقيقي وقوله
 وبازائه الكلبي الاضافي أقول فان قلت المتبادر ما ذكره ان الكلبي
 ايضا له معنيان مختلفان احدهما حقيقي والاخر اضافي على قياس
 الجزئي وفيه بحث لان الامتياز بين معني الجزئي وكون احدهما
 حقيقياً والاخر اضافياً امر مكشوف على ما بينه واما الكلبي فليس يظهر
 له معنيان متمايزان كذا لك فان معناه المتقدم الذي هو ما هنا كلياً

حقيقة ما هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين ولا شك انه من جمعي
 لا يعقل عروضة للمشيء الا بالقياس الى كثيرين فان اراد بالكلية الاضافي
 هذا المعنى فليس الكل في اذن معنيين وان اراد به معنى آخر فلم يبينه
 قلت اراد به معنى آخر وقد بينه بقوله وهو الاعم من شيء ومعناه انه
 الذي يندرج تحته شيء آخر ولا نعني بالاندراج ما يكون بمجرد
 الفرض حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل يكون بحسب نفس
 الامر فالكلية الحقيقية ما يصلح لان يندرج تحته شيء آخر بحسب
 فرض العقل سواء امكن الاندراج في نفس الامر ولا بالكلية الاضافي ما
 اندرج تحته شيء اخر في نفس الامر فيكون اخص من الكلية الحقيقية
 قطعاً بدرجتين الاولى ان الكلية الحقيقية قد لا يمكن ان يندرج الشيء
 تحته كما في الكليات الفرضية ولا يتصور ذلك في الاضافي الثانية ان
 الكلية الحقيقية ربما امكن اندراج شيء تحته ولم يندرج بالفعل لاذها
 ولا خارجاً ولا بد في الاضافي من الاندراج بالفعل وانما اخص
 هذا المعنى بالاضافي لان الاضافة فيه اظهر من الاضافة في المعنى
 الاول ومعنى الكلية الحقيقية لكونه مقابل للجزئي الحقيقية على ان
 صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يناقش في كونها اضافة
 وان كان تعقلها موقفاً على تعقل الغير كما ان تعقل المنع من فرض
 الاشتراك بين كثيرين موقوف على تعقل الغير مع انه ليس اضافة
 لان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير وح يكون تسميته بالحقيقية
 ظاهراً وعلى هذا الجزئي الاضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره

وأولها الجزئي الإضافي ما أمكن اندرأجه تحت شيء كان الكلبي
 الإضافي ما أمكن اندرأج شيء تحته ويكون أيضاً اخص من الكلبي
 الحقيقي لكن بدرجة واحدة ولا يصح ان يقال الجزئي الإضافي
 ما أمكن فرض اندرأجه تحت شيء آخر حتي يازم ان الكلبي
 الإضافي ما أمكن فرض اندرأج شيء آخر تحته فيرجع الى المعنى
 الحقيقي كما مر وانما لم يصح بفهم الجزئي الإضافي بما ذكرنا لانه لا
 يقال للفرض انه جزئي اضافي للانسان مع امكان فرض اندرأج
 فتأمل حتي يتضح لك ان الحق ان الكلبي ايضاً له مفهومان
 احدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي مقابلة العلم
 والمملكة وليس توقف تعقله على تعقل الغير مهتلز ما لكونه
 اضافياً كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانيهما اضافي
 يتقابل الجزئي الإضافي تقابل التضاييف وان الحال بين الكليتين
 في النسبة عكس ما بين الجزئيين فان الكلبي الإضافي اخص من الحقيقي
 كما مر والجزئي الإضافي اعم من الحقيقي كما مبينه قوله وبي
تعريف الجزئي الإضافي نظراً لانه اي الجزئي الإضافي والكلبي الإضافي
 متضايقان لان معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلبي الإضافي
 العام أقول وذلك لما عرفت من ان معنى الجزئي الإضافي
 هو المندرج تحت غيرة وهذا هو معنى الخاص بعينه ومعنى الكلبي
 الإضافي المندرج تحته شيء آخر وهذا هو معنى العام بعينه
 فالخاص والجزئي الإضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلبي الإضافي

بمعنى واحد ولا شك ان العام والخاص متضايقان مشهوران
 كالأب والابن فان الخاص والعموم متضايقان حقيقيان كالابوة
 والبنوة والمتضايقان لا يعقلان الا معاً فلا يجوز ان يذكرا أحدهما
 في تعريف الآخر والا لكان تعقله قبل تعقله ضرورة ان تعقل المعرفة
 واجزائه مقدم على تعقل المعرفة فان قلت المذكر في تعريف
 الجزئي الاضافي هو الاعم لا العام الذي هو بمعنى الكلي الاضافي
 حتى يلزم ذكر أحد المتضايقين في تعريف الآخر قلت تعقل الاعم
 يتوقف على تعقل العام الذي هو المتضايق مع ان المقص من
 الاعم والخاص هما هو العام والخاص لا معنى التفصيل والزيادة
 في العموم والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي
 بالخاص الذي هو بمعنىه فيلزم تعريف الشيء بنفسه وبمضاهيه
 معاً وعلى الأول يلزم تعريفه بالخاص الذي يتوقف تعقله على تعقل
 الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على
 معرفة مضاهيه فالخلل في التعريف من وجهين أحدهما تعريف
 الشيء بنفسه او بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمضاهيه او بما
 يتوقف على معرفة مضاهيه ولا شك ان الخلل الأول اقوى من الثاني
 فالأولى ان لا يقتصر على الثاني وحده وايضاً يلزم ان لا يكون
 تعريفه بالخاص من شيء كما ذكره الشارح محتملاً لاشتماله على
 الخلل الأول قطعاً هذا وقد قيل في جواب النظر ان المصريح ذكر
 المتضايقين معاً اعني الخاص والاعم في تعريف شيء واحد وهو الجزئي

الاضافي ولا محذور في ذلك وليس بشيء لان هذا القائل ان مسلم
 ابن معني الجزئي الاضافي هو الخاص ومعني الكلبي الاضافي هو العام كما
 ذكره انصاره فالمراد مع زيادة كما عرفت وان لم يعلم فالجواب
 هو ذاك لا ما ذكره ومنهم من قال لم يرد المص بما ذكره تعريف الجزئي
 الاضافي بل اراد ذكر حكم من احكامه يمكن ان يستنبط له منه تعريف
 وح ينفع الاشكالان معا لان المقام يدل على قصد التعريف ظاهرا
 قوله وهذا منقوض بواجب الوجود أقول اي لذاته المخصوصة
 المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كامل واجيب عن هذا النقص بان
 مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذي كماله مخرج به وليس من شأن
 الوجود المعين الذي هو واجب الوجود لذاته ان يحصل في الذهن
 حتي يتصف بالجزئية بل لا يعقل الا بوجوه كلية منصورة في شخص
 ورد بان معني الجزئي هو ما كان بحيث لو حصل في الذهن لم يمتنع وهذا
 معني قولهم كل مفهوم اما ان يمتنع اه اذ لم يرد وابه كونه مفهوما
 بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان
 حصوله فيه والجزئي الحقيقي بهذا المعني يصدق على الواجب
 تعالى كما لا يخفى وايض الممتنع الحصول في الذهن هو كنه ذاته
 لاذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئي بقوله فانه يمتنع ان
 يكون كلياً أقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئيين وبما ذكرت
 النسبة بين الكليين واما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل
 واحد من الكليين فالمباينة واما النسبة بين الجزئي الاضافي

وبين كل واحد منهما فالعموم من وجه لصدق الجزئي الإضافي
على الجزئي الحقيقي بل ونهما وصل قهما بل ونه في المفومات
الشاملة وتصادق الكل على الكليات المتوسطة قوله لان نوعيته انما هي
بالنظر الى الحقيقة الواحدة أقول نوعيته هذا النوع ذهبية وإضافة بينه
وبين انراده فليس يعتبر فيها الاحقيقة وافراده ومنشأها اتحاد
حقيقته في تلك الافراد فلذلك يسمى بالحقيقي واما النوع الاخر اعني
الاضافي فلا بل في نوعيته من انراجه مع نوع آخر تحت جنس
فيكونه ضايفاله وبيان ذلك ان الجنس لما كان تمام الماهية المشتركة
بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليها في جواب ما هو
فلا شك ان كل واحدة من تينك الماهيتين المندرجتين تحت موصوفة
بان يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة
قائمة لهما بالقياس الى الجنس الذي اندرجتا فيه كما ان صفة
الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرج تحته من الماهيات
التي هي انواع له فالجنس والنوع المندرج تحته متضايفان كالأل
ولا بين قوله لانه جنس الكليات فلا تتم حدودها بل ون ذكره
أقول اشارة الى ما سبق من ان المندرج في تعريفات الكليات حدود
اسمية لها الارصوم كما تروهم واذا كانت حدودا كانت تامة كما هو الظاهر
فلا بل ح من ذكر الجنس اعنى الكلي ههنا رعية لطريقة القوم في
تعريف الكليات واذا اعتبر الكلي في مفهوم النوع الاضافي كان فيه
اضافتان احدهما بالقياس الى ما تحته من افراده لكونه كليا والاخرى

بالقياس الى الجنس الذي فوقه كما بيناه والنوع الحقيقي فيه اضافة
واحد الى ما تحته فقط كما عرفت قوله فان الجنس لا يقال عليها و
على غير ما في جواب ما هو أقول الجنس كالحيوان مثلا وان
كان مقولا ومحمولا على الفصل كالناطق وعلى الخاصة كالضاحك
وعلى العرض العام كالماشي لكن لا في جواب ما هو اذ ليس الحيوان
تماما المشترك ولا ذاتيا لهذه الثلاثة وكل واحد منها وان كان ماهية
كلية يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لا في جواب ما هو فخرج من
هذا النوع الاضافي بهذا القيد قوله وهو النوع المقيد بالشخص
أقول اي الشخص هو النوع الحقيقي المقيد بما يمنع من وقوع لشركة
فيه نفى زيد مثلا الماهية الانسانية وامر آخر به صار زيدا ما منع من
وقوع الشركة فيه وذلك الامر يسمى تشخصا وتعينا قوله يكون حمل
العالى عليه بواسطة حمل العاقل عليه فان الحيوان انما يصدق
على زيد او على التركي بواسطة حمل الانسان عليه ما أقول
وذلك لان الحيوان ما لم يصرا ذما لم يكن محمولا على زيد فان
الحيوان الذي ليس بانسان لا يحمل عليه اصلا قوله ناعتبار الاولية
في القول يخرج الصنف عن الحد أقول هذا القيد وان اخرج
الصنف عن الحد اخرج النوع منه ايضا بالقياس الى الاجناس
المبعية فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم النامي ولا للجسم
والجوهر مع انه انما يسمى نوعا لانواع لكونه نوعا لكل واحد من
الانواع التي فوقه وايضا النوع لما كان متضايفا للجنس فاذا اعتبر

في النوع القول الاول فلا بد من اعتبارها في الجنس ايض والالم يكن
مضايغاله فيلزم ان لا تكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي
هي بعيدة بالقياس اليها فالاولى ان يترك قيد الاولية ويخرج
الصنف بقيد آخر يقال النوع الاضا في كل مقول في جواب ماهو
يقال عليه وطلب غيره الجنس في جواب ماهو قوله والا لكان النوع
الحقيقي جنما اقول وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام ماهية
جميع افرادة فلو فرضنا ان فوقه كلها اخر هو ايضا تمام ماهية افرادة
لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الي كل فرد من افرادة والا لكان
الذي تحته المشتمل عليه مع زيادة مشتملا على امر زائد على
حقيقة افرادة فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنفا هذا خلف فتعين
ان تكون الفرقان تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنما وقد
فرضناه نوعا حقيقيا وانه مع وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام ماهية
كل فرد من افرادة فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لوجب ان
يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان فيلزم ان
يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية
المختصة به وذلك محال لان تمام ماهية شئ واحد لا يتصور فيه تعدد
لانه ان لم يكن احدهما جزء الاخرى لم يكن شئ منهما تمام
ماهية بل جزءا منهما وان كانت احدهما جزء الاخرى لم يكن
الجزء تمام الماهية وح ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان
الانسان المشتمل على الحيوان وزيادة صنفا لا شتماله على امر

كلبي رائد على ماهية افرادة وان كان الانسان وحده تمام الماهية
 المختصة لم يكن الحيوان الاتمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد
 فرضناه نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي لا يكون فوق نوع حقيقي
 ولا تحته واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجوز ان يكون
 تحته كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع
 الاضافي اما نوع حقيقي واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز
 ان يكون فوق شيء منهما المأمور ويجوز ايضا ان لا يكون النوع الحقيقي
 تحت النوع الاضافي اصلا كالعقل على ما سياتي فالنوع الحقيقي
 مقيما الى النوع الحقيقي لا يكون الا مفردا ومقيما الى
 النوع الاضافي اما مفردا واما ما فلوالا اضافي مقيما الى النوع
 الحقيقي اما مفردا ان لم يكن تحته نوع حقيقي ايضا كالانسان
 واما اعمال الحيوان واما الاضافي مقيما الى الاضافي فهو رتبة اربع
 وانما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن واقعا في الرتبة نظرا الى ان
 الافراد باعتبار عدم الترتيب ففيه ملاحظة الترتيب عدم ما كما ان
 في غيره ملاحظة الترتيب وجود اقوله ان قلنا ان الجوهر جنس
 له أقول هذا المثل انما يتم بشئين احدهما ان العقول العشرة متفقة
 بالحقيقة وثانيهما ان الجوهر جنس لها قوله كذلك الاجناس
 اضافة لتترتب متصاعدة أقول انما يلاحظه قد الى ان الترتيب في
 الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الانواع اضافة كما يكون نوع
 اضافي لانوع فوقه ولا تحته فيكون نوعا مفردا ليس واقعا في سلسلة

الترتيب كذلك يكون جنس لا جنس فوقه ولا تحته فيكون جنسا مفردا
خير واقع في مملكة الترتيب فمثل هذا ينبغي ان لا يعد من المراتب
وتجعل المراتب منحصرة في ثلاثة كما فعله بعضهم الا انهم تسامحوا
فعدوه من المراتب نظرا الى ما ذكرنا من ان اعتبار افراده يخرج الى
ملاحظة الترتيب هذا وانما قال في الانواع متنازلة وفي الاجناس
متصاعد لان ترتيب الانواع هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع
نوع ونوع ولا شك ان نوع النوع يكون تحته لان نوعية الشيء بالقياس
الى ما فوقه فالشيء انما يكون نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا
فيكون الترتيب على مبدل التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس
هو ان يثبت جنس وجنس وجنس وجنس جنس جنس ولا شك
ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية الشيء بالقياس الى ما تحته
فالشيء انما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا
فيكون الترتيب على مبدل التصاعد من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع
الحافل من مراتب الانواع يباين جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون
الانواع الحقيقية فيه تحصيل ان يكون جنسا وان الجنس العالي يباين
جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون
نوعا وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من
الجنس المتوسط والحافل عموم من وجه وعليك باستخراج الامثلة
قوله لا يقال اقول قد عرفت ان التمثيل الاول مبني على اتفاق
العقول في الحقيقة وكون الجواهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف

على اختلافها في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنسا لها فيستحيل
صحتها ماعا والجواب ان المقص من التمثيل هو التفهيم فان طابق
الواقع فذاك والالم يضر اذ يكفيه الغرض خصوصاً فيما لم يوجد له مثال
في الوجود ظاهر قوله لما نجه على ان للنوع معنيين أقول حاصله
ان المص اراد ان يبين ان النسبة بين المعنيين هي العموم من
وجه لكن لما كان القدر ماء توهموا ان الاضا في اعم مطلقا رد اولا
قولهم في ضرورة عوى اعم من قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي
العموم من وجه فهذه ثلثة اشياء احد ما بيان ان النسبة
بينها هي العموم من وجه وهذا هو المقص الاصلى وثانيها رد
قولهم صريحاً وذلك الاهتمام بهذا الرد وللمبالغة فيه حتى لا يتوهم
كون قولهم صحيحاً ولو اكتفى ببيان ان النسبة بينهما هي العموم من
وجه لكان يفهم من ذلك رد قولهم ولكن صعباً لا صريحاً وثالثها رد قولهم
في ضرورة عوى اعم من قولهم وذلك انهم زعموا ان الاضا في اعم
مطلقاً فرد هذا القول هو ان يقال ليس الاضا في اعم مطلقاً لوجود
الحقيقي بدونه كما في الحقائق البسيطة والمص رد ما هو اعم من
قولهم وهو ان النسبة بينهما العموم مطلقاً فقال ليس بينهما ما عموم
وخصوص مطلقاً واذا بطل ما هو اعم من قولهم بطل قولهم لان اعم
لازم للاخص وبطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما اختار في
رد قولهم هذه ان طريقة مبالغة في الرد كانه قال ليس شيء منهما اعم
من الاخر فضلاً عن ان يكون الاضا في اعم وقوله ورد ذلك اي سذهب

القدر ماء وقوله اعم صفة للدعوى اي تلك الدعوى التي هي اعم
 من مدعيهم وقوله وهي اي تلك الصورة بل الدعوى التي هي
 اعم وقوله ان ليس اي هذا المنفي لا المنفي لانه رد تلك الدعوى
 لا عينها قوله كما في الحقائق لبسطة أقول يعني الحائق البسطة
 التي هي تمام ماهية افرادها قوله كالعقل والنفس أقول هذا
 انما يصح اذا لم يكن الجوهر جنسا له ما حتى يتصور كونها بسيطين
 ومع ذلك فلا بد ان يكون كل منهما تمام ماهية افرادة حتى يكون
 نوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا وقد
 فوش في كلا المقامين بكون الجوهر جنسا لما تحته وكونها ممكنة لفي
 الافراد في الكيفية قوله والوحد في النقطة أقول هذا ايضا انما
 يصح اذا كان كل منهما تمام ماهية افرادها ولم يندرجا تحت جنس
 اولا وقد يناقش في الموضوعين ايضا قوله المقول في جواب ماهو هو
 الدال على الماهية المعلوم عنها بالمطابقة أقول يعني اذا سئل ماهية
 هما هي يجاب بلفظ دال عليها مطابقة ولا يجوز ان يجاب بما يدل
 عليها تضمنيا فلا يقال الهندي في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها
 التزاما فلا يقال الكاتب مثلا في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط
 في الجواب عن العوال بما هو ذر بما افتقل الذهن من الدال
 بالتضمن على الماهية الى الجزء الاخر من مفهوم ذلك الدال
 فيفوت المقص وكذا ربما انتقل الذهن من الدال بالتزام عليها
 الي لارم آخره فيفوت المقص ولا يعتمد في فهم المقص على الفريضة

للجواز خفائه اعلمي السامع وهذا المقدار كاف بان يكون باعثا علي
 الاصطلاح على ان لا تذكر الماهية في جواب ما هو الا بلفظ دال عليها
 مطابقة واما جزؤه المقول في جواب ما هو وذلك انما يتصور اذا كانت
 الماهية المسول عنها مركبة فيجوز ان يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان
 يدل عليه تضمنا ذلا محذورا فيه لان جميع الاجزاء مقصودة
 ولا يجوز ان يدل عليه التزام الجواز الانتقال من ذلك الدال علي
 الجزء بالالتزام الي لازم اخر له ولا يعتمد علي القرينة لما عرفت فظهر
 ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كلا وجزءا هذا في جواب ما هو واما
 التعريفات فقد قيل ان الالتزام محصور فيهما ايضا كما في جواب ما هو
 وذلك ايضا للاعتياد فيهما والاولى جوازها فيها مع ظهور القرينة المعينة
 للمقص قوله وانما سميت وقعا اقول تخصيص الواقع في الطريق
 بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بالجزء
 المدلول عليه تضمنا اصطلاح وانما سميت في التسمية مرعية فان الواقع
 انسب بالمدلول مطابقة والداخل انسب بالمدلول تضمنا وان كان
لكل منهما مناهضة مع كل من الجزئين قوله فبان انه مقسم اي محصل
 قسم له اقول قد يتوهم ان الناطق مثلا يقسم الحيوان الي قسمين ناطق
 وغير ناطق والتحقيق انه مقسم له بمعنى انه محصل قسم له لا محصل
 قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم
 النطق اليه كما ان الناطق قسم منه حاصل من انضمام النطق اليه فاذا
 قسم الحيوان الي هذين القسمين كان هناك امران متعصمان له كل

واحد منهما محصل قعم واحد له وكان من قال ان الناطق يقعم
 الحيوان الى قعمين نظر الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق وجودا
 وعدمه حصل له قسمان كما ان من عد المفرد من الانواع والاجناس
 في المراتب نظر الى مثل ذلك قوله والمتوسطات سواء كانت انواعا
 او اجناسا أقول لم يذكر النوع العالي لانه راجع في الجنس المتوسط
 والجنس السافل لانه راجع في الفروع المتوسط قوله نكل فصل يقوم اه
أقول اراد بالعالي ههنا الفوقاني وبالسافل التحتاني لاما مر من ان
 العالي ما هو فوق الجميع والسافل ما هو تحت الجميع قوله لانه
 قد ثبت اه أقول وذلك لان العالي لما كان مقوما للسافل كان جميع
 مقوماته فصولا كانت او اجناسا مقومات للسافل قطعا قوله فلو كان
 جميع مقومات السافل أقول اي جميع الفصول المقومة له لان
 الكلام فيها فان قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل
 والعالي مجازا ان يكون في السافل صوي الفصول المقومة المشتركة
 بينهما وبين العالي فرضا امر آخر به يجتزأ عن العالي قلت ليس
 في السافل وراء ماهية العالي الا الفصول المقومة للسافل فاذا
 فرضت مشتركة اتحد السافل والعالي ماهية مثلا ليس في الانحان
 وراء الجوهر الافصول مقومة للانحان ومقومة للجوهر هي قابل
 الابعاد والنامي والحساس المتحرك بالارادة والناطق وكذا ليس
 في الانحان وراء الجسم الافصول مقومة له ومقومة للجسم هي الثلاثة
 الاخيرة وكذا ليس في الانحان وراء الجسم النامي الانفصال

مقومان له وهما الاخيران وليس فيه ايضا راء الحيوان الانفصل
واحد هو الناطق فانه اذا تر تبت الاجناس كان الذي تحت الجنس
الاعلى مركبا منه ومن فصل وهكذا فلا يميز العاقل عن الذي فوقه
الاجناس فصل مقوم له فاذا برض كونه مشتركا لم يبق بينهما فرق اصلا
• قوله بالقول الشارح هو المعروف وهو ما يستلزم اقول اي ما يكون
تصوره بطريق النظر موصلا الي تصور الشيء او امتيازه وهذا القيد
يفهم اعتباره مما تقدم من ان الموصل بالنظر الي التصور يسمى
قولا شارحا وكيف لا يكون معتبرا والمقصود من القيد بيان طرق
اكتساب التصورات والتصدقات ومع هذا القيد لا ينقض بان
تصور المعروف يستلزم ايضا تصور معرفه فينتقض حد المعروف به ولا
بان تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها البينة المعتمدة في دلالة
الالتزام اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق النظر و
الاكتساب قوله وليس المراد بتصور الشيء اقول قد يتبين ان تصور
الشيء المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الحد التام
وقد يكون بغير الكنه كما في غير الحد التام واما تصور المعروف الكاسب
فان كان حدا تاما فلا بد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه
لا يحصل الامن تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحد التام
فجار ان يكون بالكنه وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد التام
قد يحصل بغير تصورات الاجزاء بالكنه فانه يكفي فيه تصور
الاجزاء مفصلة اما بالكنه او بغيره وليس بشيء فانه اذا لم يكن بعض

الاجزاء معلوما بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعا قوله
 والالكان الاعم من الشئ والاخص منه معرفا اقول اعلم ان المتأخرين
 اعتبروا في المعرفة ان يكون موصلا الى كنهه بالمعرف او يكون مميزا
 من جميع ما عداه من غير ان يوصل اليه لانه ولذا حكموا
 بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعتبر
 في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما هو
 مع التصور بالوجه يميزه عن جميع ما عداه وعن بعض ما عداه
 اذ لا يمكن ان يكون الشئ متصورا مع عدم امتيازه عن بعض
 ما عداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون
 تصور الشئ بالكنه كسبيا محتاجا الى معرف كذلك تصور بوجه
 ما هو كان مع امتيازه عن جميع ما عداه وعن بعضه يكون كسبيا
 فتصوره بوجه اعم او اخص اذا كان كسبيا لا يكتب الا بالاعم او
 الاخص فهما يصلحان للتعريف في الجملة قوله وامتياز عن
 جميع ما عداه اقول قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان المتأخرين
 لما راوا ان التصور الذي يمتاز معه المنصور عن بعض ما عداه في
 غاية النقصان لم يلتفتوا اليه وشرطوا المساواة بين المعرفة والمعرف
 اخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف بهما واما المبين فلما
 كان ابعد من الاعم والاخص كان الاولى بان لا يفيد تمييزا تاما مع ان
 الظاهر انه لا يفيد تمييزا اصلا وان احتمل احتمالا بعيدا ان يكون
 مميزا في الجملة وابعده منه افادته تمييزا تاما بان يكون به

المتباينين خصوصية يقتضى الانتقال من احد هما الى الاخر قوله
 ولا الى انه اخص الحق اقول هذا موقوف على ان يكون العام ذاتيا
 للخاص ويكون الخاص معقولا بالكنهه واما اذا لم يكن ذاتيا
 او كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا بالكنهه لم يلزم من وجوده في
 العقل وجود العام فيه قوله وايضا شرط تحقق الخاص اقول
 هذا بحسب الوجود الخارجى مسلم فانه كلما تحقق الخاص فى
 الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذهنى فلا اذ جاز
 ان يعقل الخاص ولا يعقل العام كما مر انفا قوله فانه اذا صدق
 قولنا كل ما صدق عليه المعروف صدق عليه المعروف فكل ما لم يصدق
 عليه المعروف لم يصدق عليه المعروف اقول وذلك لان الموجبة الكلية
 الثانية عكس نقيض الموجبة الكلية الاولى على طريقه المتقاربان
 قوله وبالعكس اقول وذلك لان الاولى ايضا عكس نقيض الثانية
 على طريقتهما وكل واحدة منهما محتلفة للاخرى وفائدة
 قوله وبالعكس اثبات اللزوم من الطريق الاخر لتثبت الملازمة
 التي ادعاها بقوله وهو لازم الكلية الثانية قوله وهو لا شئ له
 على الذاتيات مانع اقول وذلك لان ذاتيات كل شئ ما
 يخصص ويميزة عن جميع ما عداه فيكون الحد العام بواسطة اشتماله
 على الذاتى المميز مانعا عن دخول اغيار الحد وفيه وكذا
 الحد الناقص يذكرفيه الذاتى المميز فيكون مانعا عن دخول
 الاغيار فيه والمقص بها المناهضة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى

اللغوى فلا يرد ان الرمم ايضا فيه منع عن دخول الاغيار فيه فينبغي
 ان يعمى حد او اعلم ان ارباب العربية والاصول يحتعملون
 الحد بمعنى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف
 الاصطلاحين واعلم ايضا ان الحقائق الموجودة يتعسر الاطلاع
 على ذاتياتها والتمييز بينها وبين عرضياتها تعسرا تاما واصلا
 الى حد التعذر فان الجنس يشتمل بالعرض والفصل بالخاصة
 فلذلك ترى رئيس القوم متعصب بتحديد الاشياء واما المفهومات
 اللغوية والاصطلاحية فامرهما سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة
 او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له
 وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فتحدد المفهومات في غاية
 السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسومها بحسب الاعم
 تحدد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى
 حدودا ورسومها بحسب الحقيقة قوله لان الغرض من التعريف اه
 اقول اى المقص من التعريف اما تمييز المعروف عما عداه والعرض
 العام لا مدخل له في التمييز فلا يصلح معروفا ولا جزء معرف لهذا
 الغرض واما الاطلاع عليه بما هو ذاتي له اى معرفته بما هو ذاتي له سواء
 كان جميع الذاتيات او بعضها والعرض العام لا مدخل له في
 معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معروفا ولا جزء معرف لهذا الغرض
 الاخر فسقط العرض العام عن الاعتبار في باب التعريفات وانما ذكر في
 باب الكليات لامتيازها اقسام الكلّى واما الجنس فهو وان لم يكن له

مدخل في التمييز لكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو ذاتي
 لها فلذلك اعتبر مع الفصل والخاصة وهي هنا بحث وهو ان تمييز
 الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون من بعضه والعرض العام
 قد يفيد التمييز الثاني فيمنبغي ان يعتبر في التعريف فان قلت
 المعتبر هو التمييز الاول بنام اعلى اشتراط لما وذك قلت قد عرفت
 ان الكلام على ذلك الاشتراط على ان اللازم ان لا يكون العرض
 العام معزلا لان لا يكون جزءا من المعروف وايضا قد يكون الاطلاع
 على الشيء بما هو عرض له مطلوب وان كان هذا الاطلاع عليه دون
 الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة
 بعضها اكمل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة
 رغم ناقص لكنه اقوي من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل
 حد ناقص لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل
 والخاصة حد ناقص هو اكمل من العرض العام والفصل واما قوله
 فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه فمذ فروع بان التمييز الحاصل منها معا
 اقوي من التمييز الحاصل بالفصل وحده فاذا اريد هذا التمييز
 الاقوي احتيج الى ضم الخاصة الى الفصل قوله كنعريف الحركة
 بما ليس بسكون فانها في الموتبة الواحدة من العلم والسهل اقول اي
 الحركة والساكن في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة عرف الساكن و
 بالعكس وهذا انما يصح اذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة
 والا لكان اخفى من الحركة لا مساويا له واذا امتنع تعريف الشيء

بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو الخفي
منه أولى قوله ويممي دورا مصرحا أقول ذلك لظهور الدور فيه و
إذا زاد بمرتبة واحدة استتر الدور هناك فلذلك يعمى دورا مضرا
وفسادا للدور المضمر أكثر إذ في الدور المظهر يلزم تقديم الشيء على
نفسه بمرتبتين وفي المضمر جراتب فكان افحش قوله اسطقس
أقول موصل المركب وانما سمي العنصر الاربعة اصطفا
لانها اصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن واعلم
ان استعمال الالفاظ المجازية اريد لتبادر الذهن منها الى غير
المعاني المقصودة لولا القرينة وفي الاشتراك تردد بين المقص
وبين ما ليس بمقص لكن يحتمل اللفظ على غير المقص
فيكون ارضا من استعمال الالفاظ لغريبة اذ لا يفهم هناك شيء اصلا
فالخلل فيه هو الاحتياج الى الاستفسار فقطول المسافة بلا طائل

بحث القضاء

قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا أقول كما ان للمقول
الشارح مبادي توقف معرفته عليها ويجب تفديها علمية وهي مباحث
الكليات الخمس لتركيب المعرف منها كذلك للحجة مبادي تتركب منها
ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي وهي مباحث القضايا فان ذلك
قد ما قوله اما المقدم في تعريف القضية واقسامها الاولى أقول
اما التعريف فلا بد من تقديمه واما لمفاهيم الى الاقسام الاولى فكانه
من تنوعه اذ بذل لك التعقيب بتكشاف الشيء زيادة انكشاف ويتعبد

به اقسامه الاصلية التي يراد بها بيان احوالها قوله في القضية
المفوضة أقول يعني ان القضية تطلق تارة علي المفوضة وتارة
علي المعقولة اما بالاشتراك او بالحقبة والمجاز والثاني اولي لان
المعتبر هو القضية المعقولة واما المفوضة فانما اعتبرت لدلالةها علي
المعقولة فسميت قضية تسمية للدلالة باسم الاول وكذلك لفظ القول
يطلق علي المفوض والمعقول فالقول المفوض جنس للقضية المفوضة
والقول المعقول جنس للقضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم
العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا
وقوعها فهذه المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى قضية
والعلم بها يعني تصديقا عند الامام واما عند الاول فالصدق هو
العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة او لا وقوعها كما عرفت وقد يطلق
التصديق بمعنى المصدق به علي القضية لان العلم التصديق
لا يتعلق الابلها اما بجميع اجزائها او ببعضها قوله اما ان تتحلل
أقول القضية لا بد فيها من الحكم لانه المحتمل للصدق والكذب
والحكم لا بد له من المحكوم عليه والمحكوم به فهما اعني المحكوم
عليه وبه بمنزلة المادة للقضية والتحكم الذي به يرتبط احد هما
بالآخر بمنزلة الصورة له او انحلال القضية هو بطلان صورتها وانفكاك
اجزائها المادية بعضها عن بعض قوله وليس هي الدالة علي النسبة
السلبية أقول كلمة ليس لرفع النسبة اليجابية التي دل عليها
لفظة هو ومجموعها يدل على وضع النسبة السالبة فيكون المجهوع

رابطا للمحكوم به بالمحكوم عليه بالنسبة السلبية قوله طرد او
 مكسما اقول فتعريف الشرطية غير طرد لدخول غير المحل ودفعه
 وتعريف الحملية غير منعكس لخروج بعض المحل ودفعه عنه قوله
 فالاول ان يحتمل قيد التحلل اقول هذا القيد ذكره صاحب
 الكشاف من تأييد والاولى تركه وحمل المفرد على ما يعبر المفرد بالفعل
 وبالقول كما ذكره ومن انصف عن نفسه عرف ان كل حملية ممكن
 ان يعبر عن طرفيها مع ملاحظة الارتباط بمفردين وان الشرطية
 لا يسكن فيها ذلك قوله فلورود بعض المنقوص المذكورة عليه اقول
 وهو قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة
 يلزمها النهار موجود قوله فلان التحلل القضية الى ما منه تركيبها
 اقول لان المركب نما ينحل الى اجزائه الموجودة فيه لما عرفت
 من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية ثم
 ان اطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تنتم الا اذا اعتبر
 فيها الحكم ايقاما او انتزاعا وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره
 ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة واقعت النسبة فلم يتصور
 ربطه بشئ آخر بان يصير محكوما عليه او به فما لم تتجرد القضية
 عن الحكم لم يمكن جعلها جزء قضية اخرى فاذا حذف ادوات
 الشرط والجزاء بقي الشمس طالعة بذلك المعنى الذي كان عليه
 حال الارتباط فانه بهذا المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون
 قضية ما لم يضم اليه الحكم وح لا يكون ذلك تحليلا فقط بل تحليلا

الى الاجزاء وصم شيء آخر البها ومن زعم انه اذا حدثت الادوات
فقد وجد الحكم في الاطراف فقد اعطأ وكيف يتوهم ذلك في
مثل قولك ان كان زيد حمارا كان ناهما مع العلم بكذب الطرفين
وصلق الشرطية لا يقال الادوات كانت مانعة عن الحكم فاذا
زال ما د الحكم لان زوال المانع لا يكفي في وجود الشيء
بل لابد من وجود المقتضى وزوال المانع لا يحتلزمه كما في المثال
الذي كوروان اردت تفصلا يتضح به عليك الحال فامتنع
لما نقول القضية ان لم يوجد في شيء من طرفيها نسيبة فهي حملية
كقولك الانعام حيوان وان وجد في فان كانت مما لا يصح
ان تكون تاممة بان تكون نسيبة تقييدية فهي ايضا حملية كقولنا
الحيوان الماطق جهم صاحك وان كانت مما يصح ان تكون
تامة فاما ان توجد في احد طرفيها فتكون القضية ايضا
حملية كقولك زيد ابوه قائم واما ان توجد فيها ماعنا فاما ان تكون
ملحوظة اجمالا فتكون ايضا حملية كقولك زيد قائم يناقضه زيد
ليس بقائم واما ان تكون ملحوظة تفصيلا فتكون القضية شرطية
كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فظهر ان اطراف
الحملية اما مفرد بالفعل او بالقوة فان المحتمل علمي النسيبة
التقييدية مطلقا والخبرية اذا كانت ملحوظة اجمالا مما يمكن ان
يوضع موضعه مفرد لان دلالة اجمالية وان اطراف الشرطية لا يمكن
وضع المفردات في مواضعها اذ لا يمكن ان يمتنع من المفردات

ملاحظة المحكوم عليه وبه والنعمة على التفصيل * فان شئت قلت في تقسيم القضية طرفا ما اما ان يكونا مفردين بالفعل او بالقوة والاوان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما ان يكون مشتملا على نسبة نامية ملحوظة تفصيلا ولا وكان من قال القضية ان انحلت الى قضيتين اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا فتكون قضية بالقوة القريبة من الفعل فيصح التعميم بهذا الوجه ايضا * واعلم ان الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهرا وما في المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم اذا لوحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولك هذا العدد انازوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زواجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زواجا وطى هذا قيا من ماعداه قوله فالتصلة هي التي اه (قول المتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها با اتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى فان اكتفى بمطلق هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيد الاتصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية او بكونه اتفا قيا سميت متصلة اتفا قية والمتصلة المالبة هي التي يحكم فيها بملب ذلك الاتصال اما مطلعا او لزوميا او اتفا قيا والمنفصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بالتنا في بين قضيتين اما في التحقق والانتفاء معا وفي احدهما فان اكتفى بمطلق التنا في سميت منفصلة مطلقة وان قيد التنا في بكونه ذاتيا سميت منفصلة عادية

وان قيد بالاتفاق سميت انفاقية والمنفصلة السالبة هي التي يحكم فيها بحسب ذلك التقا في اما مطلقا ومقيلا با لعناد والاتفاق وميرد عليك تفاصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة في مباحث الشرطيات قوله ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب أقول لان مفهوم الحملية اصطلاحيا هو القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بالفعل او بالقوة وهذا المفهوم كما يصدق على زيد قائم يصدق على زيد ليس بقائم بلا تفاوت وكذا الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحيا فنقول اطلاق الشرطية على المنفصلة ايضا بحسب المفهوم الاصطلاحي كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معني الشرط بحسب اللغة في المنفصلة ظاهرا وقد يتوهم من قوله ليس اجراء هذه الالهامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة ان اجراءها على الموجبات بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجراء هذه الالهامي عليهما معا بحسب المفهوم الاصطلاحي قطعانا لا ظهوري العبارة ان يقال ليس اطلاق هذا الالهامي على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة قوله واما في السوالب فلم يشابهتها اياها في الاطراف أقول قد يتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الالهامي على الموجبات اولا لتحقق المعاني اللغوية فيها ثم نقلوها الى السوالب لمشابهة الموجبات في الاطراف والظاهر انهم نقلوا هذه الالهامي من المعاني اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في

بعض افراد هذه المفهومات اذهني الموجبات فان هذا النقل من المناجزة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين قوله واما ذكر ان مقام الشرطية فيها فبالعرض اقول الا مقام الاولية هي الحملية والشرطية وانما ذكر الموجبة والعالبة في الحملية على مبيل التبعية كان مفهوم الحملية انما ينضب بطب كرها وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة هما لانهما حقيقتان مختلفتان تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها الا بهما واعتبر في المتصلة الايجاب والسلب لما ذكرنا في الحملية وذكر في المنفصلة انها هي المختلفة لينضبط واهير الى الايجاب والسلب في جميعها لما ذكره واعلم ان ان مقام القضية الى الحملية والشرطية حصر عقلي واما ان مقام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والفعلة بين القضيتين لا يمكن ان تكون بحمل احديهما على الاخرى بل لابد ان يكون هناك نسبة غير الحمل ولا يلزم من هذا ان تكون النعمة التي هي غير الحمل منحصرة في الاتصال والانفصال لجزا ان تكون بوجه آخر فهذه قسمة متقراثة اذ لم يوجد في العلوم ومتعارف اللغة نعمة بوجه اخر معتبرة بين اطراف القضايا قوله وانما قلنا على الشرطيات لبيانها اقول فان الحملية وان كانت مركبة في نفعها الا انها تقع جزء للشرطية فتكون محيططة بالقياس اليها اي تكون اقل اجزاء منها ولا نعني ان الحملية بجميع اجزائها تقع جزء للشرطية

اذقل عرفت ان اطراف الشرطيات لاحكم فيها بل نعني ان الحكمية اذا كانت قضية بالقرينة القريبة من الفعل اى ملحوظة بتفاصيل اجزاها التي هي ماهوي الحكم تكون جزءا منها فكانها بتمامها جزء منها فاستحقت بذلك تقديهم مباحثها على مباحث الشرطية قوله ويسمى موضوعا اقول هذا يتناول المبتدأ أو الفاعل ايضا فان زيد بن زيد قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل معناه زيد قائل اذ وقول بنى الزمان الماضي قوله والحاصل ان اجزاء الحكمية اربعة اقول هي المحكوم عليه وبه والنعمة بينهما ووقوعها اولا ووقوعها وهذا الاربعة معلومات وادراك الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان تكتسب بالقول الخارج وادراك الاخير اعني ادراك وقوع النعمة اولا ووقوعها هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتسب بالحجة ويسمى هذا الادراك حكما وقد يسمى هذا للدرك اعني وقوع النعمة اولا ووقوعها حكما ايضا ولذلك قيل لابد في القضية من الحكم قوله فان اللفظ الدال على وقوع العلم اقول دلالة واضحة مطردة وان كانت التزامية قوله وهي غير معتقولة لتوقفها على المحكوم عليه وبه اقول يعنى ان النعمة التي بها يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه معقولة من حيث انها حالة بينها ما آلة لتعرف حالها فلا يكون معنى معتقلا يصلم لان يكون محكوما عليه اوبه فاللفظ الدال عليها يكون اداة لكنها قد يكون

في قالب الاسم كهوى المثال المذكور وقد يناقش في ذلك بان
 لفظة هوى زيد هو عالم يدل على زيد لانه ضمير راجع اليه
 فلا يكون رابطة ويقال الرابطة في هذه القضية هي حركة الرفع
 لانها دالة على الارتباط والامتداد وقد يكون في قالب الكلمة كان
 الناقصة وما يتصرف منها وتسمى زمانية لدلالتها على الزمان
 بخلاف لفظة هو واخواتها اذ لا دلالة لها على الزمان اصلا وقد
 فارقس ههنا ايضا بان مدلول كان زائد على مدلول الرابطة
 لدلالتها على الزمان الذي لا مدخل له في الربط قوله اشارة
الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة أقول قيل وجه الضبط
 ان يقال ههنا ثلثة اشياء الوجوب والامتناع والجواز فنضربها
 في ثلثة اخرى هي مجموع الرابطين معا والرابطة الزمانية
 وحدها غير الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى قوله ولغة العجم
لا تستعمل القضية خالية عنها أقول نقض ذلك بمثل قولهم زيد
 د يبرامت ومنجم قضية خالية عن الرابطة قوله وهذا لا يشتمل
القضايا الكاذبة أقول قيل انما لا يشتملها اذا حمل الصحة على ما هو
 في نفس الامر واما اذا حملت على ما هو اعم من الصحة بحسب
 نفس الامر وبما هو بحسب زعم القائل فيشتملها قطعاً وانت
 تعلم ان المتبادر من عبارة المص هو الصحة بحسب نفس الامر
 والتعريفات يجب حملها على معانيها المتبادرة منها قوله لان
البعض غير معين أقول هذا الكلام ظاهرى والتحقيق انك

اذا قلت ليس بعض الحيوان انسانا فان اردت بحرف الملب
 ملب المحمول من الموضوع كان ملبا جزئيا وان اردت سلب
 القضية على معني انها ليست بمتحققة في نفس الامر كان ملبا كليا
 لان ملب الايجاب الجزئي يستلزم الملب الكلي فعلى هذا ليس
 كل يحتمل ان يكون ملبا كليا بان يقصد بحرف الملب ملب
 المحمول عن الموضوع المذكور وهو كل واحد واحد وان يكون
 ملبا جزئيا بان يقصد به ملب القضية كما حققه قوله كقولنا
الحيوان جنس والانسان نوع اقول زعم بعضهم ان مثل هذه
 القضايا يسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقل العموم
 فان الحيوان من حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان
 بقل عمومهم موصوف بالانوعية ومثلوا الطبيعة بنحوقوانا الانسان
 حيوان ناطق فزادوا في القضايا اسما خامسا والحق ان تلك القضايا
 ايضا طبيعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها
 وكيف لا والمحكوم عليه ههنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو
 الطبيعة وحدها وان كانت ثبوت الجنسية لها في نفس الامر
 باعتبار عليتها كما ان المحكوم عليه بالضحك في قولنا الانسان
 ضاحك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الضحك لها في نفس
 الامر باعتبار كونها منعجبة فان القيل المعتبر في ثبوت المحكوم
 به للمحكوم عليه في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم بشيئونه
 له وان لو حظ لم تنحصر القضية في خمسة ولا في ستة لان القيود

المعتبرة ح غير محصورة في عدد والحق انحصار القضية في الالزام
 الاربعة والتفصيل المذكور في الشرح احسن مما في المتن قوله
 والطبيعيات لا اعتبار لها في العلوم أقول وذلك لان الموجودات
 المتأصلة هي الافراد والطبيعة انما توجد في ضمنها وانقص من العلوم
 معرفة احوال الموجودات المتأصلة فان قلت الشخصية ليست ايضا
 معتبرة في العلوم اذ لا يبحث فيها عن الاشخاص قلت هي معتبرة في
 ضمن المحصورات بخلاف الطبيعية فالتأليفات معتبرة لانها ذاتها
 ولا في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد لا على الطبائع
 وايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية فينتج في كبرى الشكل
 الاول نحو هذا زيد وريد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعية فانها
 لا ينتج في كبرى الشكل الاول كقولك زيد انسان والانسان مجموع مع انه
 لا يصدق زيد نوع قوله وثانيتها اقول هذه الفائدة يمكن
 تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول لكن تفوت فائدة الاختصار
 فلجمع الفائدةين اختار واجب قوله كما انهم في فهم التصورات
 اخلوا ومفاهيم الكلمات من غير اشارة الى مادة أقول يعني
 انهم اخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرهما مطلقا من غير اشارة
 الى طبيعة خاصة نوعية ارجحية كالانسان والحيوان وجعلوا
 هذه المفاهيم المجردة عن خصوصيات الطبائع الشاملة اياها
 باسرها محكوما عليها التكون الاحكام الجارية عليها متناولة لجميع
 طبائع الاشياء فلذلك صارت مباحث التصورات قوانين منطبقة

علي الجزئيات وكذلك اخذوا مفهومات القضايا وأجروا عليها
الخصوصيات وأجروا عليها الأحكام فصارت مباحث التصديقات
ايضا قوافين منطبقة علي الجزئيات فصارت مباحث الفن كلها قوافين

يعرف منها احكام جزئيا تبا قوله فليس معناه ان مفهوم ج هو مفهوم
ب أقول قد تبين فيما سبق ان لفظة كل هوريبين كمية الافراد
فاذا قيل كل ج علم ان المراد ما صدق عليه ج من افراد ه لا مفهوم ج
والا لكان لفظة كل زائدة لا ضرورة فيها الا ان يرا د بها معني الكلي
فمعني كل ج اي كلي هوج وهو مستبعد جدا فالاولى ان يقال
اذا قلنا ج ب فلا نعني به ان مفهوم ج مفهوم ب والا لم يكن
هناك حمل بحسب المعني بل بحسب اللفظ ولا نعني به ايضا ان
مفهوم ج ما يصدق عليه مفهوم ب والا لكانت طبيعية غير معتبرة
في العلوم بل نعني به ان ما صدق عليه ج من الافراد يصدق عليه
ب واذا قرن ج بلفظة كل كان المعني كل ما صدق عليه ج من الافراد
يصدق عليه ب قوله ان قلت كما ان ه أقول قد عرفت ان كل
كلي له مفهوم وما صدق عليه من الافراد فلكل واحد من ج وب
مفهوم وما صدق عليه فيتصور هناك معان اربعة الأول ان
مفهوم ج مفهوم ب وقد عرفت بطلانه الثاني ما صدق عليه ج من
الافراد يثبت له ب وهو المراد الثالث ما صدق عليه ج هو ما صدق
عليه ب وهو ايضا بطلان ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق
عليه المحمول هو ا انحصر ما صدق عليه المحمول في ما صدق عليه

الموضوع ا ولم ينحصر فاذا اتحد ما صدق عليه كان مفهوم القضية
ثبوت الشيء لنفسه فيكون ضروريا فتتخصر القضايا في الضرورية
فان قلت علي تقدير ارادة الافراد منهما معا ينبغي ان لا يكون
في القضية حمل بحسب المعني لاتحاد الموضوع والمحمول ح في
الحقيقة ولذلك قال ضرورة ثبوت الشيء لنفسه قلت هما وان اتحد
حقيقة لكنهما اختلفا من جهة ان الافراد اعتبرت في جانب الموضوع
من حيث انها يصدق عليها ج وفي ^{الافراد} من حيث انها يصدق
عليها ب وهذا المقدار من الاختلاف والتغاير كاف في صحة الحمل
بحسب المعني واما اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة
عليه بلفظين فغير ملتفت اليه فلذلك قال هناك بعدم الحمل دون
انحصار القضايا في الضرورية الرابع ان مفهوم ج ما صدر عليه ب
وهو ايضا ليس من القضايا المعتمدة في العلوم لما عرفت من ان الحكم
على الافراد دون الطبيعة والحاصل ان المعتبر في جانب الموضوع
هو الافراد في جانب المحمول هو المفهوم هذا في القضايا المعتمدة
في العلوم اذ المقص منها كما عرفت اجراء الاحكام على الذوات
المتأصلة في الوجود باحوالها وظاهر ان الذوات المتأصلة هي
الافراد والاحوال هي المفومات قوله لا يقال اقول هذه
شبهة يتممك بها في ابطال الحمل قوله يلزم ما ذكرتم من ان
الحمل لا يكون مفيدا اقول اذلا حمل بحسب المعني بل بحسب
اللفظ قوله لانه يحجب اقول هذا الجواب معارضة لتلك الشبهة

تقرير ما ان مدعاكم وهو قولكم الحمل مع باطل لانه يشتمل على صحة الحمل اذ قد حمل فيه المحال على الحمل فيكون مدعاكم مبطلا لنفعه وما كان مبطلا لنفعه كان باطلا اذ لو كان حقا لكان حقا وباطلا معا وهو مع زرد الفارح هذا الجواب بانه انما يصح اذا كان مدعى الخصم موجهة واما اذا دعى العالبة فلا يصح هذا الجواب قطعاً بل يجب ان يقال مفهوم ما جوب متغايران ولا نعى الحمل بـ على ج ان مفهوم ~~الجم~~ هو عين مفهوم بايلزم الحكم بالتحاد المتغايرين بل نعى كما تقدم ان ما صدق عليه مفهوم ج من الافراد يصدق عليه مفهوم ب وصدق الامور المتغايرة في المفهوم على ذات واحدة جائز كصدق الانعام والضاحك والمأهلي وغير ذلك من المفهومات المتغايرة على زيد وللخصم ان يقول فقد حملت مفهوم ب بهو وهو على ما صدق عليه ج فنقول ما صدق عليه ج اما ان يكون عين مفهوم ب فلا حمل بحسب المعنى او غيره فيلزم الحكم بان احد المتغايرين هو الآخر وهو باطل بل فنقول صدق مفهوم ج على ما فرضت صدقه عليه ايضا باطل لانهما بان اتحد افلا صدق بحسب المعنى وان تغايرا لم يصح ان يقال احدهما هو الآخر لا تقييد ولا اخبارا فقد تضاعفت الشبهة بذلك الجواب الحق ولا تنحصر ما دتها لا بتحقيق معنى الصدق والحمل فنقول لا بد في الحمل من تغاير طرفيه ذهنا والال يتم تصور بينهما حمل اصلا ولا بد ايضا ان يتحد اوجودا بحسب الخارج

سواء كان محققا او موهوما لان المتغايرين في الوجود الخارجي
 المحقق او الموهوم يستحيل ان يحمل احدهما على الآخر بهو هو
 بلامة سواء فرض بينهما اتصال آخر او لا فعني الحمل اتحاد
 المتغايرين ذهنا في الوجود خارجا محققا او موهوما كما حقق في
 موضعه قوله والعنوان قد يكون عين الذات اه اقول وذلك لان
 العنوان كلي فاذا ذهب الى ما هيبة ما صدق عليه من افراد
 فلا بد ان يكون احد الاقسام الثلاثة ^{التي} من قوله لان اتصاف
 الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من
 اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص اقول فلما اعتبرت
 الطبيعة النوعية مع الاشخاص كان ذلك بحسب المعني تكرار لانه
 لما اعتبر ثبوت المحمول لجميع الاشخاص فقد اندرج هيبة ثبوته
 للطبيعة النوعية لا يقال انما يلزم التكرار اذا لم يكن للطبيعة النوعية
 حكم يختص بها وذلك ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في
 ضمن اشخاصها ان لا يكون لها احكام مخصوصة بها فان طبيعة
 الانسان كلية ومامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا يشاركها
 فيها اشخاصها ولانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشخاص
 في قضية واحدة فلا بد ان يكون الحكم الذي فيها مشتركا بينهما
 فهنا اعني في الاحكام المشتركة يلزم التكرار قوله وبالفعل عند
 الشيخ اقول قيل انما عدل الشيخ من ذهب الفارابي واعتبر
 مع الامكان الثبوت بالفعل لان الاتصاف لم يجر الا مكان

مخالف للعرف واللغة فان الامور اذا اطلق لم يفهم منه عرفا ولغة
 شيء لم يتصف بالمواد اذ لا رابد وان امكن اتصانه به قوله الخارج
 عن المشاعر أقول هي القوى الدراكية جمع مشعر بفتح الميم وكسرها
 اي موضع الشعور وآلته قوله وانما قيد الافراد بالامكان أقول
 يعني اعتبر المصاحبة مكان وجود افراد الموضوع في القضية الحقيقية
 لان الحكم فيها يتناول الافراد المقدرة في الخارج ومن جملتها
 ما لا يكون ممكن الوجود ^{بشيء} فلا يكون الحكم سواء كان اجبا بيا
 او ملجيا صادقا عليه فلا تصدق قضية كلية اصلا بل تصدق في كل
 مادة تفرض موجبة جزئية وصالبة جزئية كما قررته وهذا القيد
 امني امكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذ لم يعتبر امكان
 صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بحسب نفس الامر بل
 يكتفي بمجرد فرض صدقه او امكان فرض صدقه عليه كما في صدق
 الكلي على جزئياته حتي اذا وقع الكلي موضوعا لقضية كلية كان
 متناولا لجميع افراده التي هي كلي بالقياس اليها سواء امكن
 صدقه عليها او لا وما اذا اعتبر امكان صدق الوصف على ذات
 الموضوع في نفس الامر كما هو مذمب الغرابي واعتبر مع الامكان
 الصدق بالفعل كما هو مذمب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان
 وجود الافراد والمخذور من دفع فان الانسان الذي ليس
 بحيو ان لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا
 كل انسان حيوان وكذا الانسان الحجري لا يصدق عليه الانسان

في نفس الامر فلا يلحق في قولنا لا شيء من الانسان بحجر قوله
ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وكذا في عقد الحمل أقول هذا
بحسب الظاهر من العبارة فان قولك لو وجد كان ج متصلة وكذا
قوله لو وجد كان ب متصلة اخرى واما بحسب المعنى فينبغي ان
لا يقصد هناك اتصال قطعا لان هذه العبارة تفسير للقضية الحملية
وقد عرفت ان عقد الوضع ^{فيها} كيب تقييد فكيف يتصور
ان يكون معناه متصلة فان عقد الحمل ^{فيها} التركيب جزئي لكنه حملي
لا اتصالي فليس في مفهوم القضية الحقيقية معني الاتصال اصلا
فكيف يفهم معني متصلتين بل بحسب ان تحمل عبارة الشرطية
عليها فصل التعميم في افراد الموضوع بحيث يندرج فيها الافراد
المحققة والمقدرة فانك اذا قلت كل ج ب يتبادر منه ان الحكم علي
كل ما هو ج في الخارج محققا ورد كلمة الشرط في التفسير تنبيهها
على دخول الافراد المقدرة ايضا في الحكم فان كلمة الشرط تعمل
في المحققات والمقدرات كقولك في النهار ان كانت الشمس
طلعة فالنهار موجود وكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان قلت فعلي هذا يكفي ايراد الشرط في جانب
الموضوع ويلغو ايراد في جانب المحمول لان المقص منه
المفهوم لا الافراد قلت قد يقصد بالمحمول الافراد اذا كانت
القضية منخرقة وهي ان يكون المورد كورا في جانب المحمول
مواذ ذكر في جانب الموضوع اولا فإيراد الشرط في المحمول

يدفعك في المنحرقات قوله لان ما لم يوجد في الخارج ازالوا هذا
 أقول هذا تعليل لقوله والحكم فيه لم يوجد في الخارج يعني
 لما كان المراد كل ما صدق عليه ج في الخارج تعين الحكم علي
 الموجود الخارجي تحقيقا فقط لان ما لم يوجد اصلا لم يصدق عليه ج
 في الخارج قوله فان الحكم ليس على وصف الجيم أقول اى دفع
 بما ذكره ذلك التوهم لكونه ~~بالحكم~~ ^{بالحكم} ليس على وصف الجيم
 قوله لا يقال منها قضايا لا يمكن اخذها أقول يعني ان مثل قولنا
 كل ممتنع معدوم قضية لا يمكن اخذها خارجية وهو اذا ليس
 افراد الموضوع موجودة في الخارج محققة ولا حقيقة اذا
 يمكن وجود افراد في الخارج وقد اعتبر في الحقيقة امكان
 وجود الافراد كما مر واجاب بان المقص ضبط القضايا بالمتعملة
 في العلوم في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادرا فلم يلتفتوا
 اليه اذ لم يمكنهم ادراجه في القواعد بسهولة ومنهم من جعل
 امثال هذه القضايا ذهنية فقال معني قولك كل ممتنع معدوم ان
 كل ما يصدق عليه في الذهن انه ممتنع في الخارج يصدق عليه
 في الذهن انه معدوم في الخارج فجعل القضاء بالثلاثة اقسام
 حقيقية يتناول الحكم فيها جميع افراد الخارجية المحققة و
 المقلرة وخارجية يتناول الافراد الخارجية المحققة فقط و
 ذهنية يتناول الافراد الموجودة في الذهن فقط والاولى ان يقال
 احوال الاشياء على ثلاثة اقسام قسم يتناول الافراد الذهنية

والخارجية المحققة والمقدرة وهذا القسم يحصى لوازم الماهيات كالزوجية للاربعة والفردية للثلاثة وتماوى الزوايا للثلث للقائمتين للمثلث وقسم يختص بالموجود الخارجي كالحركة والحكون والاضاءة والاحراق وقسم يختص بالموجود فى الذهن كالكلية والجزئية والذاتية والجنسية وغيرها فينبغي ان يعتبر ثلث قضايا احدها ما يكون ^{الشيء} ^{الشيء} على جميع افراد الموضوع ذهنيا كان او خارجيا محققا او مقدرا كالفرض بالهندسية والحسابية وتسمى هذه حقيقة وثانيتها ما يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد الخارجية مطلقا محققا او مقدرا كلقضايا الطبيعية وتسمى هذه قضية خارجية وثالثتها ما يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد الذهنية وتسمى قضية ذهنية كالفضايا المتعلقة بعملية في المنطق قوله

فلذن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أقول العموم والخصوص في المفردات وما في حكمها من المركبات التقييدية انما هو بحسب الصدق اعني الحمل على شىء كما مر وما في القضايا فلا يتصور صدقها بمعنى حملها على شىء لان القضية كقولنا زيد قائم لا يحمل على مفرد ولا على قضية اخرى فالعموم والخصوص وما نرا لذهب للذكورة فيما سبق انما يعتبر في القضايا بحسب صدقها اي تحققها في الخارج فالقضيئتان المتماويتان هما اللتان يكون صدق كل واحدة منهما في نفس الامر مستلزما لصدق الاخرى فيها وكذا القياس في ما نرا للنسب والصدق بمعنى الحمل يستعمل بعلل

فيقال الكاتب صادق على الانسان اى محمول عليه والصدق
 بمعنى التحقق والوجود يستعمل بمعنى فيقال صدقت هذه
 القضية في الواقع قوله وعلى هذا تكون السالبة الكلية الخارجية
 اعم اقول وذلك لان نقيض الاخص اعم فلما كانت الموجبة
 الجزئية الخارجية اخص كان نقيضها اعنى السالبة الكلية الخارجية
 اعم قوله وبين السالبتين ~~الجزئيتين~~ مباينة جزئية اقول وذلك
 لما عرفت من ان الامرين الذين بينهما عموم من وجه يكون بين
 نقيضيهما مباينة جزئية فلما كان بين الموجبتين الكليتين عموم من
 وجه كان بين نقيضيهما اعنى السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية
 قوله يورثني مفهومها اقول اى يوجب اختلاف القضية قطعاً فان
 قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية اخرى يتخالف
 مفهومهما ما في الحقيقة واما اختلاف العنوان بالعدول والتحصيل
 فلا يوجب اختلاف في مفهوم القضية ما نه اذا كان لذات واحدة
 وصفان احدهما وجودي كالجماد والاخر عدمي كاللاحي ومبر
 عنها تارة بالوجودي والاخرى بالعدمي وحكم عليهما في الحالتين
 بحكم واحد لم يحصل ههنا قضيتان مختلفتان في المفهوم حقيقة
 بل لفظاً قوله ضرورة ان الحجاب الشئ بغيره فرع على وجود
 المثبت له اقول سواء كان ذلك الشئ امراً وجودياً او عدمية
 فان ثبوت اللاكتانية لزيد فرع لوجوده كما ان ثبوت الكتابة
 له كذلك قوله لانا نحول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة

أقول وذلك لان السلب رفع الإيجاب فاذا كان الإيجاب متعلفا
بالافراد الموجودة كان رفعه ايضا متعلفا بها فيكون الإيجاب
والسلب واردين علي الموجودات اي يعتبر ذلك في مفهوم
الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة وصلها لا يتوقف على
وجودها لان محصلها انتفاء المحمول من ذات الموضوع وذلك
اما بان يكون الموضوع موجودا ^{سواء} ~~بم~~ المحمول عنه واما بان لا
يوجد الموضوع فيمتفي المحمول عنه ايضا قطعا ومحصل الموجبة
ثبوت المحمول للموضوع ولا يتصور ذلك الا بان يكون الموضوع
موجودا ثابتا له المحمول وتلخيصه ان انتفاء شئ عن الموضوع
قد يكون بانتفائه في نفسه وقد لا يكون واما ثبوت شئ له فلا يمكن
الا بان يكون موجودا قوله والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع
على ذلك التفصيل أقول يعني ان السالبة الخارجية لا تقتضي
وجود الموضوع في الخارج محققا والسالبة الحقيقية لا تقتضي
وجوده في الخارج محققا ومقدرا فان قلت اذا اخذت القضية
على وجه تناولت الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والافراد
الذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن ان يقال الموجبة منها تقتضي
وجود الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة هو ان كان
في الخارج محققا ومقدرا وفي الذهن والسالبة منها ايضا
تقتضي وجوده في الجملة فلا يظهر الفرق قلت الإيجاب يقتضي
وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم فلا بد له من تصور

المحكوم عليه ويقتضي صدقه وجوده ايضا لان ثبوت المحمول له
 فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود
 الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم اي بمقدار ما يحكم
 الحاكم بالمحمول على الموضوع كملحظة مثلا وان الوجود الذي
 يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوته ان دائما
 فدائما وان هامة نسابة ~~هنا~~ ^{هنا} رجا فخر جارا وان ذهنا فذمنا
 والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني
 وكذا الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا اخذت ذهنية *
 والحاصل ان انقضاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده
 وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالانقضاء والحكم
 بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني قوله نسبة
المحمول أقول اذا قلت زيد قائم فهناك نسبة هي نسبة القيام الى
 زيد لان نسبة زيد الى القيام فان زيد اريد به الذات وهي امر
 مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطا بغيره والقائم اريد به مفهوم الذي
 يقتضي ارتباطا بغيره فلذلك قال نسبة المحمول الى الموضوع
 وان كانت النسبة متصورة بين بين قوله ومن جهة اخرى أقول
 يعني ان تعميم كيفية النسبة الى الضرورة واللا ضرورة تقسيم
 براسه ثنائي وتعميمها الى الدوام واللا دوام تقسيم اخر ثنائي
 ايضا لان المجموع تقسيم واحد رباعي قوله والقضية المركبة
 هي التي حقيقتها تكون ملتزمة من الاجاب وطلب أقول اذا حكمت

بالاجاب مخمول لموضوع اولائهم حكمت بينهما بالسلب لابعبارة مستقلة
 بل بعبارة غير مستقلة دالة على كيفية تلك النعبة اليجابية يعد
 المجموع قضية واحدة مركبة كقولك كل انهان ضاحك لادائمان ان
 قولك لادائما يدل على ان تلك النعبة اليجابية بينهما هي صفة
 فيكون العلب واقعا بالفعل والاركان اليجاب دائما فمن حيث
 دلالة على كيفية النعبة يكون ^{سلب} ~~موجب~~ ومن حيث دلالة على
 الحكم العلمي يكون موجبا لتركيب القضية وانما فلما لابعبارة مستقلة
 لانه اذا عبر عن الحكم العلمي بعبارة مستقلة كان هناك قضيتان
 مستقلتان لأفضية واحدة مركبة وكل الحال اذا حكمت اولا بالسلب
 بينهما ثم حكمت بالاجاب لمول تلك الطريقة فكل قضية مركبة تكون
 موجبة وليس كل موجبة مركبة فان اعتبارا للضرورة والدوام
 لا يوجب تركيب القضية اذ لم يحصل بهما بين المحمول والموضوع
 حكمان مختلفان ايجابا وسلبا بخلاف الالضرورة والدوام لانها
 موجبان حكما آخر مخالفا للحكم السابق في اليجاب والعلب كما
 هيأتي تحقيقه قوله والنعبة بينهما وبين الضرورية أقول قد عرفت
 ان النعبة الاربع تتحقق بين القضايا بحسب صدقها وتحققها لا
 بحسب حملها على شيء فان ذلك مخصص بالمفردات وما في حكمها
 قوله والفرق بين المعنيين أقول حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت
 بشرط الوصف كان ضرورة نعبة المحمول ايجابا وسلبا بالقياس
 الى ذات الموضوع ما هو ذا مع وصفه فالضرورة انما هي بالقياس

الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان
الوصف هناك معتبرا على انه ظرف للضرورة لا جزء لما نسب
اليه الضرورة والا لزم اعتبار الوصف هناك مرتين مرة جزءا
لما نسب اليه الضرورة ومرة ظرفا للضرورة ويصير المعنى ان
نسبة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع
اوقات وصفه ولاننا نلاحظ ان الظرف ههنا فتعين انه اذا اعتبر
مادام الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط
وح ان لم يكن الوصف الذي له مدخل في الضرورة ضروريا لذات
الموضوع حال ثبوته له كالكتابة صل قه المشروطة بشرط الوصف
دون مادام الوصف وان كان ضروريا له في زمان ثبوته له
صل وقت المشروطة بالمعنيين معا كقولك كل منخسف فهو مظلم مادام
منخسفا سواء ارى من منه بشرط كونه منخسفا او مادام منخسفا بلا
اعتبار الاشتراط بناء على ان الانخساف ضروري للقمر في وقت
معين وهو وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس فان نسبة الاظلام
الى مجموع القمر ووصف الانخساف كان ضروريا له وان نسبته
الى ذات القمر كان ايضا ضروريا له في وقت الانخساف لان القمر
في ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا انخساف على ما زعموا فذات
القمر معتلزم للمجموع من ذاته ووصف الانخساف وهذا المجموع
معتلزم للاظلام ومستلزم المستلزم معتلزم فذات القمر في ذلك
الوقت معتلزم للاظلام فظهر بذلك ان الغيبة بيمين معني المشروطة

هي العموم من وجهة وهذا الكلام محقق وقد اخطأ فيه كثيرون وزعموا ان النسبة بينهما العموم مطلقا لان مادام الوصف اعم مطلقا قوله العرفية العامة أقول لم يعتبر ههنا معنيان على قياس معني المشروطة لان المحمول اذا كان دائما المجموع الذات والوصف كان دائما للذات في زمان الوصف لان معني الدوام استمراره وعدم انفكاكه وهو حاصل بالضرورة الى المجموع وبالقيااس الى الذات وذلك في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحمول كما في المثال المذكور ولم يكن كما في قولك كل كاتب حيوان قوله الممكنة العامة أقول الامكان العام يفهم تارة بسلب الضرورة الذاتية من الجانب المخالف المحكم كما ذكره وتارة بحلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق فاما كان الايجاب معناه عدم امتناع الايجاب او عدم ضرورة السلب وكذا الحال في امكان السلب والتفصيلان متساويان كما لا يخفى قوله وانما قيد اللادوام بحسب الذات اه أقول اعلم ان المشروطة العامة يمكن تقييدها باللا ضرورة الذاتية لكنه تركيب غير معتبر ويمكن تقييدها باللا دوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تقييدها باللا ضرورة الوصفية وهو ظاهر ولا باللا دوام الوصفى ولا بسلب الاطلاق العام ولا بسلب الامكان العام لانها اعم من الضرورية الوصفية ولا يجوز تقييد الخاص بحلب العام فانه تقييد غير صحيح وقس على ما ذكرنا حال ما اثر المركبات فيظهر لك ان للتركيب هناك

وجوها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير
معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر قوله وتصدق الوقتية كما في
المثال المذكور أقول بعني قوله كل قمر منخفض وقت الحملولة فان
الانخفاض ليس ضروريا بحسب وصف القمرية ولاد ائما بحسبه
فلا يصدق كل قمر منخفض مادام قمر أقوله واما اذا نفعناها بالضرورة
مادام الوصف تكون المصير ^{في} الخاصة اخص من الوقتية مطلقا
أقول وذلك لان الضرورة المعتبرة في الشروط الخاصة بالقياس
الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك وقت معين فتصدق
الوقتية هناك ايضا لانها بالقياس الى الذات في وقت معين
وكما صدقت الشروط الخاصة بالمعنى المذكور صدقت الوقتية
وتصدق الوقتية في المثال المذكور بدون الشروط الخاصة بزمان
الوقتية اعم منها مطلقا واما الشروط الخاصة بشرط الوصف
فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في مثال الكتابة وتحريك الاصابع
فان المحمول هناك ليس بضروري النسبة بالقياس الى ذات
الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري النسبة بالقياس
الى الذات ما حوذا مع الوصف كما نقرر ومعنى الوقتية الضرورة
في وقت معين بالقياس الى الذات وحده فلا يصدق هناك قوله
لان المعنى اذا أطلقه أقول هذا كلام صحيح وجوار تقسيم معني
اللفظ الى المعني المطابقي والتضمني والالتزامي لا ينافي ما ذكره
فان الوجود اذا أطلق يتبادر منه الوجود الخارجي مع انه يصح

تقسيمه الى الخارجى والذمنى قوله لعلاقة بينهما توجب ذلك
أقول اذا اعتبرنى الحكم بالاتصال كون الاتصال لعلاقة فالمتصلة
لزومية واذا اعتبر كونه للعلاقة فالمتصلة اتفافية وان لم يعتبر شرعى
منهما فالمتصلة مطلقة كما امر اشارة الى ذلك قوله بل بمجرد صدق
التالى أقول يعنى ان التالى اذا كان صادقا فى نفس الامر
فهو صادق مع جميع الامور الصادقة بنفس الامر ومع جميع ما
يقدر صدقه فى نفس الامر كقولنا ان كان زيد فرسا فالحصان
فاهق قوله بل ليس مرادهم بالمنافاة فى الجمع الاعداد الاجتماع
فى الوجود أقول يعنى فى الصدق والتحقق لافى الحمل والصدق
على ذات وهذا كلام لا شبهة فيه لا يقال قد تكون المنافاة بين
مفهومين فى الصدق على ذات كما يبين مفهومى الواحد والكثير
لانا نقول لانزاع فى ذلك الا ان القضية المشتملة على هذه المنافاة
ليست منفصلة بل حملية شبيهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما
واحد واما كثير فان اردت المنافاة بين هذا واحد وهذا كثير
فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق
والتحقق بين القضيتين كما قرره وان اردت المنافاة بين مفهومى
الواحد والكثير فى الصدق والحمل على هذا القضية حملية مركبة
من موضوع واحد الا انه قد ورد فى محمولها فصارت شبيهة
بالمنفصلة فالشارح لم يقل بان لا منع جمع فى الصدق على ذات
بل قال يمنع الجمع المعتبر فى المنفصلات انما هو بحسب الوجود

لا الحمل وقد يكون بين مفهومين منافاة في الوجود في محل واحد
 كالحواد والبياض فان عبرت عنهما بمثل قولك اما ان يكون السواد
 موجودا في هذا المحل او يكون البياض موجودا فيه كانت القضية
 منفصلة وان عبرت عنهما بمثل قولك الموجود في هذا المحل اما سواد او
 بياض كانت القضية حماية شبيهة بالمنفصلة وبالجملية كما ان العملية
 قد تشارك المتصلة فيما هو محتمل المعنى ومآله كقولك طلوع
 الشمس ملزوم لوجود النهار ولا بد ان تكون متخالفة منها في
 صريح المفهوم منها كذلك العملية قد تشارك المنفصلة في محمول
 المعنى ومآله وان كان المفهوم الصريح متخالفا فيهما والمنافاة قد
 تعتبر في الفضاءا وهي المنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب
 صلقتها على ذات وهي العمليات الشبيهة بالمنفصلات وقد تعتبر
 في المفردات بحسب الوجود في كل واحد وان عبرت عنها بمثل
 قولك السواد والبياض متنافيان بحسب الوجود في محل واحد
 فهذه حملية صرفة وان عبرت عنها بمثل قولك اما ان يكون هذا
 الشيء اسودا اما ان يكون ابيض فهي منفصلة وان عبرت عنها
 بمثل قولك هذا الشيء اما اسودا او ابيض فهذه حملية شبيهة بالمنفصلة
 والكل مشاركة في مال المعنى ومحموله وان كانت متخالفة في المفهوم
 الصريح قوله فان التي حكم فيها يلزوم السلب موجبة لزومية
 لا مالبة أقول كما ان السلب في العمليات بحسب سلب الحمل
 لا باعتبار طرفيها بل ولا وتحصيلا فرما كان طرفا العملية

مقتضيتين على حرف العلب وتكون القضية موجبة كذلك العلب
 في المتصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعيه اعني
 اللزوم والاتفاق وبحسب سلب الانفصال ونوعيه اعني العناد
 والاتفاق ولا اعتبار باطراف الشرطيات في سلبها وايجابها بل الاقسام
 الاربعة اعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم
 موجبة والتالي ما لبة وبالعكس ^{في} في الموجبات والعوالب في
 المتصلات والمنفصلات قوله ومنهما بحث اقول هذا حق نعم المتصلة
 المطلقة اعني التي اكتفي فيها بمجرد الحكم بالاتصال من غير ان
 يتعرض للعلاقة نفيا او اثباتا يمتنع كذبها من صادقين وعن مقدم
 كاذب وتال صادق قوله فالموجبة الحقيقية تصدق عن صادق و
الكاذب اقول الموجبة الحقيقية العنادية لما وجب تركيبها من جزئين
 يمتنع صدقهما وكذبهما معا وجب ان يكون تركيبها من قضية ومن
 نقيضها او معاوي نقيضها كقولنا هذا العدد اما زوج واما الازوج وقولنا
 هذا العدد اما زوج واما فرد وما نعة الجمع العنادية لما وجب
 تركيبها من جزئين يمتنع صدقهما فقط وجب ان يكون تركيبها
 من قضية ومما هو اخص من نقيضها كقولنا هذا الشئ اما شجر او
^{شجر} ^{شجر} فان كل واحد من الشجر ومن الشجر اخص من نقيض الآخر
 وما نعة الخلو العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يمتنع كذبهما
 فقط وجب ان يكون تركيبها من قضية ومما هو اعم من نقيضها كقولنا
 هذا الشئ اما لا شجر واما لا شجر فان كل واحد منهما اعم من

تقيض الآخر هذا اذا اخذنا بالمعنى الاخص فاما اذا اعتبرنا بالمعنى
الاعم فيصدق كل واحد منهما مما مر وما تركب منه الحقيقية
قوله وهي الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور
الممكنة الاجتماع معه اقول اراد بالاضاع الاحوال الحاصلة له
بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة الاجتماع معه فان كون انسانية
زيد مقارنة لقيامه او عوده الى النوع الشمس الى غير ذلك احوال
حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الامور الممكنة الاجتماع معها
فان كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر
وهو كونه مجامعاً له ومقارناً لياها وانما اعتبر امكان الاجتماع
مع المقدم دون امكان تلك الامور في انفسها لان تلك الامور
ربما كانت مستعينة في نفس الامر لكنها يكون ممكنة الاجتماع
المقدم فانك اذا قلت كما كان زيد حماراً كان حصاً كان معناه
ان الجسمية لازمة لحماريته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع
مع حماريته ككونه ناهقاً مثلاً مع ان كون زيد ناهقاً ليس ممكناني
نفس الامر وان كان ممكن الاجتماع مع حماريته وقد يفسر في
كتب الميزان الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع
مع المقدم بالنتائج الحاصلة من المقدم مع المقدم الممكنة
معناه فاذا قلنا كما كان زيد انساناً كان حيواناً فالنتيجة الحاصلة
من زيد انسان مع قولنا كل انسان ناطق اعني كون زيد ناطقاً يعد
وضعا من اوضاع المقدم حاصله من امر ممكن الاجتماع معه وهو

قولنا كل انسان فاطق لكن الشارح لم يلتفت اليه لان فهمه بعيد
ولاحاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم هو كاف
قضايا او غيرها تحصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونه مقارنا
بهذا الشيء ولذلك الشيء او لغيرهما وهذه الحالات مغايرة لتلك
الامور كما ان ضرب زيد لعمرو يكون مبدءا لضرارية زيد ومضروبية
عمرو وهما وضعان مغايران للضرب فالوضع هي الحالات الحاصلة
للمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الاشياء وبذلك ينفع ما قيل
من ان كون زيد قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة او كون
الحمار ناهقا ليست اوضاعا حاصلة عن امور ممكنة الاجتماع
مع المقدم بل هي امور موافقة الوجود للمقدم فالتمثال الصحيح
النتيجة الحاصلة كقولهم فان المقدم اذا فرض على شيء اه
أقول الاظهر ان يقال اذا فرض المقدم على شيء من هذين
الوضعين لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع عدم التالي
معه فلانه لو استلزم التالي كان عدم اللام مجتمعاً مع اللزوم
وهو موهوم واما على تقدير عدم لزوم التالي فظ قوله لما كانت الشرطية
مركبة من قضيتين اه أقول قد عرفت ان العملية انما تتركب
من جزئين او ما هو في حكمها وان الشرطية تتركب من قضيتين
فادنى ما يتصور من تركيب الشرطية تركيبها من حصيلتين واذا
تركبت من غير العمليات فلا بد ان تنحل بالآخرة الى العمليات
المنحلة الى المفردات اذ لو لم تنحل اجزاء الشرطية الى العمليات لزم

تركيبها من اجزاء غير متناهية فالعملية اما جزء الشرطية او جزء
جزئها ومكذ قوله وهو اختلاف قضيتين أقول فان قلت التناقض
قد يجري في المفردات واطراف القضايا كما مر في مباحث النسب
الاربع من نقضي المتعارضين وغيرهما وكما هيأتي في عكس النقيض
فلا يصح تخصيصه بالقضايا قلت المقص منها تناقض القضايا لان
الكلام في احكامها واما تناقض المفردات الواقعة في اطراف القضايا
فنعرف بالمقايضة فلا حاجة الى اذراجه في تعريف التناقض وهنا
قوله ذكرها القدماء لتحقق التناقض أقول يعني لا بد منها في
التناقض وان لم تكن كافية فيه وحدها بل لا بد معها من اختلاف
الجهة في جميع القضايا ومن الاختلاف في الكمية في القضايا
المحصورة كما هيأتي قوله فان وحدة الموضوع اه أقول قيل
تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع
تخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول تحكم فان القضية
اذا عكست صارت الوحدة المندرجة في وحدة الموضوع في اصل
القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمول
في العكس فصارت الوحدات المندرجة في وحدة المحمول
هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول
فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدة الموضوع
والمحمول مطلقا من غير تعيين وهذا حق الا ان المخصص كانه راعي
ما هو ظاهر من ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى

وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول اظهر لان
اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان
والإضافة والقوة والفعل في المحمول انصب واولى كما لا يخفى
قوله الجزئيان انما يتصادقان أقول يعنى ان انتفاء التناقض
في الجزئيتين كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكمية كذلك
مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع واذا اعتبر الاختلاف
في الكمية مع سائر الشرائط حصل تناقض كذلك اذا اعتبر
الاتحاد في خصوصية الموضوع مع ما في الشرائط حصل التناقض
ايضا فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطا دون الاختلاف اجاب
ن مناط احكام القضايا انما هو مفهوماتها وخصوصية البعض
الارضية عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد
لها ولا لكان التناقض في الجزئيات باعتبار امر خارج عنها
لذلك لم يعتبر بخلاف الكمية فانها داخلة في مفهومات القضايا
يجب اعتبار الاختلاف فيها لتحقيق التناقض قوله فان قلت
ليس اعتبار الح أقول هذا سوال متعلق بالجواب عن السؤال
اول يعنى ان انحصار النظر في احكام القضايا في مفهوماتها
نعا في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرت فانهم
اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك اعتبارا
خارج عن مفهوم القضايا في احكامها اولا ومع اعتبارها لا
حاجة الي اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ مع

الاتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما بلا احتياج الي اختلاف الكمية اجاب بان المراد بما اعتبروه وحدة الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئين ولا تناقض فلا بد من اعتبار شرط آخره واختلاف الكمية كما بينا فحاصل السؤال الاول انه لم اعتبر الاختلاف في الكمية ولم نعتبر الاتحاد في الموضوع مع انه مغن عن الاختلاف اجاب بانه لا يمكن اعتبار الاتحاد لانه اعتبارا مرخارج وحاصل السؤال الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلت انه اعتبارا مرخارج فيلزم بطلان ما ذكرت من ان النظر في احكام القضاء الي مفهوماتها اولت انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتبارا مرخارج ومع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع لا حاجة الي اشتراط الاستدلال في الكمية في تناقض الجزئيات اجاب بان المراد مما اعتبروه الاتحاد في العنوان دون خصوصية الذات وقد يتوهم ان حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبر الاختلاف في الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ يصير الموضوع في احد القضيتين للجميع وفي الاخرى لا

هذا قوله فما الحاجة ليس علي ما ينبغي بل يحتمل ان يقال بل قد فكيف يشترط اختلاف الكمية وما قررناه في توجيه السؤال الثاني هو المطابق بعبارة وهو المنقول عن الشارح قوله اعلم اولان نقض كل شيء رفعه ما قول فيه مناقشة لان السلب شيء ونقيضه

الايجاب وليس لايجاب رفع السلب وان كان مستلزما له بل
 السلب رفع الايجاب فالاولى ان يقال رفع كل شيء نقيضه الا
 ان يريد بالرفع ماهواعم من الرفع حقيقة وما هو مساو له وبالنقيض
 ماهواعم من النقيض حقيقة او ما يساويه فيظهر صدق قوله
 نقيض كل شيء رفع ذلك الشيء قوله نقيض الضرورية المطلقة الممكنة
 العامة اقول الامكان العام وان كان نقيضا حقيقيا للضرورة
 الذاتية بناء على ما مر من ان الامكان العام سلب الضرورية
 الذاتية من الجانب المحالف للمحكم لكن من حيث اعتبار الكمية
 تكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة
 الكلية هو رفعها على ما ذكر وليس رفعها حقيقة هي من مفهوم
 السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليه
 نفس ما ذكر المحصورات فالمعتمد من النقيض في هذا الفصل ليس الا
 ما يكون لازما مساويا لما هو من النقيض الحقيقي لاهل الامرين
 لما زعموا اذا اردت التمسيل في تعيين نفا نفي الغضا يا فضع
 محصورات الاربعة للضرورة وضع المحصورات الاربعة للممكنة
 المتناقضة فتجد نقيض الموجبة الكلية الضرورية
 السالبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض السالبة الكلية
 ضرورية الموجبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض الموجبة
 الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض
 السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس

ومكذ الحال بين الدائمة والمطلقة العامة وبين كل قضية وما جعل
 نقيضها فإتأمل فيها قوله ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة
 أقول هذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة
 واحتيج اليها في نقيض بعض البعائط المشهورة فالقضية الضرورية
 الدائمة ونقيضها أعني الممكنة العامة كلمتاها من البسائط المشهورة
 وكذا الدائمة والمطلقة العامة وأما المشروطة العامة فليس نقيضها من
 القضايا المشهورة وكذا نقيض العرفية العامة ونسبة الحينية الممكنة
 إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية في أنها
 نقيض المشروطة حقيقة بحسب الجهة ونسبة الحينية المطلقة إلى
 العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة في أنها ليست نقيض
 العرفية حقيقة بحسب الجهة بل هي لارادة معاوية لنقيض . . .
 وأما بحسب الكمية فليس شيء منها نقيضا حقيقيا كما عرفت قوله
 علمت ان نقيض الوجودية الدائمة دائمة أما الدائم الموافق والدائم
 المخالف أقول لما تحقق ان الوجودية اللازمة مركبة من مطالبة
 عامة موافقة لأصل القضية في الكيف ومن ممكنة عامة مخالفة وان
 نقيض المطلقة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض الممكنة المخالفة
 الضرورية الموافقة فنقيض الوجودية اللازمة ما لا بد له من
 الضروري الموافق وعلى هذا فنقيض المشروطة الخاصة أما الحينية
 المأمنة المخالفة أو الدائمة الموافقة ونقيض العرفية الخاصة أما
 الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة ونقيض الوقتية أما

الممكنة الوقتية وهي ما يلزم فيها الضرورة الوقتية ولا بد ان تكون مخالفة للاصل في الليف واما الدائمة الموافقة ونقيض المنتشرة اما بالممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بملب الضرورة المنتشرة وتكون مخالفة للاصل واما الدائمة الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة او الضرورية الموافقة فحصل ههنا قضيتان بسيطتان هما نقيضا الجزئين الاولين من الوقتية والمنتشرة اعني الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وليس شيء من هذه الاربعة من القضايا المشهورة ثبتت قطعا باميطة غير مشهورة هذه الاربعة والحينية الممكنة والحينية المطلقة قوله العكس المحتوي أقول كما ان العكس المحتوي يطلق على المعنى المصدري المذكور في الجزء الاول والثاني والثاني بالاول اه كذا لك يطلق على القضية الحاصلة بالتبديل فيقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فيشتق من العكس بالمعنى المحمول دون المعنى الثاني ويعرف العكس بالمعنى الثاني بانها اخص قضية لازمة للقضية بطريق التبدل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد في اثبات العكس من امرين احدهما ان القضية لازمة للاصل وذلك بالامرمان المنطبق على المواد كلها والثاني ان ما هو اخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك لاصل ويظهر ذلك بالتخالف في بعض الصور والضابط في السوالب ان المعالمة الجزئية لا تبنى عكس الانى الخاصتين فانها تنعكسان عرفية

خاصة واما السالبة الكلية فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي
 اعني العرفي العام فلا تنعكس اصل وهي العوالب السبع المذكورة
 وان صدق عليها الدوام الوصفي فان صدق عليها الدوام الذاتي
 ايضا انعكست كلية الي الدوام الذاتي والانعكست كلية الى
 الدوام الوصفي ان لم تكن مقيدة بالدوام وان كانت مقيدة
 به انعكست كلية الي الدوام الوصفي مع قيد الدوام في البعض
 واذا قلنا انه اذا صدق الأصل صدق العكس معه والاصل صدق
 نقيضه اردنا انه يجب صدق العكس مع صدق الاصل واللامكن
 صدق نقيضه معه ويلزم منه امكان المحم وهو محم فان قيل جاز ان
 يكون المحم لازما لمجموع الاصل ونقيض العكس لالهيأة التركيب ولا
 بخصوصية شيء منهما فلا يلزم استحالة النقيض الا ترى ان
 قيام زيد مع عدم قيامه يستلزم اجتماع النقيضين وليس
 شيء منهما محالاً قلنا المراد استحالة اجتماع نقيض العكس
 مع الاصل وذلك حاصل لا متلزمه المحال وجاز مع ذلك ان يك
 نقيض العكس امراً ممكنافى نفسه لكنه مستحيل الاجتماع مع
 الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل وهو المطر والضابطة في
 الموجبات ملبي ما ذكره ان ما لا يصدق عليه الا
 وهو الممكنتان فحاله غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام
 فان لم يصدق عليه الدوام الوصفي انعكس موجبة جزئية مطلقة
 عامة سواء كان الاصل كلياً او جزئياً وهي خمس قضايا وان صدق

عليه التمام الوصفى فان لم يكن مقيد باللا دوام انعكس موجبة
جزئية حينية مطلقة وهي اربع قضايا وان كان مقيد ا به انعكس
موجبة جزئية حينية مطلقة لادائمة وهما قضيتان قوله انعكس
النفقيض كنفه في الكم كليا وهو اخص من نفقيض الاصل اقول اى
هو اخص من نفقيض الاصل بحسب الكمية لان نفقيضه سالبة جزئية
وهذا جار في الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس
اخص من نفقيض الاصل من حيث الجهه ايضا كما يظهر فيما اذا كان
الاصل جزئيا قوله اما في الدائميتين والعامتين والخاصتين
فلان نفقيض عكوسها سالبة عرفيه عامة اقول هذا في الدائميتين
والعامتين ظاهرا لان عكوسها حينية مطلقة فنقيضها العرفية العامة
الخاصتين فالعرفيه العامة هي نفقيض الجزء الاول من
حكمها وانما تقتصر عليها في الخاصتين لان قيد اللا دوام سالبة
جزئية مطلقة عامة لا يمكن اثباتها بطريق العكس قوله وهي
عكس الى العرفية العامة التي هي اخص اه اقول وذلك لان
العرفية العامة اخص من الممكنة العامة التي هي نفقيض الضرورية
الخير من المطلقة العامة التي هي نفقيض الدائمة واخص من
الممكنة والحينية المطلقة اللتين هما نفقيضا العامتين
واخص من نفقيضي الخاصتين لانهما نفقيضا الجزئيين الاولين
منهما فيكونان اخص من احد المفومات الثلاثة الذي هو نفقيض
الخاصتين اعني المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فتكون العرفية

العامة اخص من اخص من نقيضي الخاصتين قوله وما في
 الوقتيتين والوجوديتين فلان نقيض عكوسها ^{اللبنة} دائمة وعكسها
 اخص من نقائضها اقول عكس العالبة الدائمة مالبة دائمة
 هي اخص من الممكنة الوقتية التي هي نقيض الجزء الاول من
 الوقتية واخص من الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزء الاول
 من المنتشرة فيكون اخص من الاخص واما في الوجوديتين فهي
 نقيض الجزء الاول منهما ^{لا} يكون اخص من نقيضها قوله واعلم
 انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل اقول اذا اعتبرنا تصافات
 الموضوع بالعنوان بالامكان على ما هو من هب الغاربي يلزم
 انعكاس العالبة الضرور يذكنفسها وانعكاس الموجبة الممكنة موجبة
 جزئية ممكنة هامة وتكون الممكنة منتجة في مغري الاول
 بلا اشتباه ويكون النقص بالتمال المذكور من نقائضها لا يصدق على
 من هب ان كل ما هو مركوب زيد فرس واذا اعتبرنا تصافه بالفعل
 الخارجى كما هو من هب الشيء بزعم المتأخرين يجب ان لا يصدق
 هي من هذه الاحكام فتوقف المص في الممكنتين لاحاصل له قوله
 قال قد ماء المنطقيين عكس النقيض اه اقول الممتعمل في العلم
 هو عكس النقيض بهذا المعنى واما المعنى الذى ذكره
 فغير مستعمل فيها قوله قال المتأخرون لانهم انه لو لم يصدق
 العكس لصدق بعض ما ليس بح غاية ما في الباب اه اقول قد
 دفع ذلك باننا اخذ نقيضى العلم فبين معنى العكس لا بمعنى العلم ول

وقد ~~لخصنا~~ ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة فقولنا
كل ما ليس بـ ~~موجب~~ س ج موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة
في عدم ~~الوجود~~ وجود الموضوع فاذا لم يصدق صدق ليس بعض
ماله س ب ليس ج وكان معناه سلب سلب ج عن بعض ما صدق عليه
سلب ب فلا بد ان يصدق على ذلك البعض ج ويتم الدليل فالسالبة
المعدولة المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصلة لكن السالبة
المحمول ليصحت اعم منها بل هي مماثلية لها واذا تم الدليل على
انعكاس الموجبة الكلية كنفسها فقد تم الدليل ايضا على انعكاس
السالبتين سالبة جزئية لا يمتداه على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها
ولذلك اكتفي في الرد على لعدج في دلائل انعكاس الموجبة الكلية
بـ ~~النتيجة~~ انه قد ح في الدليلين معا هذا قد ح في انعكاس
العمليات واما القدح في انعكاس الشرطيات فهو ان يقال لانهم ان
انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وانما يستلزم ذلك اذا كان
لاير انتفاء اللازم وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون
محالا في نفسه فاذا فرض واقعا لم يبق اللزوم معه
يستلزم المح قوله يعني ناخذ الجزء الثاني من
الاول من العكس نقيضه اقول انما مر عبارة
بـ دون ان يقول ناخذ نقيض الجزء الثاني من
الاصل ونجعله الجزء الاول من العكس لان المفعول الاول للجعل
هو المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي

يراد به الوصف فمفهوم عبارة الماص هو ان يجعل الجزء الاول
من العكس موصوفا بكونه نقيض الجزء الثاني ^{الاصل}

لا يتصور الا بان يوخذ الجزء الثاني من الاول ^{بن نقيض}

فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه ^{اعني كونه}

نقيضا للجزء الثاني من الاصل ولو فسر بجعل نقيض الجزء الثاني

من الاصل جزء الاول من العكس لزم ان يراد بالمفعول الاول الوصف

وبالثنائي الذات فاذا اريد هذا المعنى فالعبارة ما ذكره الشارح

قوله اما لدليل الاول فلا نالنا ان قولنا لا شيء من ج ليس

بداثما يستلزم كل ج بداثما لان السالبة المعدولة لا تستلزم

الموجبة المحصلة اقول قد عرفت طريق دفع ذلك بان تلك السالبة

سالبة المحمول وهي محتلفة للموجبة المحصلة وبهذا ^{في} ^{نفسه}

قوله ولئن سلمناه لكن لاننا استلزام لا شيء من ج ليس بالضرورة

لكل ج بالضرورة قوله واما الثالث فلا نالنا نسلم استحالة

قولنا قد يكون اذا لم يكن ج داه اقول قد تقر في هذا المقام

وهي ان يقال احد الامور الثلاثة واقع قطعاً اما عدم استلزام

ا لكل للجزء واما عدم اننا ج الشكل الثالث من الشرطية

واما ثبوت الملازمة الجزئية بين اي امرين كانا فيلزم ان ^{عد}

سالبة كلية لزومية في شيء من المواد وذلك لان الكل ان لم يحتلزم

الجزء فذلك هو الامر الاول وان احتلزم فاما ان لا ينتج الشكل

الثالث فذلك هو الثاني وان افتج فقد انتظم قياس من الثالث

ثمة بين امرين كانوا لو كانا نقيضين با

مرين ثبت احدهما وكلما ثبت مجموع

مد يكون اذا ثبت احدهما ثبت الاخر فلا

ج، ثمة للزومية لصدق نقيضها اعني الموجبة الجزئية

رمية في جميع المواد قوله والمقصد الاقصى والمطلب الاقصى

من الفن الكلام في القياس أقول وذلك لان مقاصد العلوم

المدونة هي مماثلها التي ادراكاتها تصديقات فالقصد من

تلك العلوم هو الادراكات التصديقية واما الادراكات التصورية

فانما تطلب فيها لكونها واسائل الى تلك التصديقات هو العرفي ذلك

ان التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه

يتمتع حاصلها بالانظار الصحيحة في المبادئ القطعية فصارت

مطلوبة في العلوم الحقيقية والكامل من التصورات ما وصل

الى كنه الحقيقة وذلك متعذر بل متعذر فلم تطلب التصورات

غاية الالكون وسائل الى التصديقات المطلوبة

تصورات بالتدوين وان امكن ذلك بخلاف

مد يقات مجردة عن التصورات فانه مح وايضا

ت ادراكات تامة تقنع النفس بهادون التصورات

صارت مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات واذا كان

المقصود الاصلي هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن

من الطريق الموصل اليه ادخل في القصد بالقياس الى البحث

هن الموصل الى التصورات لان حال الموصولين في هذا ^{حال}
 الموصل اليهما في العلوم الحكمية ثم ان الموصل اليهما ^{العلم}
 ينقسم الى قياسي واستقراء وتمثيل لكن العمدة ^م
 اليقين هو القياس وصار الكلام فيه مقصدا ^{بما اطلق}
 في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل الى التصور وبالقياس
 الى ما ترمي اليه التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتتمثيل
 من لواحق القياس وتوابعه قوله فالقول اقول يعني ان القياس
 اما معقول وهو مركب من القضايا المعقولة واما مسموع وهو
 مركب من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثاني
 انما هي قياسا لدلالته على الاول وهذا ^{الحد} يمكن ان يجعل حدا
 لكل واحد منهما فان جعل حدا للقياس المعقول يراد بالحد ^{الحد}
 القضايا الامور المعقولة وان جعل حدا للمسموع يراد بها الامور
 الملفوظة وعلى التقديرين يراد بالقول الاخر الذي هو النتيجة القول
 المعقول لان التلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول ولا المسموع ^م
 قوله ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها اقول
 يريد انه لو قيل هو قول مولف من القضايا يلزم عنها لذاتها قول
 اخر يتبادر الوهم الى ان القضايا صادقة في انفسها ^م
 من النتيجة فخرج من الحد القياس الكاذب المقدمات فزيل قوله
 او سلمت ليمتنا ولهما جميعا فان اداة الشرط يتناول المحقق و
 المعدر قوله لا بانقول المراد بان لك اقول هذا هو التحقيق لان

تكون مذكورة بعينها في القياس لا على ان تكون
 ان تكون جزءا من احد هما والا لكان
 على العلم بالقياس بمرتبة او مرتبتين و
 يمكن ان يكون بعينه مذكورا في القياس والا
 يبق بنقيض النتيجة مقل ما على القياس ومع التصديق
يضا لا يتصور التصديق بها قوله وكل قيا من حملي لا بد فيه
 من مقل متين اقول كل قيا من اقترا ني لا بد فيه من قضيتين
 وذلك لان القيا من لا بد ان يشتمل على امر مناسب ام المجموع
 المطلوب واما لاجزائه فلا ول هو القيا من الاستثنائي كما هيأتي
 ولا بد فيه ايضا من مقل متين والثاني هو الاقترا ني فلا بد فيه
 ان يكون له نهبة الى كل واحد من طرفي المطلوب فيحصل
 مقل متان قطعا سواء كانت حمليين اولا قوله فهو موضوع المطالب
 يسمى اصغرا لانه يكون في الاغلب اخص اقول اشرف المطالب
 موضوعها اخص من محمولها في الاغلب وان
 ويا ايضا قوله هيأتيك بيانها في فصل المختلطات
لشرائط بحسب الجهة فصلا على ذلك ليكون امهل
 منه المتكثرة لشعب قوله لكن اشتراط الامر الاول اسقط
 هذا طريق الحذف والاسقاط واما طريقة التحصيل
 فهو ان يقال لصغرى موجبتان مع الكليتين في الكبرى فيحصل
 اربعة وقس على ذلك ما ذكر الاشكال واعلم ان حاصل الشكل الاول

هو اندراج الاصغر بكماله او بعضه في الاوسط المحكوم
 بالاكبر ايجابا او سلبا فيكون الاصغر بكماله او
 عليه بالاكبر ايجابا او سلبا فينتج المحصور وذلك
 من خواصه فان ما عداه لا ينتج ايجابا كلياً وارسل الشكل
 الثاني ان الاصغر والاكبر تما فيا في الاوسط ايجابا او سلبا مبتدئاً في ان
 قطعاً فيكون الاكبر مسلوباً عن الاصغر كلياً او جزئياً فلا ينتج الشكل
 الثاني الاسالبة فضر بان منه ينتجان سالبة كلية واخران سالبة
 جزئية وان حاصل الشكل الثالث ان الاصغر لافي الاوسط ايجابا
 والاكبر لافاه اما ايجابا او سلبا فيتمتلاقيان في الحملة اما ايجابا او سلبا
 فلا ينتج الشكل الثالث الجزئية فيلزم ضرورة فيه تنتج موجبة جزئية
 وثلاثة اخرى سالبة جزئية وما لشكل الرابع فينتج موجبة
 وسالبة اما كلية او جزئية قوله اما الشكل الاول بشرطه باعتبار
 الحقيقة ان تكون الصغرى فعلية أقول اشترط ذلك مبني على ان
 المعتبر في الوصف العنوان ان يكون بالفعل بحسب الشرط
 اذا اكتمل بمجرد الامكان كما هو منسوب الفارابي فالممكنة تنتج في
 صغرى الشكل الاول وكذلك في صغرى الشكل الثالث
 المذكور ههنا وههناك من دفع اذ لا يصدر ح المقلدة
 مركوب زيد فرس قوله بل احدى السبع كانت جهة النتيجة
 جهة الكبرى بعينها أقول فيه بحث لان الصغرى اذا كانت
 احد الدائمتين والكبرى مطلقة عامة فعلي الضابطة المذكورة

بأمة والحق ان النتيجة حينية مطلقة و

ح المطالع قوله وانما هي خلفا اي باطلا

معية هو الذي ارتضاه الجمهور وقيل

ممسك له يثبت مطلوبه بابطال نقيضه فكأنه

اتي مطلوبه لاعلى وجه الاستقامة بل من خلفه ويولد تسمية

القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتداء اي من غير تعرض

لابطال نقيضه بالاستقامة كان المتمسك يا تي مطلوبه من قدامه

على الاستقامة قوله وهو مركب من قياسين أقول توضيحه

بمثال ان يقال فرضنا صدق قولنا كل ج ب بالفعل ثم نقول يجب

ان يصدق في عكسه بعض ب ج بالفعل ثم يستدل على صدق

في القياس بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تفدير

صدق الاصل لصدق نقيضه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها

ا. ب. ن. وهو بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ب ج

ج ب بالفعل ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة

ما صدق لاشي من ب ج دائما مع قولنا كل ج ب

قولنا لاشي من ج ج دائما فهذا قياس اقتراني من

لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ج ج

دائما سمجس هذه النتيجة مقدمة من القياس الاستثنائي ونقول

لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ج ج دائما لكن التالي

باطل فالمقدم مثله نقول انتم في عدم صدق بعض ب ج بالفعل فتعين

صله وقد حصل المطابق بخلاف من قياسين افتراضين

كما ذكره وقس على ما اوضحنا قياس الخلف :

والحدس هو سرعة الانتقال أقول فيه مس

للمتمن فان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا توصف بها غيرهما
وقد صرح بان لا حركة في الحدس فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه
تسامح فجعل كون الانتقال دفعيا سرعة والامرين قوله وحي كون
الموضوع جزءا من العلم على ذلك نظر أقول قد اجيب عن النظر
بمنع الحصر وهو ان لا نريد بكون الموضوع جزءا من العلم ان تصوره
جزءا من العلم حتي ينل رج في المبادي المنصورية ولا ان التصديق
بكونه موضوعا للعلم جزءا منه ليرد ان هذا التصديق ايضا خارج
من العلم اتفاقا فكيف يعد جزءا من العلم بل نريد بكونه ^{من}
العلم ان التصديق لوجود الموضوع جزءا من العلم وهذا الجواب
مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح في الغناء بان التصديق بوجود
الموضوع من المبادي التصديقية فلا يكون جزءا منه ايضا

منه رجاء في المبادي التصديقية ❦ تمت ❦

بعونه تعالى شانه وتقدست اسمائه قل وقع الفراغ مر تصح

الكتاب المسمى بحاشية المير للميد السنة المحقق الفه

شريف العلامة في اح من الساعة نهار غرة شهر ذي الحجة

سنة الف ومايتين واحد وستين من هجرة النبي ميل الانام عايمه

وطي آله واصحابه واهل بيته وذرياته افضل الصلوة والسلام ❦

